جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم سياسية

دور المؤسسة العسكرية الجزائرية في حراك 22 فيفري 2019

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: سياسة عامة وإدارة محلية

إعداد الطالبان:
محمد مسيعي
أسامة العايب

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د.الصادق جراية	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	رئيسا
د. سليم دحة	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مشرفا ومقررا
أ. عبد الفتاح حلواجي	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019

شكـــــــــر وعـــرفـــــان

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على الرحمة المهداة سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام، والحمد

والشكر لله الذي وفقنا إلى إتمام هذا العمل المتواضع، أما بعد:

إنه ليشرفنا أن نتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى أستاذنا الفاضل الدكتور سليم دحه،

الذي أفادنا ووجهنا في كل مراحل البحث جزاه الله عنا كل خير.

كما نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الدكتور صادق

جراية والأستاذ عبد الفتاح حلواجي بتفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة المتواضعة وإبداء

التوجيهات والملاحظات القيمة لتخرج المذكرة بأبهى حلة.

والشكر موصول إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة الوادي الذين أفاضوا علينا

بعلمهم وأفادونا وخاصة كل من الدكتور خالد بقاص والدكتور عبد الحميد فرج والأستاذ

ياسين شكيمة حفظهم الله وأدامهم معينا دافقا للعلم والمعرفة.

شكرا جزيلا لكم.

محمد/أسامة

مقدمة

مقدمة:

عاش العالم العربي في أواخر سنة 2010 حالة من الإنتفاضات والحركات السياسية الهادفة إلى إسقاط الإستبداد السياسي بنماذجه المختلفة، ولكن مخرجات هذا الحراك أدى إلى تحقيق نجاحات نسبية وإخفاقات كبيرة.

وبعد عقد من الحراك العربي تمر المنطقة العربية بموجات وتحولات ثانية منذ بداية 2019 أطاحت بقادة نظامين إستحوذا عن السلطة لأكثر من عقدين في كل من الجزائر والسودان، ولعبت المؤسسة العسكرية في كل من البلدين دورا حاسما من خلال الإستجابة لمطالب الحراك.

ولقد أعاد حراك 22 فيفري بالجزائر المؤسسة العسكرية للمشهد السياسي، من خلال الأدوار التي لعبتها قبل وبعد إستقالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، ليحدث هذا الدور عدة تساؤلات حول إنعكاساته على الحراك ومطالبه ومخرجات العملية السياسية في الجزائر.

ولمعالجة هذا الموضوع تبنت الدراسة فصلين، تطرق أولهما لمكانة المؤسسة العسكرية الجزائرية في بناء الدولة من خلال الدور ومجالات التأثير والذي تضمن ثلاث مباحث، أولها موضوع تطور المؤسسة العسكرية الجزائرية، فيما تعرض الثاني للمؤسسة العسكرية وبناء الدولة، أما الثالث فقد بحث عن علاقة المؤسسة العسكرية بتحولات النظام السياسي بعد سنة 1989.

وتطرقت الدراسة في الفصل الثاني والمعنون بعلاقة المؤسسة العسكرية الجزائرية بحراك 22 فيفري 2019 والذي قسم إلى ثلاث مباحث رئيسية تضمن أولها حراك 22 فيفري بين الخلفيات التاريخية والتجليات الواقعية المعاصرة، أما الثاني فركز على مقاربة المؤسسة العسكرية الجزائرية لحل الأزمة، أما الثالث فناقش مستقبل دور المؤسسة العسكرية الجزائرية.

الإطار المنهجي والمفهومي والنظري للدراسة

أولا – الإطار المنهجي:

1-المشكلة البحثية:

تثير دراسة دور المؤسسة العسكرية الجزائرية في حراك 22 فيفري 2019 مشكلة رئيسية وهي:

ما تأثير دور المؤسسة العسكرية الجزائرية في حراك 22 فيفري 2019؟

كما يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف تساهم المؤسسة العسكرية في بنية النظام السياسي الجزائري ورسم توجهاته؟
- ماهي الأسباب التي أدت إلى إندلاع حراك 22 فيفري؟
- ما تأثير البيئتين الداخلية والخارجية على موقف المؤسسة العسكرية من حراك 22 فيفري؟
- ماهي مقاربة المؤسسة العسكرية الجزائرية لحل الأزمة؟
- ماهي التحديات التي تواجه المؤسسة العسكرية الجزائرية؟
- ما مستقبل دور المؤسسة العسكرية الجزائرية؟

2- مجالات الدراسة:

أ- المجال الزماني: تشمل الدراسة دور المؤسسة العسكرية الجزائرية خلال مراحل تطور النظام السياسي، وتركز في التحليل على الفترة من إنطلاق حراك 22 فيفري 2019 حتى توقف الحراك في مارس 2020.

ب- المجال المكاني: إن الحديث في الدراسة على المؤسسة العسكرية الجزائرية يحدد المجال المكاني وهو الجزائر.

ج- المجال الموضوعي: تعالج هذه الدراسة دور المؤسسة العسكرية الجزائرية في حراك 22 فيفري من خلال التطرق الى تأثيرها في مطالب الحراك ومخرجات العملية السياسية.

3- الفروض العلمية:

- كلما كان للمؤسسة العسكرية دور في بناء الدولة، كلما كان لها دور في صناعة القرار السياسي.

- إستجابة المؤسسة العسكرية للحراك السياسي يعكس قدرتها على التكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية.

- دور المؤسسة العسكرية تجاه الحراك السياسي مرهونا بقوة الطبقة السياسية وتماسك المؤسسة العسكرية ذاتها.

- تسعى المؤسسة العسكرية إلى تحقيق دوران داخلي للنخب من خلال الإشراف على عملية الانتقال منعا للنخب المضادة.

4- الأهمية العلمية والعملية:

أ- الأهمية العلمية:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال طبيعة الموضوع الذي تعالجه، وهو من أكثر المواضيع جدلا على المستوى الأكاديمي، وخاصة بعد تدخل المؤسسة العسكرية الجزائرية في حراك 22 فيفري، وفرض مسار الحل الدستوري حيث انقسم المجتمع والباحثين بين مؤيد ومعارض لهذا الدور، وتتناول الدراسة دور المؤسسة العسكرية في حراك 22 فيفري وهي فترة لم تخضع للدراسة إلا في ضوء عدد قليل من الدراسات الأكاديمية، كما تتبع أهمية الدراسة من أهمية المؤسسة العسكرية داخل النظام السياسي الجزائري ودراسة دورها السياسي لفهم آليات تفاعلها وفق منهج علمي.

ب- الأهمية العملية:

تتبع الأهمية العملية للدراسة من خلال التقرب أكثر لدور الجديد الذي لعبته المؤسسة العسكرية الجزائرية بعد إنطلاق حراك 22 فيفري، والإستفادة من نتائج البحث في فهم أعمق للأحداث والتطورات من خلال العملية التفاعلية بين المؤسسة العسكرية والحراك، والذي قدمت المؤسسة العسكرية من خلاله نموذج ناعم ومفروض للتدخل في الحياة السياسية لذا جاءت هذه

الدراسة لإعطاء أطر جديدة فيما يخص الثابت والمتغير في أدوار المؤسسة العسكرية في الجزائر.

5- المناهج والإقترابات المستخدمة:

أ- المناهج:

إن الظواهر السياسية والإجتماعية عموما ظواهر معقدة ومتعددة الأبعاد والمتغيرات ومن الصعب دراستها من خلال منهج واحد، لذا فرضت علينا طبيعة الموضوع إتباع المناهج التالية في دراستنا:

- **منهج دراسة حالة:** والذي يتجه إلى جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بوحدة معينة سواء كانت مؤسسة أو نظاما أو دولة، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة أو عدة مراحل من تاريخ الوحدة، وذلك قصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة والتعميم ما بين الوحدات المشابهة[1]، وإعتمدت الدراسة على هذا المنهج لدراسة حالة المؤسسة العسكرية الجزائرية.

- **المنهج المؤسسي:** وقد أستخدمت الدراسة هذا المنهج من أجل التعرف على علاقة المؤسسة العسكرية مع النظام السياسي الجزائري والقوى الخارجية، وكذلك معرفة درجة مأسسة المؤسسة العسكرية من خلال دراسة التكيف، والإستقلالية، التماسك.

- **المنهج القانوني:** أستخدمت الدراسة هذا المنهج من خلال النصوص الدستورية التي تحدد أدوار المؤسسة العسكرية الجزائرية عبر مراحل تطورها، وكذلك النصوص التي تحدد حالات الشغور في منصب رئاسة الجمهورية.

وقد إستخدمت الدراسة الأدوات المنهجية التالية:

[1] بومدين طاشمة، **الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية**، (الجزائر: شركة دار الأمة، 2013)، ص.134.

- **تحليل مضمون:** ويتجه بالتحليل العلمي والموضوعي للخطابات والنصوص القانونية وغيرها، وهو يقوي كفاءة التحليل ودقته وشموليته، ويعبر تعبيرا صحيحا على المضمون واستبعاده للتقديرات الذاتية.[1]

- **الوصف والتحليل:** إن هذه الأداة تهتم بجمع المعطيات والبيانات وتقديمها تقديما موضوعيا عن طريق الوصف والتحليل والتفسير بشكل علمي.

- **آليات المقارنة:** وقد أستخدمت خلال الدراسة مقارنة حراك 22 فيفري بالحراك العربي، وكذلك مقارنة موقف المؤسسة العسكرية الجزائرية مع نظيراتها من المؤسسات في العالم العربي أثناء الحراك.

ب- إقترابات الدراسة:

- **الإقتراب النسقي:** والذي يقوم على وجود النظام الذي يعد وحدة التحليل ويساعد هذا المقترب في تحديد تأثيرات البيئة الداخلية والخارجية على العملية السياسية في الجزائر، وأيضا فهم علاقة النظام السياسي بمحيطه.

- **إقتراب النخبة:** يقوم هذا الإقتراب على أساس أن كل مجتمع ينقسم إلى أقلية تحكم وأكثرية محكومة، إضافة إلى كون كل مجتمع يتكون من مجموعة من الفئات التي تتميز بجملة من الخصائص التي تؤهلها لإحتلال مكانة معينة في ذلك المجتمع، ويكون لها دور مهم في أي تغيير أو إصلاح، من خلال ما يمتلكونه من القوة والنفوذ والتأثير في عملية صنع القرار.[2]

وتم الإعتماد على هذا الإقتراب في تحديد مكونات النخب العسكرية والصفات التي أهلتها لإحتلال مكانة في النظام والمجتمع الجزائري.

- **الإقتراب الوظيفي:** الذي يدرس دور المؤسسة العسكرية وكيفية تغير أدوارها وتطورها في كل مرحلة من مراحل النظام السياسي وتفاعل هذا الدور مع البيئة الداخلية والخارجية.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص.141.

[2] **المرجع نفسه**، ص.216.

ثانيا – الإطار المفهومي:

1- تعريف المفاهيم الرئيسية للدراسة.

– **المؤسسة العسكرية:** هي مؤسسة تتميز بخصائص تختلف عن المؤسسات الاجتماعية الأخرى تكونت بفعل إرادة جماعية كامنة في إرادة مؤسسيها تحكمها القواعد والإجراءات القانونية التي تفرضها على أعضائها المرتبطين ببعضهم البعض برابط من علاقات الطاعة حسب التدرج الهرمي والانضباط الشديدين من أجل تحقيق الأهداف والوظائف المكلفة بإنجازها حسب دستور وقوانين الدولة التي تتباين من دولة لأخرى حسب ظروفها الاجتماعية والسياسية.[1]

– **حراك 22 فيفري:** هي حركة كلية شاملة للمجتمع بكل فئاته الاجتماعية من خلال النزول إلى الشارع والمطالبة بالنفوذ إلى مركز السلطة واختيار ممثليه عن طريق الأطر القانونية.

– **العلاقات المدنية (السياسي)-العسكرية:** ولقد عرفها الباحث فؤاد الأغا: "علاقة القادة العسكريين بالحكومة في المجالات القانونية والإدارية والسياسية"، وعرفها أيضا بأنها: "آثار التعاون بين الأفراد العسكريين والمدنيين في تنفيذ السياسة العامة للدولة"[2]، وقد تتسم هذه العلاقات بالصراع وبعد محاولات من العسكريين ممارسة تأثير أكبر على كل مظاهر الحياة السياسية والإجتماعية في المجتمع.

2- الأدبيات السابقة.

إختلفت توجهات وأبعاد الإسهامات العلمية المهتمة بموضوع المؤسسة العسكرية والحراك السياسي، حيث برزت مجموعة من الدراسات والأدبيات المتخصصة والمتنوعة من كتب ومقالات ومذكرات ساهمت كلها في بناء مشروعنا البحثي وتوجيهه، وأهمها:

-دراسة رياض الصيداوي سنة 2019 في كتاب بعنوان " **نهاية زمن بوتفليقة: صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر**": حيث تناول الكتاب التغيرات الهيكلية والنخبوية التي مست

[1] محمد الصالح بابا رشاد، **دور المؤسسة العسكرية التركية في السياسة الداخلية 1980-2012**، منشورات مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، (العراق: منشورات مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية،2012)، ص.31.

[2] فؤاد الأغا، **علم الاجتماع العسكري**، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2007)، ص.18.

المؤسسة العسكرية الجزائرية خلال السنوات الأخيرة، وعالج الكتاب الحالة الثورية لـ 22 فيفري 2019 ونهاية زمن بوتفليقة ودور المؤسسة العسكرية في هذا المسار ثم إستشراف مستقبل النظام السياسي في الجزائر.

– نور الدين بكيس كتاب منشور سنة 2019 بعنوان " **الحراك الشعبي الجزائري: النسخة المنقحة لثورات الربيع العربي**": وقد ركز الكتاب على البيئة التي أنتجت حراك 22 فيفري من خلال التطرق لأسباب الحراك، وكذلك إستراتيجية النظام لمواجهة الحراك واحتوائه ثم تطرق الكتاب إلى نقاط القوة والضعف داخل الحراك وآفاقه المستقبلية.

– مراد لعبيدي، مذكرة ماستر بعنوان " **المؤسسة العسكرية الجزائرية (1990–2017)**": وعالجت الدراسة الأدوار التي لعبتها المؤسسة العسكرية منذ الإستقلال، وجهود الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لتحييد دورها السياسي وقد توصلت الدراسة إلى أن السياسة هي إحدى أهم أدوار وممارسات المؤسسة العسكرية، وأن هذا الدور لم يتراجع واقعيا بعد إقرار التعددية، وأثناء فترة بوتفليقة شهد هذا الدور تراجع ملموسا لصالح الرئاسة.

– طاهر سعود مقالة بعنوان " **أدوار الجيش في مراحل الإنتقال في الجزائر**": وحاولت الدراسة رصد الأدوار المختلفة للمؤسسة العسكرية في مختلف المحطات الحاسمة في تاريخ الجزائر، وقد توصلت الدراسة إلى أن الجيش الجزائري يتعلم من ماضيه ويتعلم من متطلبات المرحلة الجديدة، وقد قامت مؤسسة الرئاسة خلال السنوات من 1999–2016 بالحد من الدور السياسي للمؤسسة العسكرية وتوجيهه للإضطلاع بمهامه الأساسية وتحديث بنيتها ووسائلها وإتجاهها نحو الإحترافية والتخصص.

وعلى ضوء هذه المراجع العلمية وغيرها التي حاولت معالجة متغيرات الدراسة كل من زاويته المحددة، تأتي هذه الدراسة بإضافة إلى ما سبق ذكره فضلا أنها حاولت التركيز بشكل أكثر دقة على موقف المؤسسة العسكرية من الحراك، كما حاولت الدراسة تحري الموضوعية اتجاه إشكالية الدراسة المتمثلة في تأثير دور المؤسسة العسكرية على الحراك، أين طرح جدلا واسعا بين مؤيدي ومعارضي هذا الدور، ولم يختصر هذا الجدل على السياسيين فقط بل امتد إلى الأكاديميين والمتخصصين، وهو ما جعل الإستفادة من الدراسة في غاية الصعوبة، إذ تحتاج الدقة في معالجة مختلف الأدبيات السابقة.

ثالثا – الإطار النظري:

تعددت رؤى الباحثين في تفسيرهم لدور المؤسسة العسكرية السياسي، وقد تبلورت عدة نظريات في تفسير هذا الدور.

1- نظرية الإنفصال:

وجاءت هذه النظرية بعد فترة الحرب الباردة، عندما قدم صامويل هنتغتون سنة 1957 كتابه الجندي والدولة، وتفيد هذه النظرية أن المؤسسة العسكرية يجب أن تكون من الناحيتين المادية والإيديولوجية منفصلة عن المؤسسات السياسية وتكون خاضعة للسيطرة المدنية.[1]

حيث يقول صامويل هنتغتون "أن الإحترافية العسكرية بناء على قواعدها وقيمها الخاصة تمنع هذه المؤسسة عزلة نسبية عن المجتمع المدني، وبالتالي تسمح بالتطوير ما سماه الرقابة المدنية الموضوعية المبنية على تحديد دور كل طرف حيث يهتم العسكريين بمجالهم تحت مرافقة السلطة المدنية.[2]

وفي إطار هذه النظرية يجب أن تتميز المؤسسات السياسية بالقدرة الكافية لفرض سيطرتها على المؤسسة العسكرية، وفي المقابل تكون المؤسسة العسكرية إحترافية فتبتعد عن الشأن السياسي، وتهتم بتطوير قدرتها الدفاعية من أجل حماية الوطن، وتكون السيطرة المدنية على العسكرية عبر:

- ❖ تكريس مستوى عالي من الإحترافية العسكرية واعتراف الضباط بحدود إختصاصهم المهني.
- ❖ تبعية فاعلة من المؤسسة العسكرية للقادة السياسيين المدنيين المسؤولون عن إتخاذ القرارات في السياستين الخارجية والعسكرية.
- ❖ إعتراف القيادة المدنية وإقرارها بالكفاءة المهنية للمؤسسة العسكرية وإستقلاليتها.

ونتيجة المبادئ الثلاثة تقل فرص التدخل العسكري في السياسة والتدخل السياسي في المؤسسة العسكرية[3]، إلا أن عمل هنتغتون التأسيسي هذا إستمد أطره النظرية والتحليلية من

---

[1] هاني سليمان، **العلاقات المدنية العسكرية: التحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير**، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2015)، ص.20.

[2] أنس كونيس بن علال، **العلاقات المدنية–العسكرية في مصر: مشروع إعادة بناء الدولة**، تم التصفح في،2020/10/02. https://democraticac.de/?p=64877

[3] هاني سليمان، **مرجع سابق**، ص.20.

تقاليد ديمقراطيات غربية في الفصل بين المجالين المدني والسياسي، بينما الدول النامية في حقبة ما بعد الإستعمار، عرفت تدخل للعسكر في السياسة لذلك هذه النظرية لا تجيب: ما الذي يدفع العسكريين إلى التدخل في السياسة؟، وبالتالي فإن نظرية الإنفصال هي وصفية لأنها تصف النموذج المفضل بين المؤسستين المدنية والعسكرية، وتقترح هذا النموذج باعتباره أفضل رادع للتدخلات العسكرية في الشؤون السياسية الداخلية للدول بغض النظر عن ثقافتها وتاريخها.[1]

ومن ناحية ثانية فإن الإحترافية وتطبيق الأوامر مباشرة حسب هنتغتون يحول المؤسسة العسكرية إلى آلة في الأنظمة الغير ديمقراطية، وهذا ما حدث مع المؤسسة العسكرية السورية التي دمرت دولتها بتطبيق الأوامر دون وجود خلفية وثقافة سياسية للعسكريين.

2- نظرية التوافق:

يقدم هذا التوجه نموذجا واقعيا لطبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات السياسية في الدولة، حيث جاءت كردة فعل على الإنتقادات الموجهة لنظرية الإنفصال.[2]

وتقترض هذه النظرية أن ثلاثة شركاء، هم المؤسسة العسكرية، والنخب السياسية، والمواطنون (المجتمع)، ينبغي أن يدفعوا إلى علاقة تعاونية.[3]

وأعتبر ربيكا شيف صاحب نظرية التوافق، أن المستوى العالي المتكامل بين المؤسسة العسكرية وباقي أفراد المجتمع، يمثل أحد النماذج المقبولة لتفسير الدور السياسي للعسكريين، وتتجاوز نظرية التوافق التحليل المؤسسي عبر تناولها القضايا المتعلقة بثقافة الدولة.[4]

وحددت النظرية عدة معايير للتوافق وهي:

---

[1] عبد الرحمان حمدي(محرر)، **الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا**، (قطر: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015)، ص.37.

[2] مراد لعبيدي، **المؤسسة العسكرية الجزائرية 1990-2017**: مذكرة ماستر غير منشورة، (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017)، ص.51.

[3] عبد الرحمان حمدي (محرر)، **مرجع سابق**، ص.37.

[4] **المرجع نفسه**، ص ص.37،38.

- **التركيبة الاجتماعية للضباط:** أن الظروف التاريخية والثقافية هي المحدد للوصول لتوافق حول تركيبة المؤسسة العسكرية والتي تعكس التركيبة الاجتماعية الموجودة داخل المجتمع، وأن هذه الصيغة هي التي تحدد التوافق بين الأطراف الثلاثة السابقة.[1]

- **عملية صنع القرار:** إن عملية صنع القرار تتطلب قنوات خاصة التي يتم من خلالها تحديد إحتياجات المؤسسة العسكرية ومخصصاتها، كالميزانية وهيكلها وبنيتها، والتي تمر عبر البرلمان في حضور ضباط القوات المسلحة، حيث يتم الاتفاق حول هذه المخصصات.

- **آلية إختيار الجنود والضباط:** وتعتبر النظرية أن التجنيد الإجباري عبر الخدمة العسكرية لا يحقق توافق بين المدنيين والعسكريين، على عكس التجنيد بالإقناع الذي يمر عبر تنمية الإحساس والدفاع عن الوطن مما يؤدي إلى توافق حول الإنخراط في صفوف القوات المسلحة.

- **النمط العسكري:** ويقصد به المظاهر الخارجية للمؤسسة العسكرية من قبيل الزي ومدى الإلتزام وما يتعلق بالمؤسسة العسكرية من بنى نفسية وعقيدة قتالية.[2]

ومما سبق نستنتج أن نظرية التوافق منظور غير جامد قابل للتطبيق في مختلف الثقافات والسياقات وهي لا تنكر البيئة الدولية والتهديدات الخارجية خصوصا.

3- نظرية التنافس المدني-العسكري:

الإسهام النظري الثالث تمثل في النظرية التي قدمها كل من إيزيل كرواسون وديفيد كوهين في سنة 2010، وهي تتعلق بالدول الأقل ترسيخا للديمقراطية.

حيث قدما تحليلا نظريا حول التنافس المدني-العسكري للسيطرة على صناعة القرار السياسي داخل الدولة من خلال السيطرة على خمسة مجالات وهي:

- **إختيار النخبة وتوظيفها:** فالسيطرة المدنية على تجنيد أو توظيف النخبة هي شرط لا غنى عنه وهذا الشرط قد ينتهك بإحتفاظ المؤسسة العسكرية بحق دستوري في بعض المقاعد سواء

[1] مراد لعبيدي، **مرجع سابق**، ص.52.

[2] **المكان نفسه**، ص.41.

في البرلمان أو مجلس الوزراء، أي أن العملية السياسية ليست متاحة لكل السياسيين، وأن الإختيارات تمر عبر المؤسسة العسكرية.[1]

– **السياسات العامة:** وتشمل القواعد وعمليات صنع السياسة العامة (وضع الأجندة الحكومية...)، والسياسة الخارجية والمالية عدا السياسات الأمنية والدفاعية، إذا كان هناك نفوذ للعسكريين في هذه الإجراءات فإن هذا يعطي فرصة أكبر للعسكريين للتأثير فيها، وبالتالي فإن درجة سيطرة المدنيين تعتمد على قدرتهم على إخراج أو تقليل نفوذهم على هذه الإجراءات.

– **الأمن الداخلي:** أن جميع الأنظمة الديمقراطية قد تستعين بالقوات المسلحة لمساعدة الأمن الداخلي في حالات الكوارث الطبيعية، وهذا لا يتعارض مع السيطرة المدنية إلا إذا تم تجديد المدة الزمنية لهذا التدخل، أو إذا لم تكن السلطات المدنية هي المسؤولة تماما عن تنظيم هذا التدخل.

– **الدفاع القومي:** وهي تعني تقليديا الدفاع عن حدود الدولة ضد التهديد الخارجي، وهي الوظيفة الأولى للعسكريين، وفي هذا المجال فإنه من المهم سيطرت المدنيين ومعرفة مدى قدرتهم على إتخاذ القرارات في هذا المجال ومراقبة العسكريين.[2]

– **التحكم في المؤسسة العسكرية:** والتي تحدد الأهداف والأدوار وأشكال العسكريين وتشمل قرارات حول التدريب والمعدات وإدارة الموارد البشرية والترقيات داخل المؤسسة العسكرية، وللمؤسسة العسكرية أن تحظى بإستقلال ذاتي لإدارة هذه الملفات فإن من المهم من أجل سيطرة المدنيين أن يكون لديهم القدرة على تحديد مدى وحدود هذه الإجراءات حتى تسيطر المؤسسات السياسية المدنية على صناعة القرار في المكونات الخمسة السابقة.

وتفترض هذه النظرية أن النخب السياسية المدنية في الدول حديثة العهد بالديمقراطية عليها إعداد وتطوير إستراتيجيات للحد من الدور السياسي للمؤسسة العسكرية وتمثلت في:[3]

- ❖ إسترضاء المؤسسة العسكرية.
- ❖ رصد ومتابعة المؤسسة العسكرية.

---

[1] أحمد محسن، **العلاقات المدنية–العسكرية في الديمقراطيات الناشئة**، (تركيا: المعهد المصري للدراسات، 2018)، ص.8.

[2] **المرجع نفسه.**

[3] عبد الرحمان حمدي(محرر)، **مرجع سابق**، ص.48.

- ❖ إختيار الإفراد بناء على الإنتماء أو الولاء.
- ❖ مكافأة الإمتثال ومعاقبة عدم الطاعة
- ❖ التنشئة السياسية للأفراد داخل المؤسسة العسكرية.

ويؤكد الباحثان أن هذا التنافس لا يحدث في فراغ وإنما في ظل العديد من العوامل الهيكلية والظرفية التي تؤثر على التفاعل بين المدنيين والعسكريين وتتضمن هذه العوامل ما يلي:

أ- **الظروف المبدئية:** وهو المناخ السائد خلال التنافس المدني-العسكري، وتتضمن هذه الظروف نوع النظام الذي سبق عملية التحول الديمقراطي مثلا، وحجم الامتيازات التي كانت تتمتع بها المؤسسة العسكرية ومدى قوة نفوذها السياسي وموقفها من عملية التحول ومقدار مساهمتها فيه، كل هذه الظروف المبدئية لها أهمية ما إذا كانت هذه العلاقة سوف تتجه نحو السيطرة المدنية أو العسكرية.[1]

ب- **العوامل العسكرية الداخلية:** وهي العوامل التي تدخل ضمن المجال الداخلي للمؤسسة العسكرية مثل:

- ❖ ثقافتها التنظيمية والتي تشمل مستوى الإنظباط واحترام التدرج الوظيفي والأقدمية، والانصياع للأوامر.
- ❖ التماسك الداخلي للمؤسسة العسكرية
- ❖ الموقف الاقتصادي والذي يشمل حجم موازنتها ومصادر تمويلها وما تديره من مشروعات إقتصادية.[2]

ج- **العوامل العسكرية الخارجية:** ويمكن الحديث عن ستة عوامل متمايزة وهي:

- ❖ الدعم الشعبي للنظام الحاكم.
- ❖ التوافق المدني على الديمقراطية.
- ❖ التهديد الداخلي.

[1] مراد لعبيدي، **مرجع سابق**، ص.55.

[2] عبد الرحمان حمدي(محرر)، **مرجع سابق**، ص.49.

- ❖ المجتمع المدني الفاعل.
- ❖ التهديد الخارجي.
- ❖ دور القوى الخارجية.

ومما سبق ترى الدراسة أن نظرية التنافس المدني–العسكري هي الأفضل للإعتماد عليها خلال الدراسة كنظرية رئيسية تساعدنا في فهم دور المؤسسة العسكرية الجزائرية السياسي في ظل سعيها لإستعادة دورها الذي تراجع أثناء حكم عبد العزيز بوتفليقة، لتشهد الجزائر إنطلاق حراك 22 فيفري سنة 2019 ليكون فرصة للمؤسسة العسكرية لإسترجاع دورها السياسي وهذا ما سيؤدي إلى تنافس مدني–عسكري.

الفصل الأول:

مكانة المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الجزائري: الدور ومجالات التأثير

تمهيد

تعد عملية بناء الدولة التي هي عبارة عن جملة من المؤسسات والقواعد، والأنظمة، والوظائف تجسيدا لعقائد النخب الحاكمة المتعاقبة وتصوراتهم الفكرية، وتعتبر المؤسسة العسكرية الجزائرية في قلب هذه العملية إثناء مرحلة الاستقلال من خلال أدوارها المتعددة، ومن اجل فهم الدور الذي تلعبه المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الجزائري، يتطلب هذا معرفة المكانة التي تحتلها المؤسسة في منظومة الدولة، والسياق التاريخي الذي نشأة فيه والثابت والمتغير في أدوارها، ومسار العلاقة بين السياسي والعسكري الذي ميز تاريخ الجزائر السياسي.

المبحث الأول: تطور المؤسسة العسكرية الجزائرية

القول بخصوصية المؤسسة العسكرية الجزائرية، وتميزها عن مثيلاتها في غيرها من الدول ليس من باب الأحكام المسبقة، بل هناك منطلقات التي لها ما يسندها علميا وتاريخيا، من

خلال ظروف النشأة وبناءها الهيكلي والبشري وكذلك القوانين التي حددت دورها.

المطلب الأول: الجذور التاريخية لنشأة المؤسسة العسكرية الجزائرية

إن المؤسسة العسكرية الجزائرية لها خصوصية في نشأتها وقد حتمت الظروف التاريخية التي مرت بها الجزائر أن تجعل منها الفاعل الأساسي داخل الدولة، فقد نقل الباحث رياض الصيداوي عن المؤرخ محمد حربي "إنَّ هذا الجيش على عكس كل جيوش العالم لم تصنعه دولة، بل هو الذي صنع دولته، وقبل ذلك صنع ثورة مما أكسبه شرعية تاريخية مميزة ".[1]

ومن المهم العودة إلى السياق الذي نشأت فيه المؤسسة العسكرية الجزائرية لفهم هذه المؤسسة وصورتها في المخيال الإجتماعي، لأن بعض الأدوار والخصائص التي صنعت هذه المؤسسة واعطتها شكلها الحالي ترجع بالأساس إلى لحظة ميلادها.

[1] رياض الصيداوي، "**سوسيولوجيا الجيش الجزائري ومخاطر التفكك**"، الحوار المتمدن، العدد 1887، تم التصفح في2020/8/8. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=94105&r=0

لذلك يقول ماثيو غيدار في مؤلفه صدمة الثورات العربية: "إن الجيش الجزائري حالة خاصة وللحديث عن خصوصياته لابد من تتبع مسار تطوره التاريخي وتحوله الراهن".[1]

وتعود أصول تشكل المؤسسة العسكرية الجزائرية إلى الحرب التحريرية، فرغم أن هذه المؤسسة التي يصطلح على تسميتها بالجيش الوطني الشعبي هي وليدة الاستقلال، الا أنها لا تمثل إلا امتداد لجيش التحرير الوطني الذي تم تكوينه أثناء الثورة التحريرية المسلحة.

أولا – المنظمة الخاصة السلف التاريخي لجيش التحرير الوطني:

أن الجذور الأولى للمؤسسة العسكرية الجزائرية تعود للمنظمة الخاصة لحركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية التي هي النواة الأولى للجيش الجزائري، فقد تم تكوين المنظمة الخاصة بقرار من اللجنة المركزية للحزب في دورة تاريخية عقدت في15 فيفري 1947، وكانت هذه المنظمة بمثابة الجناح العسكري للحزب تحت قيادة محمد بلوزداد ثم حسين آيت احمد، فأحمد بن بلة، غير أن هذا التنظيم لم يكتب له النجاح حيث اكتشفت السلطات الاستعمارية أمره واعتقلت العديد من قادته في 18 مارس 1950.[2]

وأن أعضاء المنظمة الخاصة رغم إعتقال قياداتها لم تتوقف من المطالبة داخل الحزب بإعادة بعث هذا التنظيم وتفعيل العمل المسلح باعتباره الحل الوحيد لتحرير البلاد من خلال تشكيلهم بعد ذلك للجنة السرية المصغرة سنة 1952 وكان هدفها توحيد الحزب والشروع في العمل المسلح، ولكن سنة 1953 شهدت تصاعد حدة الأزمة السياسية داخل الحزب أدت إلى بروز اللجنة الثورية للوحدة والعمل في 23 مارس 1954 بقيادة محمد بوضياف، وضمن عضويتها بعض إطارات من الطرفين المتنازعين داخل الحزب وقدماء المنظمة الخاصة.[3]

---

[1] منصور لخضاري، "الجيش وتجربة الانتقال الديمقراطي في الجزائر(1988–1992)"، **المستقبل العربي**، ع.465، (2017)، ص.2.

[2] عبد الحميد مهري، **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي: تجربة الجزائر**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2002)، ص.74.

[3] **المرجع نفسه**، ص.64.

ثانيا- ولادة جيش التحرير الوطني:

وفي ظل التعنت عقد المؤمنون بالعمل المسلح اجتماع وهو الذي عرف فيما بعد بإجتماع (مجموعة 22) والتي أَنبثقت منها مجموعة التي اجتمعت بتاريخ 25 جوان 1954 تحت رئاسة مصطفى بن بولعيد وبمساعدة محمد بوضياف، والأعضاء كل من: محمد العربي بن مهيدي، وديدوش مراد، ورابح بيطاط، وتم أَنتخاب محمد بوضياف مسؤولا وطنيا، وشكل البقية أعضاء الأمانة التنفيذية مهمتها التحضير لانطلاق الثورة المسلحة، وقد التحق بها لاحقا كريم بلقاسم وأصبحت تسمى مجموعة الستة، وبعد عدة إجتماعات خرجت مجموعة الستة بعدة قرارات تمثلت في:

- تحديد بيان يوم اندلاع الثورة.
- وضع بيان أول نوفمبر.
- تعيين منسق بين الداخل والخارج.
- تسمية المنظمة السياسية بإسم جبهة التحرير الوطني والمنظمة العسكرية بإسم جيش التحرير الوطني.
- إقرار مبدأين لتنظيم وهما اللامركزية، وأولوية الداخل على الخارج.[1]

وهنا يمكن القول إن هذه القرارات شكلت بداية الصراع بين العسكريين والسياسيين حول اتخاذ القرار في الجزائر، والذي حسم في مراحل انطلاقه للعسكريين، وهو ما تجسد في إعلان انطلاق الثورة التحريرية الجزائرية في 1 نوفمبر 1954 بإيذاع ميلاد جبهة وجيش التحرير في بيانين متكاملين الأول بإسم جبهة التحرير الوطني والثاني بإسم جيش التحرير الوطني رغم أن البيان الثاني لم يعرف الانتشار الذي عرفه الأول.

وأن اعلان قيام الثورة من طرف مجموعة الستة بهذا الشكل يؤكد على ان الصيغة التي اعتمدت من خلال إصدار بيانين كشف عن ازدواجية المسعى الذي يشير على ان الثورة تشمل

[1] أمال شلي، **التنظيم العسكري في الثورة الجزائرية**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة العقيد الحاج لخضر: قسم التاريخ،2006)، ص.340.

الميدانين السياسي والعسكري معا[1]، هذا من جهة ومن جهة أخرى اعلان الثورة من طرف قدماء المنظمة الخاصة (مجموعة الستة) قد حسم الصراع وأكد قدرة العسكريين على الحسم وتحمل المسؤولية في إتخاذ القرار بخلاف السياسيين.

فالواقع يكشف أن الثورة في أيامها الأولى قامت على الجمع بين المهام العسكرية والسياسية، لأنها كانت تنظيما سياسيا وعسكريا، فلا يوجد فروق بين المهام السياسية والعسكرية لذا فقادة الولايات كانوا سياسيين وعسكريين.[2]

ولقد تغذت طبيعة العلاقة بين السياسي والعسكري في الجزائر من عمق التجربة الثورية التي امتزج فيها الى حد التطابق السياسي بالعسكري ووجد مبرراته في ظروف نشأة جيش التحرير الوطني.

ثالثا – التحول من جيش التحرير الوطني الى الجيش الوطني الشعبي:

ورثت الجزائر جيشا ثوريا اختار له العقيد هواري بومدين بشهادة العقيد طاهر زبيري: "وأصبح جيش التحرير الوطني يحمل اسم الجيش الوطني الشعبي الذي أطلقه عليه العقيد بومدين خلال اجتماع القادة العسكريين لهيئة الأركان والولايات التاريخية ... نهاية أوت 1962"[3]، وهي التسمية التي عبرت عن امتداده الوطني وعمق ارتباطه بالشعب.

وسعت دساتير الجمهورية، ومواثيقها، ومختلف نصوصها الرسمية إلى إبراز الإرتباط بين الجيش الوطني الشعبي وجيش التحرير، وتخليد أمجاد الأخير وابقائه حيا في ذاكرة الأجيال المتعاقبة.

المطلب الثاني: التنظيم الهيكلي والتركيبة البشرية للمؤسسة العسكرية الجزائرية.

إن المؤسسة العسكرية الجزائرية عبارة عن بناء مؤسساتي هرمي يشغله مورد بشري له خصائص مميزة.

---

[1] عبد الحميد مهري، **مرجع سابق**، ص.65.

[2] مسلم بابا العربي، **الجيش والانتخابات في الجزائر(1991-2004)**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية ،2005)، ص.23.

[3] طاهر زبيري، **نصف قرن من الكفاح: مذكرات قائد أركان جزائري**، (الجزائر: الشروق للإعلام والنشر،2011)، ص.21.

أولا – التنظيم الهيكلي:

عرفت المؤسسة العسكرية الجزائرية تطورات كبيرة منذ الاستقلال فقد تم:

– إنشاء الجيش الوطني الشعبي وفق للأمر رقم 62–19 المؤرخ في 13 اوت 1962.[1]

– إنشاء سلاح الدرك الوطني واعتباره جزء من الجيش الوطني الشعبي.

– إنشاء الحرس الجمهوري، وتمثلت مهامه في التشريفات وحراسة مقرات الرئاسة.

– إنشاء تشكيل أولى وحدات القوات البرية والبحرية وتأسيس الكلية العسكرية لمختلف الأسلحة بشرشال.

– إنشاء هيئة أركان الجيش الوطني الشعبي سنة 1984.

– إنشاء أسلحة مستقلة أخرى على غرار الدفاع الجوي عن الإقليم.

– إعادة هيكلة الجهاز الأمني العسكري وأصبح يسمى دائرة الأمن والاستعلامات.

ويقول الباحث إلياس بوكراع: "من وجهة النظر التاريخية فالجيش الوطني الشعبي هو وليد جيش التحرير الوطني وجبهة التحرير الوطني وليست جيشا تقليديا لا على مستوى البنية والهيكلة ولا على مستوى الأهداف الاستراتيجية والتكتيكية ".[2]

والبعد التنظيمي للمؤسسة العسكرية الجزائرية له ثلاثة مستويات وهي كالتالي:

1–المستوي العمودي: تقيم الأطر النظرية الأكاديمية آليات التنظيم المعاصر للجيوش الحديثة على ثلاثة مستويات أساسية، وهو ما لم تبتعد عليه المؤسسة العسكرية الجزائرية من خلال:

– وزارة الدفاع: وهي مؤسسة مركزية مقرها عاصمة البلاد، وظيفتها تنفيذ السياسة العامة الدفاعية للدولة، وهي متواجدة على مستوى النواحي العسكرية كمديريات جهوية مثل: مديرية الاعلام والاتصال والتوجيه ...، وبها ما ينحصر وجودها على المستوى المركزي كمديرية العلاقات الخارجية.

---

[1] الجيش الوطني الشعبي، **تاريخ الدرك الوطني**، موقع وزارة الدفاع، تم التصفح في2020/8/9.
http://www.mdn.dz/site_cgn/index.php?L=ar#undefined

[2] "منصور لخضاري، **مرجع سابق**، ص.2.

– أركان الجيش الوطني الشعبي: وتتمثل مهامه في تحقيق الاستجابة لتحديات الدفاع الوطني باعتباره أداة حماية وسيادة وقوة لضمان الاستقلال الاستراتيجي، وكذلك تنظيم وتمفصل القوات المسلحة بتحقيق الانسجام لقدراتها مع التحضير القتالي واستعمالها.[1]

– النواحي العسكرية: ويبلغ عددها ستة، وهي موزعة كالتالي:

أ– الناحية العسكرية الأولى، مقرها البليدة

ب– الناحية العسكرية الثانية، مقرها وهران

ج– الناحية العسكرية الثالثة، مقرها بشار

د– الناحية العسكرية الرابعة، مقرها ورقلة

هـ– الناحية العسكرية الخامسة، مقرها قسنطينة

و– الناحية العسكرية السادسة، ومقرها تمنراست

2–المستوى الأفقي: وتتشكل أساسا من القيادات المركزية لمختلف القوات المسلحة (البرية، البحرية، الدفاع الجوي عن الإقليم، الدرك الوطني، الحرس الجمهوري) والتي تمثل امتدادا أفقيا لأركان الجيش الوطني الشعبي.

فعلى المستوى الجهوي نجد قيادات جهوية للقوات الجوية والدفاع الجوي عن الإقليم وينحصر تمثيل القوات البحرية على النواحي المطلة على واجهة بحرية.

وتتواجد القوات البرية في النواحي والقطاعات والتي مثلت سنة 2010 ما نسبته 86.39 % من مجموع القوات المسلحة بتعداد: 127000 جندي، امام ما نسبته: 9.52 % للقوات الجوية بتعداد: 14000 جندي، و4.08 % للقوات البحرية بتعداد: 6000 جندي.[2]

[1] الجيش الوطني الشعبي، **مهام اركان الجيش الوطني الشعبي**، موقع وزارة الدفاع، تم التصفح في 2020/10/10 http://www.mdn.dz/site_em_anp/index.php?L=ar

[2] IISS– Rutledge Taylor & Francis Group، **The military balance 2011: The annual assessment of global military capabilities and defense economics**، (London: 2011)، p.245.

أما الحرس الجمهوري فهو سلاح ذو اختصاص مركزي لارتباطه برئاسة الجمهورية، ليبقى الدرك الوطني الأكثر تدرجا في التمثيل التنازلي العمودي بما له من قيادات جهوية على مستوى النواحي العسكرية، ومجموعات وكتائب وفرق إقليمية.

3- المستوى العملياتي: يجسد مختلف تشكيلات القوات المسلحة بوحداتها الميدانية متعددة التخصصات على الأرض، ولاسيما المناطق الحدودية، وهو يمثل الانتشار العملياتي وطريقة التوزيع الميداني للقوات المسلحة متعددة الأسلحة والاختصاصات.

ثانيا - التركيبة البشرية:

تمثلت التركيبة النوعية للمؤسسة العسكرية الجزائرية في ثلاث فئات أساسية وهي:

1-**الفئة الأولى:** تعرف بضباط جيش التحرير الوطني وهم المجاهدين الذين واكبوا مسيرة الثورة التحريرية ومنهم من تحصل على تأهيل في احدى الكليات الحربية العربية أو السوفياتية، وقد اختاروا الاستمرار في الحياة العسكرية عقب الاستقلال وشغلوا مراكز مهمة في قيادة المؤسسة العسكرية، وكان هذا الجيل الى بداية الثمانينات متمسكا بمراكز القرار في المؤسسة العسكرية وما يعاب على هذه الفئة هو اهتمامها المفرط بالشؤون السياسية، وذلك راجع لكونها التحقت بجيش التحرير بهدف تحرير البلاد لا بهدف امتهان الحياة العسكرية.

2-الفئة الثانية: تضم ما يسمى بضباط الجيش الفرنسي وهم الضباط الذي تكونوا في المدارس العسكرية الفرنسية خلال الخمسينات، والتحقوا بالثورة بين 1958 و1961 وقدر عددهم غداة الاستقلال ب 200 ضابط وضابط صف[1]، حيث دافع وزير الدفاع هواري بومدين عن وجودهم في الجيش خلال مؤتمر الحزب سنة 1964 بحجة افتقاد المؤسسة العسكرية لخبراتهم، وأكد ان مهمة هؤلاء الضباط تقنية بالدرجة الأولى[2]، وتعتبر هذه المجموعة ذات توجه خاص بحكم تكوينها وخلفياتها الثقافية.

3-الفئة الثالثة: يمثلها جيل الشباب من الضباط الذين تكونوا في المدارس الجزائرية بعد الاستقلال وهم لم يشاركوا في الثورة بسبب صغر سنهم، وأهم ما يميز هذا الجيل هو انه لم

[1] طاهر زبيري، **مرجع سابق**، ص.172.

[2] لخضر بورقعة، **مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة: شاهد على اغتيال الثورة**، (الجزائر: دار الحكمة، ط.2، 2000)، ص.172.

يعتمد في ترقيته على الشرعية الثورية وانما يعتمد على كفاءته المهنية ومدى استجابته للعلوم العسكرية وتفوقه فيها وهو بعيد الى حد ما عن الصراعات السياسية.[1]

إن هذه المميزات المتباينة للنخب العسكرية لا يمكن أن تنفي عنها صفة الانسجام والوحدة داخل المؤسسة العسكرية.

المطلب الثالث: القواعد الدستورية المنظمة لدور المؤسسة العسكرية الجزائرية.

يعد تطبيق القوانين هو السبيل الوحيد لفرض النظام وهي السمة المميزة داخل المؤسسة العسكرية والذي يتيح لها العمل المنظم وبالتالي نجاحها في أداء مهامها، ومن جهة اخرى انتظام علاقتها مع سائر مؤسسات المجتمع، وقد لعبت المؤسسة العسكرية الجزائرية أدوارا سياسية وتنموية ثم دخلت مرحلة الاحترافية في أدوارها.

أولا – مرحلة الدور التنموي والسياسي:

1-دستور 1963: لقد رسمت معالم الدولة الجزائرية من خلال دستور 1963، وقد تضمن اقرار واضحا بممارسه المؤسسة العسكرية للعمل السياسي وقد نصت المادة الثامنة على: "ان الجيش الوطني الشعبي هو في خدمه الشعب، وتحت تصرف الحكومة بحكم وفائه لتقاليد الكفاح من اجل التحرير الوطني، وهو يتولى الدفاع عن اقليم الجمهورية، ويسهم في مناحي النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد في نطاق الحزب".[2]

أما رئيس الجمهورية فقد منحه الدستور صلاحيه القيادة العليا للقوات المسلحة ورئاسة المجلس الاعلى للأمن والتعيين في الوظائف العسكرية.

وقد اتاح دستور 1963 لأفراد المؤسسة العسكرية بممارسة العمل السياسي في إطار حزب جبهة التحرير الوطني بعد تحولها من جبهة الى حزب جماهيري طلائعي في مؤتمر

[1] نور الدين زمام، **القوى السياسية والتنمية دراسة في سوسيولوجية العالم الثالث**، (الجزائر: دار الكتاب العربي، 2003)، ص.273.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1963**، المادة 08.

طرابلس، وهذا دون اغفال المهمة الدائمة للجيش في مجال الدفاع الوطني المتضمن سلامة التراب الوطني وعدم المساس بالحدود.[1]

ومن الملاحظ المكانة المرموقة التي إحتلتها المؤسسة العسكرية في أول دستور للدولة وذلك للاعتبارات التاريخية التي شهدتها الجزائر لان تكوين المؤسسة العسكرية سابق على ميلاد الدولة، وهكذا يتضح ان المؤسسة كان لها دور كبير في وضع الدستور وكانت لها رغبة المشاركة في الحكم.

2- الميثاق الوطني 1964: نجد في القسم الثالث من الفصل الثاني من الميثاق الوطني لسنة 1964 "ان الجيش الوطني الشعبي هو أداة حكم الشعب ورهن اشارة الحكومة، وهو قبل كل شيء مدرسة المواطن والمناضل ويجب على الجيش الوطني الشعبي ان يساهم في الانتاج وفي تركيب ورعاية الهياكل التحتية الجديدة".[2]

ولقد تكرست ادوار المؤسسة العسكرية بعد حركه 19 جوان 1965 ودعمت قدرات المؤسسة بقانون الخدمة الوطنية في 16 ابريل 1968، وهو ما انعكس في تجسيد عدة مشاريع تنموية قام بها شباب الخدمة الوطنية، كبناء السدود، وبناء القرى الاشتراكية، وشق طريق الوحدة الأفريقية، والمساهمة الفعالة في انشاء السد الأخضر.

3-دستور 1976: الذي أكد على مركزية المؤسسة العسكرية وخصص لها فصلا كاملا والذي نص على ان المهمة الأساسية الدائمة للجيش الوطني الشعبي تتمثل في:

المحافظة على الاستقلال والسيادة، والقيام بوظائف الدفاع عن وحدة وتماسك التراب الوطني وحمايته اقليما، جوا، وبحرا، وبرا، كما نص على ان المؤسسة هي أداة للاشتراكية من خلال نص المادة(82) "يساهم الجيش الوطني الشعبي، باعتباره اداة للثورة في تنمية البلاد وتشييد الاشتراكية، إضافة الى مهمته الأصلية المتمثلة في الدفاع الوطني"[3]، واكد دستور 1976 على أهمية البعد الشعبي للمؤسسة العسكرية الذي يتمحور حول الدفاع ودعمه.

---

[1] مراد لعبيدي، **مرجع سابق**، ص.74.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **ميثاق الجزائر 1964**، القسم الثالث وسائل البناء، الفصل الثاني الدولة.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1976**، المادة 82.

كما تحدثت المادة (84) عن الخدمة الوطنية لا كضرورة تلبيه حاجات الدفاع فحسب وانما كذلك: "لتأمين الترقية الإجتماعية والثقافية لأكبر عدد ممكن، والمساهمة في تنميه البلاد".[1]

ونلاحظ ان المؤسسة العسكرية في هذه المرحلة قد اسندت اليها أدوار سياسية باعتبارها مؤسسة تدفع عجلة التنمية وتساهم في ارساء الاشتراكية بوصفها الخيار الاستراتيجي للدولة.

ثانيا – مرحلة الدور التقليدي(الاحترافي).

1- دستور 1989: بعد احداث 5 اكتوبر 1988، كان دستور فيفري 1989 الذي اتسم بتكريس الانفتاح السياسي فراجعت الدولة خياراتها التنموية فتخلت عن الخيار الاشتراكي، واتبعت نهجا لبيراليا وتم فصل الدولة عن الحزب الذي تخلى عن دوره الطلائعي ليصبح كباقي الأحزاب، وقد عبر دستور 1989 عن مرحلة جديدة في تاريخ الجزائر من خلال عملية المخاض الديمقراطي وعملية الاصلاح التي كانت تتطلع اليها القيادة السياسية، ومن مداخله احترافية المؤسسة العسكرية وذلك من خلال فصل المؤسسة العسكرية عن أداء أي دور سياسي حيث نصت المادة 24 من دستور 1989 على "تنظيم الطاقة الدفاعية للأمة ودعمها وتطويرها حول الجيش الوطني الشعبي وتتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية وحماية مجالها البري والجوي ومختلف مناطق أملاكها البحرية".

وأكد دستور 1989 على الدور الدفاعي للمؤسسة العسكرية وألغى بذلك اي دور سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي، وتكرس هذا المنحى في تعليمة أصدرها رئيس أركان المؤسسة العسكرية تحت رقم:189/51/ق أ/ج و ش بتاريخ 4 أفريل 1989 تضمنت منعا تاما لأي نشاط سياسي للأفراد العسكريين حيث ورد فيها: "لا لأي عسكري مع كونه مواطنا كامل الحقوق، التطلع للمشاركة في أي نشاط سياسي أو ضد أي تشكيل سياسي سواء كان ذلك داخل المؤسسات العسكرية أو خارجها".[2]

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1976**، المادة 84.

[2] أحمد سويقات، **دور الجيش الوطني الشعبي من خلال التجربة الدستورية في الجزائر**، الملتقى الدولي للسياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السياسية والتحديات الإقليمية، (جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 30-31 جانفي 2017).

2- دستور 1996: جاء في المادة 25 من دستور 1996 بأن دور المؤسسة العسكرية هو حماية الدولة من الإرهاب. وكذلك نظم العلاقة بين المؤسسة العسكرية وباقي مؤسسات الدولة وقد نص على ذلك من خلال:

- صلاحيات رئيس الجمهورية:

أ- إن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة والمسؤول عن الدفاع الوطني في كل الدساتير الجزائرية المختلفة.

ب- منح دستور الجزائر صلاحية التعيين في الوظائف العليا داخل المؤسسة العسكرية لرئيس الجمهورية.[1]

ج- إن إبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية من صلاحيات رئيس الجمهورية ومنها المتعلقة بالمجال العسكري مثل اتفاقية التعاون العسكري بين الجزائر وفرنسا في ميدان الدفاع بتاريخ 20 جويلية 2001.

د- إعلان حالة الحرب، منحت لرئيس الجمهورية بعد استشارته للمجلس الأعلى للأمن ورئيس المجلس الدستوري والبرلمان.

- صلاحية البرلمان في مراقبة المؤسسة العسكرية: فهي تتم بطريقة غير مباشرة من خلال:

أ- مصادقة البرلمان على قانون المالية.

ب- موافقة البرلمان على معاهدات السلم من خلال المادة 97.

ج- الترخيص للبرلمان بتجديد حالة الطوارئ والحصار، وهذا من خلال المادة 91مجتمعا بغرفتيه.

د- اجتماع البرلمان في الحالات الاستثنائية، يجتمع بغرفتيه دون ان تكون له أي صلاحية بموجب المادة 95.[2]

هـ- تشريع البرلمان في القواعد العامة المرتبطة بالدفاع الوطني، ويكون التشريع في استخدام وحدات من المؤسسة العسكرية في الحالات الاستثنائية مثل: مكافحة الإرهاب والتدخل في حالات الكوارث الطبيعية بموجب قانون عضوي.

---

[1] بهلولي أبو الفضل محمد، "القواعد الدستورية المنظمة لمهام المؤسسة العسكرية في الجزائر"، **مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية**، ع.13، (السداسي الثاني 2018)، ص ص.179،180.

[2] **المرجع نفسه**، ص..180

و- لا توجد في الدستور مادة تنص على تدخل المؤسسة العسكرية في حالة الازمات الداخلية للبلاد، ولكن من خلال صلاحيات رئيس الجمهورية في حالات الخطر يمكن اتخاذ تدابير إستثنائية ويمكن إدراج استخدام المؤسسة العسكرية في هذه الحالة بموجب المادة 93.

ي- لا توجد قواعد دستورية تنص على تدخل المؤسسة العسكرية خارج الحدود، ولم يسجل تدخل المؤسسة خارج الحدود الا مرتين في 1967 و1973 ضد الكيان الإسرائيلي، فعقيدة المؤسسة هو عدم التدخل خارج الإقليم.

ن- لا توجد أي قاعدة دستورية أشارت إلى الجهة التي تملك صلاحيات التصريح لقوات عسكرية أجنبية في إستغلال المجال الإقليمي للجزائر.

ومنه فان المؤسسة العسكرية شهدت تغييرات في موقعها وادوارها بعد دستور 1989 فألزمت المؤسسة العسكرية بمهامها التقليدية التي تمارسها باقي جيوش العالم.

المبحث الثاني: المؤسسة العسكرية الجزائرية وبناء الدولة.

ولقد انعكس الدور السياسي والمهام التنموية والدفاعية المدسترة على مردوديه المؤسسة العسكرية، فكانت مساهمتها في معركة البناء واضحة وجليه بفعل مشاركتها في العديد من المشاريع الكبرى التي أطلقتها الدولة في المراحل المختلفة التي مر بها النظام السياسي الجزائري.

المطلب الأول: المؤسسة العسكرية الجزائرية وصناعه القرار في المرحلة الاستعمارية.

تعتبر عملية صنع القرار السياسي في الجزائر معقدة ومتشابكة لعدم وضوح قنواتها، كما نجد تقدم العسكريين في غياب شبه كامل للقوى السياسية، الأمر الذي أدى الى ان تلعب المؤسسة العسكرية تاريخيا دورا لافتا في صناعة القرار السياسي.

وأن الماضي السياسي للمؤسسة العسكرية الجزائرية يمتد الى إرث الدولة العثمانية التي كانت من تقاليدها فتح الباب أمام النخب العسكرية والتدخل في الشؤون السياسية وممارسة السلطة.[1]

[1] ميلود عروس، **معوقات الممارسة السياسية في الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الحاج لخضر باتنة: قسم العلوم السياسية،2000)، ص.100.

ومن الباحثين* من يذهب بالصراع بين السياسي والعسكري حول عملية صناعة القرار الى بداية القرن العشرين الذي شهد إنتقال طبيعة المقاومة ضد الاستعمار من المقاومة الشعبية المسلحة الى المقاومة السياسية، ما قرأ فيه فشل للمحاولات العسكرية في طرد الاستعمار، وهناك من يذهب لما بعد ذلك الى الصراع بين حركه الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية والمنظمة الخاصة المتكاملتين نظريا، المتنافستين تدريجيا على أرض الواقع[1]، فإن هذه الثنائية بين سياسي–عسكري يمكن تحسسها منذ هذه اللحظة وستأتي الحوادث اللاحقة لتكرسها وتحولها الى أزمة ثابتة ارتبطت بتاريخ الجزائر السياسي.

وعليه يجب التأكيد على ملاحظه مهمة تتمثل في أن المنظمة الخاصة (التي تشبه المؤسسة العسكرية حاليا) كان لها الفضل في منع وتفتت، وانهيار التنظيم السياسي الجامع للقوى السياسية (التي يمكن تشبيهها بالدولة حاليا) ومن تلك اللحظة تسيطر على المؤسسة العسكرية فكرة انها الأجدر بحماية الدولة من التفتت والانهيار في ظل وجود إعتقاد راسخ لديها بأن السياسيين لا يسعون الا لتحقيق مصالحهم.[2]

ويمكن القول إن فشل الكفاح السياسي بين الحربين العالميتين في إستعادة الاستقلال الوطني هو الذي أفقد العمل السياسي مصداقيته الاجتماعية والسياسية.[3]

وقد جمع منطق عمل المنظمة الخاصة من السرية وغياب الثقة والعنف والتصفية وهذا مبرر في الفترة الاستعمارية، ولكن هذه المحادثة استمرت لتصبغ بها مرحله ما بعد الاستقلال

---

* راجع

– رابح لونيسي، "علاقة العسكرية بالسياسة في تاريخ الجزائر المعاصرة"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع.29، (شتاء2011).

– مصطفى أشرف، **الجزائر: الأمة والمجتمع**، ترجمة حنفي بن عيسى، (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،1972).

[1] محمد حربي، **الجزائر 1954–1962، الأسطورة والواقع**، ترجمة كميل قيصر داغر، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية ،1983)، ص.49.

[2] محمد سامح، **العلاقات المدنية العسكرية ومستقبل النظام السياسي في الجزائر**، (ب م ن: مركز اركان للدراسات والأبحاث والنشر،2019)، ص ص.4،5.

[3] نوري دريس، "الجيش والسلطة والدولة: الدولة النيوباترمونيالية"، **مجلة سياسات عربية**، ع.35، (نوفمبر 2018)، ص.29.

بل حتى الى ما بعد التعددية الحزبية، وهنا يمكن الحديث عن ظاهرة اسمها المنظمة الخاصة من خلال آليات العمل.[1]

وفي هذا السياق يقول محمد حربي: "أن القيادة المتشددة إلى الرقابة على السلوك كونت الذهن العام على الطاعة ...، وكان قادة حزب جبهة التحرير الوطني يعيدون انتاج الارتباط بالماضي بلا وعي وحقوق الفرد غير موجودة".[2]

واتسمت المرحلة الاولى من الثورة بطغيان مبدأ القيادة الجماعية من هرم سلطة الثورة المتمثلة في جماعة الستة، ثم جاءت الحاجة لإنعقاد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 مع ترسيخ الثورة وشمولها، وقد بلور مؤتمر الصومام ما يلي:

- أولوية الداخل على الخارج.

- فصلا واضحا للعمل العسكري على العمل السياسي.

- إعادة هيكلة أجهزة الثورة من خلال تكوين:

أ- المجلس الوطني للثورة: ويصل عدد أعضائه الى 34 عضوا، وهو جهاز تشريعي للثورة

ب- لجنة التنسيق والتنفيذ: ويصل عدد أعضائها الى 5 أعضاء، تم تعيينهم من قبل عبان رمضان كأمثال بن يوسف بن خدة، سعد دحلب، إلى جانب كل من العربي بن مهيدي وكريم بلقاسم.

ويكمن دورهم في: مراقبة المنظمات السياسية، والإقتصادية، والإجتماعية، والعسكرية، وهي اللجنة المكلفة بإنشاء ومراقبة اللجان المختلفة، كما لها الحق في تشكيل الحكومة المؤقتة بالتنسيق مع المندوبين في الخارج.

وفي ظل الإطار السابق حاول مؤتمر الصومام حسم الصراع على قيادة الثورة لصالح السياسيين وحدد دور جيش التحرير انطلاقا من فكرة ان قوة جيش التحرير الوطني لن تحسم المعركة للجزائر في ظل التفوق العسكري الفرنسي.[3]

---

[1] **المكان نفسه.**

[2] محمد حربي، **مرجع سابق**، ص.254.

[3] مسلم بابا العربي، **مرجع سابق**، ص.88.

وهناك العديد من الضباط وجهوا انتقادات لمخرجات مؤتمر الصومام وتمثلت في:

- انضمام تيارات الحركة الوطنية الى صفوف جبهة التحرير كان بغرض تجسيد مبدأ أولوية السياسي على العسكري، مع أن الثورة في ذلك الوقت تحتاج الى قيادة عسكرية صلبة.

- إهدار الشرعية، وتهميش القادة التاريخيين.

- التراجع عن بيان أول نوفمبر ببناء الدولة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

- طموحات عبان رمضان في زعامة الثورة وإقصاء الوفد الخارجي.

وتحول النقد الى رفض من طرف القادة العسكريين لمخرجات المؤتمر ودخلوا في سجال مع عبان رمضان الرجل السياسي القوي المدعوم من بن يوسف بن خده، وسعد دحلب في مقابل كريم بلقاسم المدعوم من: لخضر بن طوبال، وعبد الحفيظ بوصوف الذين شكلوا ما عرف بالباءات الثلاثة، كما رفض أعضاء الوفد الخارجي مثل: (بن بلة، وبوضياف، وخيضر) نتائج المؤتمر وخاصة أولوية الداخل على الخارج، وتعمقت الخلافات و الصراعات على السلطة بين عبان وبن بله، وكادت أن تعصف بالثورة الا أن إختطاف طائرة الوفد الخارجي في 22 اكتوبر 1956 من طرف الاستعمار الفرنسي، أخمدت الصراع بين سياسيي الداخل والخارج مما جعل العقيد عمار بن عودة يصرح بعد عقود بأن فرنسا قدمت خدمة جليلة للثورة بإلقائها القبض على هؤلاء الزعماء.[1]

وأصبح عبان بعد عملية الإختطاف هو الزعيم الأوحد للثورة ليدخل بعد ذلك في صراع مع كريم بلقاسم، وانتهت هذه الأزمة في اجتماع القاهرة للمجلس الوطني للثورة في 23 اوت 1957 بحل وسط، وهو العودة إلى فكرة القيادة الموحدة دون خضوع العسكري أو السياسي للأخر[2]، ونتج عن المؤتمر إزاحة عبان رمضان من رئاسة اللجنة، وإبعاد كل من بن يوسف بن خده، وسعد دحلب من اللجنة، وإدخال كل من عبد الحفيظ بوصوف، وابن طوبال، وعمران، ومحمود شريف، الى جانب كريم بلقاسم، وأضيف إليهم كل من السياسيين فرحات عباس، وعبد الحميد مهري[3]، وبعد أضعاف عبان رمضان قام الباءات الثلاثة باغتياله في ديسمبر 1957

[1] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، (الجزائر، دار المعرفة 2000)، ص.18.

[2] عبد الحميد مهري، **مرجع سابق**، ص.66.

[3] رابح لونيسي، **مرجع سابق**، ص.19.

بالمغرب[1]، بالتحالف مع قادة عسكريين مثل عمران، ومحمود الشريف الذين عرفوا بالعقداء الخمسة، وتحولت أولوية العسكري على المدني الذي أقره مؤتمر الصومام إلى نتائج عكسية، حيث زاد إصرار قادة جيش التحرير على تجاوز قرارات القيادة السياسية.[2]

ثم ظهر بعد ذلك الصراع الداخلي بين الباءات الثلاثة من جهة ومجموعه من السياسيين من جهة أخرى أدى إلى استدعاء القادة العسكريين (العقداء العشرة)* الذين أصبحوا أعضاء في المجلس الوطني للثورة، ولما أجتمع هؤلاء في خريف 1959 أصبحت السلطة بين أيديهم وأنتهي اجتماعهم الى تعيين مجلس وطني جديد، غالبية أعضائه من جيش التحرير.

وقرر المجلس الوطني للثورة في دورة ديسمبر 1959 –جانفي1960 أنشاء هيئه الأركان العامة بقيادة هواري بومدين[3]، أحد أبرز قادة جيش الحدود، وأصبحت هذه الأخيرة القطب الجديد للسلطة في الثورة.

عمل بومدين على بناء جيش قوي معتمد في تدريبه على العناصر الفارة من الجيش الفرنسي، ولقد كان تأسيس هيئة الأركان سيؤدي الى تسريع عملية إتمام السيطرة على الثورة من جانب العسكريين، وأعلنت بعد ذلك هيئة الأركان تمردها على الحكومة المؤقتة.

وفي ظل هذا الصراع اجتمع المجلس الوطني للثورة في مدينه طرابلس من 27 ماي إلى 7جوان 1962، بهدف وضع برنامج سياسي يحدد معالم الدولة الجزائرية وكذا تعيين المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني ولقد انقسم المجتمعون الى تيارين:

– التيار الاول: تيار الحكومة المؤقتة.

– التيار الثاني: تيار قياده الأركان وإنتصر التيار العسكري على التيار السياسي الذي انسحب من المؤتمر مما سمح للتيار الثاني بإنشاء مكتب سياسي لجبهه التحرير الوطني.

---

[1] محمد سامح، **مرجع سابق**، ص.5.

[2] مسلم بابا العربي، **المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر**، تم التصفح في 2020/08/12.
https://www.startimes.com/f.aspx?t=20749490

* العقداء العشرة هم: كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف، محمدي السعيد، هواري بومدين، سليمان دهيليس، الحاج لخضر، على كافي، السعيد بازروان، لطفي.

[3] صالح بلحاج، **تاريخ الثورة الجزائرية**، (الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2008)، ص.436.

إن الذين قاموا بوضع برنامج طرابلس هم أشخاص ذو ثقافة غربية ومرجعيتهم إشتراكية بعيدين عن الثقافة الإسلامية ومن بينهم نجد: مصطفى الأشرف، ورضا مالك، ومحمد خيري.[1]

ومن مخرجات مؤتمر طرابلس:

– المجال الاقتصادي: ضرورة إقامة اصلاح زراعي يعتمد على سياسة تصنيعية وهذا الإصلاح يقوم به القطاع العام.

– الإشتراكية: لقد عرف ميثاق طرابلس الثورة الديمقراطية الشعبية على أنها التشييد الواعي للبلاد في إطار المبادئ الإشتراكية.

– الحزب: دور الحزب رسم الخطوط الكبرى للسياسة الأمة، حيث يشترط أن يكون الرئيس وأعضاء الحكومة اعضاء في الحزب وهذا الدور للحزب يجعله من جهة يتداخل مع عمل الدولة ومن جهة يكرس الأحادية الحزبية.

– الشعبوية: فقد ركز برنامج طرابلس على هذا المصطلح لتقديمه للشعب وتمجيده خصوصا فئة الفلاحين فهم الشعب الحقيقي.[2]

كانت قيادة الأركان تطمع للقيام بدور سياسي، ولكن لم تكن قادرة لعدة عوامل تاريخية ووظيفية كعدم إنتمائهم إلى القادة الأوائل من مؤسسي جبهة التحرير الوطني، فهم يفتقدوا للشرعية الثورية التي تمكنهم من الحصول على السلطة، فقرروا التحالف مع العنصر السياسي المتمثل في بن بلة وتوظيفه بذكاء في خطة الاستيلاء على السلطة السياسية للتفرغ لإدارتها حينما تحين الفرصة[3]، وهكذا قررت قيادة الأركان الاحتماء برمزية وتاريخية الشرعية الثورية لبن بلة، ولقد وظفت هذه المسلكية قبل ذلك من طرف جيش التحرير الوطني الذي تحالف سنة 1956 مع قوى سياسية بسبب عجزه على أن يملك السلطة وحده.

---

[1] رابح لونيسي، **مرجع سابق**، ص.53.

[2] صالح بلحاج، **النظام السياسي الجزائري 1962–1978**، (القاهرة: دار الكتاب الحديث،2013)، ص ص.539،540.

[3] رياض الصيداوي، **صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر: الحزب، الجيش، الدولة**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2000)، ص.39.

ويقول محمد حربي: "هناك قاعدة حكمت سلوك المؤسسة العسكرية مفادها أنه لم يتم يوم استبعاد التحالف مع القوى المدنية ولكن جرى اخضاع هذا التحالف لمبدأ رجحان جانب العسكري".[1]

وزحفت قوات جيش الحدود التابعة لهيئة الأركان العامة على العاصمة في 3 أوت 1962 لتصطدم بقوات جيش الولايات التابعة للحكومة المؤقتة لتدخل الجزائر العاصمة بعد سقوط ألف قتيل من الجانبين، لتحسم بذلك مسألة السلطة عند أول ميلاد للدولة بقوة السلاح.

فبعد أزمة صائفة 1962 التي تحالف فيها قادة المؤسسة العسكرية مع بعض السياسيين والانقلاب على المؤسسات الشرعية (الحكومة المؤقتة، المجلس الوطني للثورة)[2] وانتزاع السلطة منها مما جعل القادة العسكريين يعتقدون أن الصواب هو دائما إلى جانب الذين يحملون السلاح، وأن تقويم السلطة السياسية عند اللزوم هو مهمتهم الثورية[3]، وتحول ذلك الى عقيدة لدى المؤسسة العسكرية في مراحل لاحقة، وينقل الباحث الطاهر سعود عن عدي الهواري في كتابه الجيش الامة والدولة في الجزائر: "الجيش هو الذي أنشاء الدولة وليس العكس، وليست السياسة وظيفة مستقلة عنه، بل هي وظيفة أصيلة في تكوينه ومهمة أساسية من مهامه".[4]

وفي هذه المرحلة مثل جيش الحدود مركز ثقل جيش التحرير الوطني، وتظافرت عوامل عديدة لتجعل منه ركيزة جيش الدولة المستقبلي، أو جنين الدولة القادمة، ليتحول جيش الحدود في سبتمبر 1962 إلى الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير تبعا للشعار الذي سوف يتم تكريسه فيما بعد.

المطلب الثاني: المؤسسة العسكرية الجزائرية وصناعه القرار في مرحلة الأحادية الحزبية.

أن الصراع على السلطة تحدده علاقات القوة وتحديدا علاقات القوة العسكرية، وستكون القوى التي تقود عملية الكفاح أوفر حظا في ممارسة السلطة، فمن غير المعقول أن ينتظر أحد نشوء نظام سياسي تعددي ديمقراطي بعد سنوات من الكفاح المسلح ضد الهيمنة الاستعمارية،

[1] محمد حربي، **مرجع سابق**، ص.305.

[2] طاهر سعود، "أدوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر"، **مجلة سياسات عربية**، ع24، (يناير2017)، ص.34.

[3] عبد الحميد مهري، **مرجع سابق**، ص.66.

[4] طاهر سعود، **مرجع سابق**، ص.34.

لأن هناك عوامل تاريخية المتمثلة في دور العسكريين، وثقافة المجتمع التي صنعتها سنوات الكفاح المسلح.

ولقد مر الدور السياسي للمؤسسة العسكرية الجزائرية بعد الاستقلال في ظل الأحادية الحزبية بعدة مراحل.

أولا – مرحلة أحمد بن بلة:

إن الجماعة التي أخذت السلطة بعد الاستقلال هي الجماعة التي عرفت جيدا كيف تستفيد سياسيا من الوضع حيث تجلى هذا بوضوح في ميثاق طرابلس من خلال وضع الأسس المبررة للأحادية الحزبية، والاشتراكية الإقتصادية، والشرعية الثورية، وقد تعرض هذا الأخير لنقد من بعض الباحثين بسبب ربط الشرعية بالكفاح المسلح كما يقول رابح لونيسي: "على فكرة أن الجيش هو الذي حرر البلاد دون أي تمييز بين جيش الداخل الذي اكتوى بنار الحرب ودفع الثمن غاليا، وجيش الحدود التي كانت قياداته تتوارى للإستفادة من تضحيات جيش الداخل".[1]

وفي 20 سبتمبر توجه الشعب الجزائري إلى صناديق الإقتراع لاختيار أعضاء مجلس تأسيسي الذي ترأسه بعد ذلك فرحات عباس وأعلن قيام الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وأنبثقت عنه أول حكومة جزائرية نالت ثقة المجلس في 29 سبتمبر 1962 برئاسة أحمد بن بلة وبها 19 وزيرا من بينهم ثلاث وزراء عسكريين وهم: هواري بومدين وزير الدفاع ونائبا لرئيس الحكومة، وأحمد مدغري وزيرا للداخلية، وعبد العزيز بوتفليقة وزيرا للشباب والرياضة ثم بعدها وزيرا للخارجية، ولقد أصبحت المؤسسة العسكرية الدافع الأساسي في بناء الدولة، حيث مثلت القوة الموحدة والمتجانسة والمنظمة وهذا ما أهلها لتحتل مكانة في صناعة القرار.[2]

تميزت هذه المرحلة بنشوء معارضة واجهت حكومة بن بلة من أعضاء فاعليين في الحكومة المؤقتة أمثال بن خدة، بن طوبال.

وأسس آيت أحمد في 28سبتمبر 1963 حزب القوى الأشتراكية ليدخل في مواجهة عسكرية ضد الحكومة ليلقى عليه القبض بعد ذلك.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص.37.

[2] نور الدين زمام، **مرجع سابق**، ص.87.

وكانت أخطر مواجهة عسكرية لحكومة بن بلة مع العقيد شعباني ليتم أسره في 8 جويلية1964 ويعدم بعد ذلك في 4 سبتمبر 1964، الذي بدأ يشكل خطر بعد ما إستمال كثير من الشخصيات التي بدأت تعارض تحالف بن بلة وبومدين، مثل: بوضياف، ومحمد خيضر، وأحمد طالب الإبراهيمي.[1]

واستخدم بن بلة للرد عن المعارضة والمحاولات الإنقلابية العنف والقمع مستعينا في ذلك بالمؤسسة العسكرية الموحدة تحت قيادة هواري بومدين.

وأن الاعتماد على دور المؤسسة العسكرية أدى إلى زيادة نفوذها في السلطة، وزاد نجاحها في مواجهة التهديدات الخارجية، وخاصة بعد اندلاع النزاع الحدودي مع المغرب وخوضها حرب الرمال في أكتوبر 1963.

ثانيا – مرحلة هواري بومدين (1965-1978).

ولقد اكتملت قبضة المؤسسة العسكرية على السلطة يوم 19 جوان 1965 عندما قررت الانفراد بها، حينما عزل أحمد بن بلة بسبب مخاوفها من مؤسسة الرئاسة التي كانت تسعى جاهدة الى أبعادها عن الحكم والتخلص من ضغوطها وطموحاتها السلطوية.

ويوجد نوعان من الأسباب التي أدت الى انقلاب بومدين عن أحمد بن بلة وهي:

1-الأسباب الغير مباشرة: وتمثلت في:

- اعتقاد راسخ لدى المؤسسة العسكرية بأنه يجب أن تكون المالك الوحيد للدولة التي صنعتها.

- طموح خاص لدى بومدين للوصول الى أعلى هرم السلطة.

2- الأسباب المباشرة: فهي نتاج عجز بن بلة عن الحكم وحوله شخصية قوية مثل بومدين، وبحكم صلاحيته كرئيس جمهورية قام بما يلي:

[1] رابح لونيسي، **مرجع سابق**، ص ص.84-90.

– إحداث توازن داخل المؤسسة العسكرية بتعيين الطاهر زبيري قائد للأركان، وهي محاولة لإختراق المؤسسة العسكرية مستغلا سفر هواري بومدين للقاهرة.[1]

– تعيين أكثر الموالين له وزيرا للخارجية وهو محمد خميستي.

– السعي لكسب الجماهير والتأثير عليهم عن طريق الخطب الحماسية.

– استحداث قوى مسلحة موازية للمؤسسة العسكرية، وإنشاء جهاز مخابرات موازي للأمن العسكري، بمساعدة المخابرات المصرية.

– ضرب مجموعة بومدين بعزل مدغري وزير الداخلية، وعزل عبد العزيز بوتفليقة.

ولم توافق قيادة الأركان عن الإجراءات السابقة لأحمد بن بلة، ووجهت له التهم التالية:

أ– فشل السياسة الإقتصادية.

ب– بعثرة أموال الدولة واستخدامها في مناورات سياسية.

ج– الإنحراف عن القيادة الجماعية والتسلط الفردي.

ولم يتحمل قائد الأركان هواري بومدين تساقط الوزارات والصلاحيات من يده واحدة تلوى الأخرى، فقرر عزل الرئيس بن بلة وإخراج العملية على أنها تصحيح ثوري، وتحركت المؤسسة العسكرية بإسم الشعب وبإسم الشرعية الثورية، وحل بومدين المجلس الوطني التأسيسي ووضع مكانه مجلس الثورة الذي ترأسه بنفسه[2]، وجعل منه أعلى هيئة سياسية في الدولة كما احتكر لنفسه جميع المناصب المهمة: رئيس مجلس الثورة، ورئيس الحكومة، والأمين العام للحزب، ووزير الدفاع، ثم قائد الأركان العامة بعد الإنقلاب الفاشل الذي قام به العقيد الطاهر زبيري، واستغل بومدين هذه الحادثة ليعزل أغلب القادة العسكريين التاريخيين، ووضع مكانهم الضباط الفارين من الجيش الفرنسي في أواخر الحرب التحريرية (على غرار: خالد نزار، العربي بلخير، وعبد المالك قنايزية، ومحمد العماري...)، وأعتقد بومدين أن هؤلاء لا يشكلون خطرا حقيقيا

[1] رياض الصيداوي، **نهاية زمن بوتفليقة: صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر**، (الجزائر: دار بهاء الدين، ط3، 2019)، ص ص.192،193.

[2] نوري ادريس، **مرجع سابق**، ص.33.

عليه، نظرا لضعف شرعيتهم الثورية بسبب ماضيهم السيء، وكذلك الأمر بالنسبة للضباط المكونين في مدارس بكين وموسكو.[1]

وذهب السعيد بوشعير إلى تصنيف حركة 19 جوان من الناحية الدستورية ضمن الإنقلابات، لأن عناصر الأنقلاب محققة، فالوسيلة هي المؤسسة العسكرية بإعتبارها القوة المنظمة الوحيدة في الدولة القادرة على القيام بتلك الحركة، والهدف هو الاستيلاء على السلطة، والعنصر الأساسي الإستعداد لإستعمال العنف.[2]

ولقد تميز التداول على السلطة في الجزائر منذ البداية بطابعه العنيف الذي ارتبط أساسا بقوة النخب العسكرية التي كرست الإنقلابات كتقليد في تاريخ الجزائر تحت مسميات براقة كالتصحيح الثوري وحماية الجمهورية ويعتبر استخدام العنف هو المبدأ الذي جرى الإحتكام إليه عندما تحس النخب العسكرية التي سيطرت على السلطة جزئيا بعد الإستقلال وكليا بعد 1965 بأن مصالحها مهددة فتشغل آليات الضبط للحفاظ على التوازنات لصالحها.[3]

إن تدخل المؤسسة العسكرية من خلال الإستيلاء المباشر على السلطة والتحول من قوة ضاغطة إلى مركز السلطة نفسها، وأستطاع بومدين أن يبني كاريزما قوية سمحت له أن يتحرر من المؤسسة العسكرية ويبني شعبية جماهرية أغلقت التنافس حول منصب الرئيس طول مدة حكمه.

ثالثا – مرحلة الشاذلي بن جديد(1979-1989):

بعد الوفاة المفاجئة للرئيس هواري بومدين في 27 ديسمبر 1978، احتدم الصراع حول الشخصية الأنسب لخلافة بومدين بين كل من محمد الصالح يحياوي منسق الحزب، وعبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية.

ولكن القادة العسكريين كان لهم رأي آخر حين فضل الضباط الفارين من الجيش الفرنسي الذين أصبحوا في مناصب متقدمة ويتمتعون بنفوذ واسع بما فيهم قاصدي مرباح قائد جهاز الأمن العسكري العقيد الشاذلي بن جديد، فتم تقديمه كمترشح وحيد للإنتخابات الرئاسية.

---

[1] نور الدين زمام، **مرجع سابق**، ص.112.

[2] سعيد بوشعير، **النظام السياسي الجزائري**، (عين امليلة: دار الهدى، ط.2، 1993)، ص.67.

[3] طاهر سعود، **مرجع سابق**، ص.39.

وتم ترشيحه للأسباب التالية:

- أقدم ضابط في أعلى رتبة عسكرية وقائد منطقة وهران.

- شخصية محايدة وعلى مسافة واحدة من التيارات السياسية.

- شخصية ضعيفة كاريزميا، مجهولة جماهيريا، وغير طموحة سياسيا، وهو بذلك كما يقول الجنرال رحال: "قد تمكن من حل المعادلة السياسية التي طرحت بعد رحيل الهواري بومدين، وذلك بقطع الطريق أمام البارونات القوية للنظام السياسي وإيجاد الرجل الذي يمكن تنحيته وقت اللزوم".[1]

وتعتبر طريقة اختيار الرئيس دليلا على أن حزب جبهة التحرير الوطني لم يكن في الحقيقة سوى واجهة لحكم العسكريين التي تقرر مصير الحزب ومنه الدولة، حيث لم يتردد حسين آيت أحمد سنة1977 في مخاطبة مسؤولي هذا الجهاز (المؤسسة العسكرية) المؤثر قائلا: "أنتم الحزب الوحيد في البلاد وتحكمون سريا دون أن تتحملوا مسؤوليات أمام الأمة".[2]

واتسمت فترة رئاسة الشاذلي بن جديد بما يلي:

- انفتاح سياسي إتجاه رموز المعارضة.

- أبعاد المتنافسين السابقين عن السلطة.

- أحكم الرئيس قبضته على الحزب.

- إبعاد القادة الفاعلين في المؤسسة العسكرية، وخاصة الذين جاؤوا به للحكم.

- الإعتماد على ترقية ضباط شبان، ولعل حالة الضابط مصطفى بلوصيف أول ضابط يرقى الى رتبة لواء.[3]

- شرع في تحديث وعصرنة المؤسسة العسكرية بالإعتماد على الضباط الفارين من الجيش الفرنسي، الذين ساهموا في توطيد حكم الشاذلي بن جديد.

---

[1] نور الدين زمام، **مرجع سابق**، ص.159.

[2] رابح لونيسي، **مرجع سابق**، ص.130.

[3] **المرجع نفسه**، ص.198.

– إنشاء قيادة الأركان في سنة 1984، كقيادة حقيقية ذات هياكل عضوية، قائمة على توزيع الأدوار، وسمحت هذه الهيئة إلى رفع قدرات المؤسسة العسكرية القتالية وزيادة جاهزيتها الدفاعية اتجاه أي خطر يهدد مكتسبات الأمة.[1]

وكان هدف بن جديد من وراء ذلك دعم مركزه في السلطة ومحاولة التخلص من الصورة التي رسمت له داخل المؤسسة العسكرية على أساس الرجل الضعيف في المركز القوي.[2]

وذهب الاجتماعي الجزائري إلياس بوكراع في تقييمه لدور المؤسسة العسكرية وأن إنسحابها من الحقل السياسي يعتبر حقيقة مؤكدة، وقد تم تكريس هذا الإنسحاب قانونيا في1989.[3]

وحسب عبد الرحيم لمشيشي إن المؤسسة العسكرية لم تكن تمارس السلطة مباشرة في هذه المرحلة، ولكنها كانت حاضرة بقوة في كل هياكل الحزب، وهو يراقب السلطة عن كثب.[4]

ومع إندلاع أحداث 5 أكتوبر، نزلت الدبابات الى الشوارع، مما أدى إلى اشتباكات مع المواطنين خلفت ضحايا مدنيين قدرتهم مصادر رسمية بـ 189 قتيلا[5]، وكان لهذه الأحداث أثر سلبيا على المؤسسة العسكرية التي إهتزت صورتها في نظر الرأي العام، وأنتهز الرئيس فرصة أحداث أكتوبر ليعلن عن حزمة إصلاحات سياسية جذرية وعميقة.

المطلب الثالث: الدور التنموي والدفاعي للمؤسسة العسكرية الجزائرية.

في ظل قيام المؤسسة العسكرية الجزائرية بمهامها الموكلة إليها في تحقيق الأمن والدفاع عن الوطن، فهي مساهم مؤثر وإيجابي على عملية التنمية، وترتبط أهمية المؤسسة العسكرية بمدى أهمية الدور الأمني الذي لا غنى عنه في أي مجتمع.

---

[1] خالد نزار، **مذكرات خالد نزار**، (الجزائر: منشورات الخبر، 2000)، ص.48.

[2] رياض الصيداوي، نهاية زمن بوتفليقة، **مرجع سابق**، ص.200.

[3] إلياس بوكراع، "الجيش الجزائري والانتقال الى الديمقراطية"، **مجلة الحدث الدولي**، (نوفمبر2004)، ص.30.

[4] مسلم بابا العربي، الجيش والانتخابات في الجزائر(1991–2004)، **مرجع سابق**، ص.69.

[5] سعيد بوشعير، **مرجع سابق**، ص.178.

وينعكس تطور المؤسسة العسكرية الإداري والفني على تطور وتنميه المجتمع بإعتبار الأمن أساس التنمية ومقوم هام من مقومات البناء الاجتماعي، وأن الإزدهار والإبداع يكون في ظل الأمن، والتنمية شرط أساسي لدوام الأمن، كما أنه لا وجود للتنمية بدون أمن.

وبالتالي هناك علاقة تكامل بين الأمن والتنمية والدور التأثيري للدفاع الوطني في تحقيق الإستقرار[1]، ومن اجل ذلك سنوضح أدوار وإنجازات المؤسسة العسكرية التنموية والدفاعية منذ الإستقلال.

أولا – الدور الإقتصادي والاجتماعي للمؤسسة العسكرية:

بموجب دستور 1963أصبحت المؤسسة العسكرية أداة للثورة مكلفة بالإسهام في التنمية والمشاركة في مختلف مناحي النشاط الإقتصادي والاجتماعي ضمن القطاعات المختلفة وأهمها:

1– الزراعة: يعتبر مشروع السد الأخضر الذي بدأ انجازه عام 1971 وهو غطاء نباتي قدر طوله 1200 كلم وعرضه 20كلم، قام به شباب الخدمة الوطنية، وهو مشروع هام لمكافحة التصحر، وكذلك استخدمت المؤسسة العسكرية الامكانيات والوسائل المتوفرة لديها من معدات وطائرات لدعم الفلاحين ومقاومة الآفات التي تضر بالمحاصيل الزراعية من خلال الرش.[2]

2–التدخل الإنساني: وقد كان للمؤسسة العسكرية مشاركة تاريخية في محو آثار الزلزال الذي ضرب منطقة الأصنام (الشلف حاليا) في 10 اكتوبر 1980، وأودى بحياة آلاف الأرواح ولقد بذل الجنود قصارى جهدهم لإنقاذ المواطنين، وهي نفس المهام التي قامت بها المؤسسة في زلزال تيموشنت سنة 1999، وزلزال بومرداس في 10 ماي 2003.

وقد سجلت المؤسسة العسكرية حضورا أثناء الكارثة التي ألمت بالعاصمة جراء فيضانات10نوفمبر 2001 لا سيما منطقة باب الواد، وخلال فيضانات غرداية في

[1]أحمد الصالح العمرات، **الامن والتنمية: منظومة الأمن الشامل كبيئة خاصة في التنمية المستدامة في ظل العولمة**، (عمان: د م ن، ط.1، 2002)، ص.75.

[2]إسماعيل عميرة، **دور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية للمجتمع الجزائري**، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2009)، ص.130.

1اكتوبر2008 فضلا عن التدخل والإنقاذ في عدة مناطق جبلية التي عزلتها العواصف الثلجية خلال شتاء 2012.[1]

3- التشغيل: تعتبر المؤسسة العسكرية من بين أكبر مؤسسات الدول إستقطابا لليد العاملة فمثلا نجد أن القاعدة المركزية للإمداد بالبليدة تشغل قرابة 2000 عامل أغلبهم مدنيين، ويشغل مصنع الأسلحة الخفيفة بخنشلة 700 عامل.

4- السكن: لقد قام أفراد المؤسسة العسكرية ببناء القرى الأشتراكية، وكذا بناء المنشآت الترفيهية كرياض الفتح، كما قامت بإنجازات عديدة في ميدان النقل والموصلات كبناء طريق الوحدة الافريقية العابر للصحراء في 16 سبتمبر 1971.[2]

5- الصناعة: أما في مجال الصناعة قامت المؤسسة العسكرية الجزائرية بأنشاء العديد من المشاريع الصناعية الهامة، نجد منها مصنع الأسلحة الخفيفة بسريانه الذي بدأت الاشغال به عام 1983، وكذلك مصنع الأسلحة الخفيفة بخنشلة وتم تدشينه في ماي 1990، وكذلك القاعدة المركزية للإمداد بالبليدة.

ومن أجل إرساء قاعدة صناعية صلبة وخلق مشاريع واعدة دخلت المؤسسة العسكرية مع شركاء أجانب كالشريك الألماني "ديملر" والشركة الإماراتي "أبار للإستثمار".[3]

كما يعرف تنفيذ مشاريع أخرى مثل مجمع ترقية الصناعة الميكانيكية بعين السمارة بقسنطينة المكلف بتصنيع المدرعة "فوكس 2" التي سيتم أنتاج 120عربة منها سنويا، وكذا أنتاج المدرعة رباعية الدفع "نمر الجزائر" التي سيتم تصنيع منها 200عربة.[4]

تترجم هذه المشاريع استراتيجية المؤسسة العسكرية الجزائرية من خلال النهوض بالصناعة العسكرية بما يلبي احتياجات القوات المسلحة، كما تساهم في تخفيض حجم الواردات ونقل التكنولوجية والمعرفة وتسمح بخلق مناصب مباشرة في إطار المناولة.

---

[1] قاسم حجاج، "التدخل الإنساني للجيش الوطني الشعبي في مواجهة الكوارث: دراسة الشراكة عسكرية – مدنية خلال فيضان واد ميزاب سنة 2008"، **مجلة دفاتر للسياسة والقانون**، ع.14، (جانفي2016)، ص ص.19،20.

[2] إسماعيل عميرة، **مرجع سابق**، ص ص، 98.99.

[3] علي بوشربة، "الصناعات العسكرية دفع قوي للصناعات الوطنية"، **مجلة الجيش**، ع.618، (جانفي2015)، ص.28.

[4] **المرجع نفسه**، ص.30.

6- الصحة: إن للمؤسسة العسكرية الجزائرية دورا كبير في مجال الرعاية الصحية، بما توفره الصحة العسكرية من أفراد وتجهيزات وتقنيات حديثة، كما بذلت المؤسسة العسكرية بالمشاركة مع وزارة الصحة مجهودات كبيرة لمحاربة الأمراض الوبائية التي واجهتها بعض مناطق الوطن، كما تقوم المستشفيات العسكرية بتعويض المستشفيات المدنية في حالة تضررها من الكوارث الطبيعية، هذه الأخيرة التي تدار بشكل فعال من قبل مكتب التعبئة والأخطار الكبرى.[1]

7- الخدمة الوطنية: تؤدي المؤسسة العسكرية الجزائرية دورا مهما في التنشئة الإجتماعية من خلال واجب الخدمة الوطنية، حيث تربي الشباب على العلم وحب العمل والإحترام على أساس مبدأ الحقوق والواجبات، وكذلك تنمية ثقة الشباب بنفسه، كما ان التكوين الاضافي الذي يستفيدون منه سيؤهلهم للاندماج بطريقة سهلة في سوق الشغل، ومنه المشاركة بإيجابية في الحياة الإقتصادية والإجتماعية.

ثانيا - الدفاع الوطني:

إن الدفاع الوطني هي المهمة الدستورية الأولى للمؤسسة العسكرية كما نص عليها دستور 76، والمحافظة على الإستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية، ووحدة البلاد وسيادتها، وأمنها الترابي، وحماية مجالها الإقليمي والبري والجوي ومختلف أملاكها الجوية وهذا كما نص عليه دستور 89 وأكده دستور 96.[2]

إن العقيدة العسكرية هي إحدى المصادر للبناء الإستراتيجي العسكري، وتعرف العقيدة العسكرية على أنها رؤية القيادة السياسية لما ينبغي أن تكون عليه قواتها المسلحة في مجال البناء، والجاهزية القتالية وكذلك هي خطط وأفكار الدولة حول المسائل المتعلقة بالحرب والسلم.[3]

---

[1] عبد الغني بثينية، لامية بن دادة، " التعبئة والأخطار الكبرى"، **مجلة الجيش، سلسلة خاصة**، ع.3، (أفريل2013)، ص.51.

[2] طاهر سعود، **مرجع سابق**، ص.38.

[3] حسين بلخيرات، "التحولات الجيوسياسية والعقيدة العسكرية للجيش الجزائري"، **مجلة دراسات وابحاث**، ع3، (سبتمبر 2018)، ص.196.

ورسمت العقيدة الأمنية الجزائرية عوامل أعطتها خصائص مميزة تطورت وفق متغيرات داخلية وخارجية لتحقق إنجازات في الحفاظ على سلامة الوحدة الوطنية.

1- محددات الأمن القومي الجزائري: يعد الموقع المركزي للجزائر في منطقة المغرب العربي الذي بين جناحيه الشرقي والغربي، وتوسطها لجسمين ضخمين الأول بحري شمالا وهو المتوسط والثاني برا جنوبا والمتمثل في الصحراء الكبرى، والجزائر تقع في نقطة تقاطع استراتيجية تجعل أمنها القومي منكشفا على كل الجهات خاصة مع شساعة مساحتها وطول حدودها.

وإن تبلور عقيدة الأمن القومي الجزائري يرجع إلى السنوات الأولى التي أعقبت الإستقلال حتى السبعينات متأثرة بمشاكل الحدود وساهمت عوامل عديدة في تشكلها.

فتاريخيا كان للاحتلال الفرنسي للجزائر دورا بالغ الأهمية في بلورة هذه العقيدة حيث تعد ثورة التحرير الوطني أهم روافد العقيدة الأمنية في فترة الاستقلال، إذ ساهمت بشكل عام في رسم المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي ميز الجزائر قبل الإستقلال[1]، ورغم التحولات التي عرفتها الجزائر في ظل تنامي العولمة، ظل الهاجس التاريخي حاضرا ولا يزال يطبع عقيدتها القانونية وهذا واضح من خلال رفض التطبيع مع إسرائيل وعدم تواجد قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها.

كما تعد الجغرافيا محددا لسياسة الأمنية الجزائرية، وإنطلاقا من مبدأ التوازن الذي جاء به بومدين والذي يعني وضعا قياديا للجزائر إقليميا، وهذا تزامن مع الإرادة المغربية للعب نفس الدور وفي نفس المنطقة[2]، والنزاع الحدودي كان المحدد الأساسي ليس فقط لبلورة العقيدة الأمنية الجزائرية بل أيضا لطبيعة تطور قواتها المسلحة أين تم بناء القوات البرية لمواجهة أي تهديد وزاد التوتر بعد اتفاق المغرب وموريتانيا على تقسيم الصحراء الغربية بعد انسحاب إسبانيا، ورأت الجزائر في هذا التطور تهديدا لأمنها لأنه يقع ضمن نطاق منطقة حيوية بالنسبة

[1] صالح زياني، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، **مجلة المفكر الجزائرية**، ع.5، (2010)، ص.290.

[2] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن في الجزائر: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**، (الجزائر المكتبة العصرية، 2005)، ص.41.

لها، والتي كان حددها بومدين بقوله: "إن المغرب العربي والمنطقة الفاصلة بين القاهرة ودكار تمثل منطقة أمن بالنسبة للجزائر، وإنه لا يمكن أن يحصل أي تغير في هذه المنطقة دون الإتفاق مع الجزائر".[1]

أما الأيديولوجية فهي تحدد الأفكار والقيم التي تتبناها وتدافع عنها الدولة في كافة المجالات بما فيها المجال الأمني، ولقد مثلت الإشتراكية بمبادئها مصدر لهذه العقيدة كما كان لخيار الحزب الواحد دور في بلورة العقيدة الأمنية، لكن التحولات التي شهدها العالم والأوضاع الداخلية للجزائر مع نهاية الثمانينات أثرت على التوجهات الأيدولوجية لتحل محلها الايدولوجية الليبرالية، حيث حدث تحول في العقيدة الأمنية الجزائرية لتتلاءم مع الديمقراطية والتحولات التي يمر بها العالم.[2]

2- تطور العقيدة الأمية الجزائرية:

المرحلة الأولى: 1963-1990: تهديد الجبهة الغربية (التحدي المغربي): أقدمت المغرب على خطوة مفاجئة مستغلة ضعف الجزائر المنهكة بعد خوضها حرب التحرير، فقامت بغزو تندوف فاندلعت على أثرها حرب بين البلدين عرفت بحرب الرمال سنة 1963، حيث أصبح المغرب بعد هذه الحادثة تهديدا مباشرا للأمن الجزائري وهذا ما يفسر تمركز الوحدات العسكرية الأكثر تطور مع الحدود المغربية.

المرحلة الثانية: التهديد البنيوي الداخلي: بعد إلغاء المسار الانتخابي سنة 1992 ظهرت تنظيمات إسلامية مسلحة، ولقد شهد بعضها في أول الأمر تعاطفا ودعما من الشعب ولكن بعد ذلك صار المدنيون مستهدفين إلى جانب عناصر النظام ولم يعد المشهد الأمني واضحا في الجزائر، حيث ظهرت في تلك الفترة، تساؤلات على شاكلت من يقتل من ؟، ليحدث هذا تحولا في عقيدة الجزائر، وتحول إدراك صناع القرار للإهتمام بالوضع الداخلي ومكافحة ما يسمى بالإرهاب والتطرف الإسلامي ليصبح التهديد المغربي تهديدا ثانويا.[3]

---

[1] **المرجع نفسه**، ص.43.

[2] صالح زياني، **مرجع سابق**، ص.94.

[3] سمير قط، **البعد الافريقي في سياسة الامن في الدفاع الوطني الجزائري**، أطروحة دكتورا غير منشورة، (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017)، ص.22.

المرحلة الثالثة: (ما بعد سبتمبر 2001) الشراكات الاستراتيجية: تبنت الجزائر منذ الإستقلال مقاربة إستراتيجية مستقلة فهي لم تنضوي تحت أي مظلة لقوى كبرى لكن في زمن العولمة والحرب على ما يسمى بالإرهاب بات من الصعب على أي دولة مهما بلغت قوتها المضي قدما في شؤونها بعيدا عن أي تحالفات أو شراكات مع دول كبرى.[1]

3-خصائص العقيدة الأمنية الجزائرية.

وتقوم العقيدة العسكرية للجزائر على:

- عقيدة المؤسسة العسكرية الجزائرية هي عقيده دفاعية، وأن الدولة لا تستخدم القوات المسلحة الا إذا اضطرتها الظروف لذلك، اما دفاعا عن نفسها ضد الهجوم أو دفاعا لخطر تستشعر لمصالحها، ويرتبط الطابع الدفاعي للعقيدة العسكرية الجزائرية بفكرة الالتزام بالحدود السياسية، وهو يعني عدم تسخير القوات المسلحة للاستخدام في إطار التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، أو عسكرة الأزمات التي تقع فيها وهذا ما ينص عليه دستور 2016 على أن " تعمل الجزائر من أجل الدعم الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ...".[2]

فالقيادة العسكرية في العقدين الأخيرين حرصت على المقتنيات العسكرية الدفاعية كمنظومات s300، و s400 وهي مخصصة للدفاع عن المجال الجوي، والطائرات الحربية سو 30 متعددة المهام وسو 32 فهي للتصدي لكل اختراق للطيران المعادي، وفي الدفاع البحري اقتصرت على فرقاطات كوفيد متعددة المهام.

- بناء الدفاع الوطني على مقاربة الدفاع الشعبي القائم على إلتفاف المجتمع حول مؤسساته السياسة المخول لها رسميا ذلك (المؤسسة العسكرية) لمساندتها ومساعدتها على أداء أدوارها الدستورية، وهو ما تزيد من المساهمة في بنائه مؤسسة الخدمة الوطنية.[3]

---

[1] **المرجع نفسه**، ص.24.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 2016**، المادة 31.

[3] منصور لخضاري، **استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر(2006-2011)**، "أطروحة دكتوراء غير منشورة، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013)، ص.275.

– عقيدة المؤسسة العسكرية عقيدة استقلالية حيث تتمسك بخياراتها الحيوية، وحتى في عز الحرب الباردة ورغم تقاربها الأيديولوجي مع الاتحاد السوفياتي إلا أنها لم تنضوي تحتها، ولكن الجزائر حفاظا على مصالحها الوطنية والقومية وفي إطار محيطها الإقليمي قامت ب:

أ– مساهمة جيش التحرير في تنظيمات عسكرية مشتركة كجيش تحرير المغرب العربي سنه 1953.

ب– الإطار العسكري للدفاع المشترك للدول المغرب العربي في المادة 14 ضمن المادة المنشئة لمعاهدة اتحاد المغرب العربي.[1]

ج– ضمن الإطار الجيوإستراتيجي للأمن الوطني الجزائري واعتبار الكيان الصهيوني كيان معاديا فقد تدخلت الجزائر وأرسلت قواتها مساندة للقضية الفلسطينية في مناسبتين:

* حرب 1967: والتي انتهت بالانتصار الميداني للكيان الصهيوني، فكان أن بعثت الجزائر بقواتها وجعلتها تحت التصرف المصري المتمثلة في 11 طائرة من نوع ميغ، وباخرة محملة بالأسلحة والذخائر ونقلت على ظهرها 30 دبابة وثلاث فيالق.[2]

* حرب 1973: وبعد انطلاقة الحرب في 6 اكتوبر 1973 أرسلت الجزائر إلى مصر سربي طائرات من نوع ميغ 17، وسربي من نوع ميغ 21[3]، وسرب سوخوي7، ولواء مدرع.

وقد قامت الجزائر بتسديد ما قيمته 200 مليون دولار للإتحاد السوفياتي كثمن مسبق لتزويد مصر وسوريا بالسلاح.

ومن إنجازات المؤسسة العسكرية الدفاعية والأمنية نجد:

– **إستراتيجية نزع الألغام:** حيث تمكنت المؤسسة العسكرية منذ الإستقلال نزع 8852000 لغم من أصل 10,8 مليون لغم، مما سمح بتسليم 62الف هكتار الى الجماعات المحلية.[4]

---

[1] حسين بلخيرات، **مرجع سابق**، ص.200.

[2] طاهر زبيري، **مرجع سابق**، ص ص.159،160.

[3] سعد الدين الشاذلي، **مذكرات حرب أكتوبر**، (سان فرانسيسكو: دار بحوث الشرق الأوسط، ط.4، 2003)، ص.197.

[4] مديرية الإعلام والاتصال والتوجيه، "مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة"، **مجلة الجيش سلسلة خاصة**، ع.4، (أكتوبر 2018)، ص.21.

- **التعاون الإقليمي والدولي:** في كل ما شأنه تحقيق الأمن والدفاع، وهنا يشار إلى تصديق الجزائر على ميثاق الاتحاد الإفريقي لعدم الاعتداء والدفاع المشترك في 6 جوان 2007، وفي إطار استراتيجية مكافحة الإرهاب على مستوى منطقة الساحل تم إنشاء هيئة الاركان المشتركة.

- **العصرنة والتطوير:** إذا عملت المؤسسة القيادية على عصرنة منظومتها الدفاعية بما يتماشى والتطورات التي تعرفها جيوش العالم، وهذا بالاعتماد على التكوين النوعي واكتساب التكنولوجيا الجديدة.

ويمكن القول إن المؤسسة العسكرية الجزائرية ساهمت في بناء القواعد الإقتصادية والإجتماعية للدولة الجزائرية عبر مختلف المراحل وخاصة فترة ما بعد الاستقلال حيث قامت بسد الفراغ من خلال مشاريع كبرى، كما أدت دورها الأساسي حيث حافظت عن السيادة والوحدة ورسمت الإستراتيجية الأمنية والدفاعية في الجزائر.

المبحث الثالث: المؤسسة العسكرية الجزائرية وتحولات النظام السياسي بعد 1989.

إنتقلت الجزائر بعد دستور 89 إلى مرحلة الإنفتاح السياسي وما نتج عنه من تغيرات سياسية، وإقتصادية، وإجتماعية لتؤدي الى أزمة أمنية حاول النظام إحتوائها ليضمن إستمراريته بإعادة إستنساخ نفسه مستخدما مبررات تاريخية وآليات دستورية.

المطلب الأول: المؤسسة العسكرية الجزائرية في مرحلة الانفتاح السياسي 1989-1991.

مثلت أحداث 5 اكتوبر 1988 منعرجا حاسما في تاريخ الجزائر، ليس في اتجاه إرساء نظام ديمقراطي بل لإنقاذ النظام من أزماته وتحويل السلطة لصالح مفتعلي تلك الأحداث لأن التغيير في هذه المرحلة وسيلة لا غنى عنها لبقاء النظام وتوطيد مواقع الأطراف المتصارعة داخل النظام، حيث فرضت إصلاحات أعلن عنها الشاذلي بن جديد من بينها فصل الحزب عن الدولة، وبعد إعادة انتخابه دفع في إتجاه تبني دستور جديد تم الإستفتاء عليه في 23 فيفري 1989، حيث أسس للتعددية الحزبية وفصل المؤسسة العسكرية عن ممارسة الدور السياسي.[1]

وفي 4 مارس من نفس السنة قدم ضباط المؤسسة العسكرية إستقالتهم من اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني، ومن الأسباب التي دعتهم للإنسحاب من الحزب نجد:

[1] رياض الصيداوي، نهاية زمن بوتفليقة، **مرجع سابق**، ص.201.

– تغير تركيبة المؤسسة العسكرية بعد إنسحاب وإقالة وتقاعد الضباط الذين شاركوا في الثورة، وحل مكانهم الضباط الفارين من الجيش الفرنسي.

– ضعف الحزب فقد أصبح جهازا إداري سيء السمعة يجمع الباحثين عن مصالحهم.

– حدث تقارب بين المؤسسة العسكرية وطبقة التكنوقراط الجديدة التي كانت في الحزب نظريا واحتلت مراتب متقدمة داخل الدولة وكانت أول المستفيدين من الإنسحاب من الحزب

– أحداث 5 اكتوبر والتدخل العنيف ضد المتظاهرين رسم صورة سيئة للمؤسسة العسكرية بسبب التجاوزات وأنها عائق أمام التعددية الحزبية.

– حماية وحدتها من التمزق، ذلك أن الحزب كان يخوض معركة ضد الرئاسة.

وقام رئيس الجمهورية في إطار تعديل حكومي في 25 جويلية1990 بالتخلي عن منصب وزير الدفاع لتعيين شخصية عسكرية وهو اللواء خالد نزار، وقد توالت التصريحات على حياد المؤسسة العسكرية في هذه المرحلة، وأنها تمارس مهامها ضمن الأطر الدستورية، حيث عبر مدير المحافظة السياسية للمؤسسة العسكرية في لقاء صحفي لوكالة الاخبار الجزائرية بأن: "الجيش الوطني الشعبي يحي في هذه المرحلة من التطور السياسي الإرادة التي عبر عنها المواطنون في 23 فيفري 1989 وأكد أن عبارة الجنود في الثكنات أصبحت واقعا معاشا".[1]

وقد تم تنظيم الإنتخابات المحلية في جوان 1990 والتي فازت بها الجبهة الإسلامية وكانت الخطوة الأولى نحو الديمقراطية وأعقبتها الإنتخابات البرلمانية في 26 ديسمبر 1991 التي جاءت بعد مشادات عنيفة مع الامن وإعلان الشاذلي بن جديد عن حاله الطوارئ وإقالة حكومة حمروش لتأتي حكومة سيد أحمد غزالي.

تعتبر الجبهة الإسلامية صورة مصغرة على المجتمع الجزائري حيث حملت تناقضات عدة وكانت أقرب الى الحركة أكثر من الحزب، وكان هدفها واضحا أكثر من برنامجها وهو الإستحواذ على السلطة في أسرع وقت، ورغم نجاحها على مستوى العمل الإجتماعي والتعبوي، إلا أنها ضمت بداخلها تيار معادي للتشاركية وإلغاء الآخر وحمل أفكار معادية للعقل والحرية،

[1] ميلود عروس، **مرجع سابق**، ص.101.

عبر خطاب صدامي وعنيف وذلك لأن هذا التيار داخل الجبهة ما هو إلا حصاد للإستبداد والفساد والفرنكوفونية، فهو ليس إتجاه للمستقبل بقدر ماهي تسوية لحسابات الماضي.

وفي جو من الترقب والخوف تم إعلان نتائج الانتخابات التشريعية حسب الجدول رقم (1).

جدول رقم (1): نتائج الدور الأول من الانتخابات البرلمانية في 26 ديسمبر 1991[1]

التشكيلات السياسية	عدد المقاعد	النسبة المئوية%	عدد الأصوات المعبر عنها%
الجبهة الإسلامية للإنقاذ	188	43,32	47
جبهة القوى الاشتراكية	25	5,81	8
جبهة التحرير الوطني	16	3,72	24
الاحرار	3	0,09	/

ويعود سبب حصول الأحزاب على هذه النتائج الغير متوافقة بين عدد المقاعد المحصل عليها وعدد الأصوات لطبيعة النظام الإنتخابي القائم على الأغلبية والذي يعطي الأغلبية للحزب الفائز بأكبر عدد من الأصوات في الدائرة الإنتخابية، ويبقى ما مجموعه 198 مقعد للتنافس عليه في الدور الثاني، وكان يكفي الجبهة الإسلامية حصولها على 27 مقعد فقط لتأخذ أغلبية مقاعد البرلمان.[2]

هذه النتائج لم تكن لتقبل بها المؤسسة العسكرية لأنها كانت تعتبر الجبهة الإسلامية للإنقاذ حزب غير ديمقراطي ومهدد للطابع الجمهوري للدولة الجزائرية، وهذا ما عبر عنه أحد قادة تلك المرحلة اللواء محمد تواتي: "لا يمكن أن نبقى مكتوفي الأيدي أمام التهديدات الخطيرة للدولة، فمن واجب الجيش أن يدافع عن مؤسسات الجمهورية في المراحل الانتقالية الخطيرة".[3]

ولقد تغير خطاب الصف الأول الجبهة الإسلامية خلال هذه الإنتخابات بعد صعود تيار الجزأرة على رأسها وأصبح يدعوا للتشاركية وقبول الآخر، كما قامت الجبهة الإسلامية بالتحالف مع الشاذلي بن جديد، وكان هذا التحالف سيقوي مكانة الرئاسة، وهو يشكل خطرا على المؤسسة العسكرية لأنه يضعف دورها السياسي.

---

[1] عمر برامة، **الجزائر في المرحلة الانتقالية: أحداث ومواقف**، (عين مليلة، دار الهدى، 2001)، ص.28.

[2] مراد لعبيدي، **مرجع سابق**، ص.105.

[3] Jean François Daguzan, **Le Dernier Rempart**, (Paris: Editions Publisud, 1992), p.21.

وفي غضون ذلك اجتمعت كافة النخب العسكرية وعقدت إجتماعا موسعا لإطاراتها العليا واتخذت قرارها بإلغاء المسار الإنتخابي، وقدم الشاذلي بن جديد إستقالته في 11جانفي 1992، وذلك بعد إعلانه على حل المجلس الشعبي الوطني في 4جانفي 1992 الذي كان يميل للتأييد الجبهة الإسلامية للإنقاذ عبر رئيسه عبد العزيز بلخادم الذي كان سينتقل الى منصب الرئاسة لفترة إنتقالية.

ويرى عدد من الباحثين منهم السعيد بوشعير أن الاستقالة لا تتطابق مع نص الدستور لأن المؤسس الدستوري منح حق الاستقالة بشرط ضمان استمرارية مؤسسات الدولة.[1]

وهذا ما يدعوا إلى أن هذه الاستقالة كانت تحت ضغط القيادة العسكرية، وخاصة أن الرئيس كان قد صرح لإستعداده بقبول كل النتائج والتعايش معها، ولقد أنكر الشاذلي بن جديد فيما بعد في محاضرة بالطارف في 2008 إن المؤسسة العسكرية أجبرته على تقديم إستقالته.[2]

وهذه التصريحات تأتي مناقضة لما صرح به بعض قادة المؤسسة العسكرية ودورها الحاسم في وقف المسار الإنتخابي، وتحرير رسالة إستقالة الرئيس، والتي كان محمد تواتي رفقة علي هارون من أعدوها كما صرح محمد تواتي.[3]

فهذه التجربة منحت فرصة تاريخية للمؤسسة العسكرية سواء لتأكيد حيادها العسكري أو لتلعب دور الحكم، لكنها اختارت أن تلعب دورها التقليدي، وهو تضييق خناق على المشاركة السياسية.[4]

ولقد كانت الحركة التي قادها ضباط المؤسسة العسكرية قد شكلت الوجه الأكثر وضوحا عن التدخل في الإنتخابات ولم يجد عبد العزيز بوتفليقة فيما بعد في وصفها نوعا من العنف[5].

---

[1] بوحوش عمار، **التاريخ السياسي للجزائر منذ 1962 إلى يومنا هذا**، (الجزائر: البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، 2014)، ص.414.

[2] مسلم بابا العربي، الجيش والانتخابات في الجزائر(1991-2004)، **مرجع سابق**، ص.90.

[3] **المرجع نفسه**، ص.91.

[4] نورالدين زمام، **مرجع سابق**، ص.196.

[5] مسلم بابا العربي، الجيش والانتخابات في الجزائر(1991-2004)، **مرجع سابق**، ص.91.

أن المؤسسة العسكرية بتدخلها في هذه الإنتخابات قد تصرفت وفق نمط الرقيب صاحب حق الاعتراض بسبب فوز حزب لا يحوز على رضاها حسب صامويل هانتغتون، وهذا النمط من التدخل يتصف بأنه ذو طابع انتقالي قد ينتهي باستمرار هذا التدخل فيتحول إلى شكل وصائي أو قد ينتهي لصالح سلطة مدنية.

فعلى الرغم من إفراز شرعية إنتقالية منحت المجتمع السيادة في إختيار ممثلية لممارسة السلطة، فإن إلغاء الانتخابات سنة 1992 نقلت الجزائر من نمط الرئيس الواحد المهيمن على السلطة الى نموذج جديد قائم على الحكم الجماعي من الضباط النافذين الرافضين لتوزيع السلطة داخل الجسم الإجتماعي.

وفي مرحلة الانفتاح السياسي لم يتراجع دور المؤسسة العسكرية في إطار القيام بدورها التقليدي، بل كان الابتعاد شكلي وهو نوع من الخيار، وبعد فوز الإسلاميين دخلت المؤسسة العسكرية بثقلها، وابتكرت توليفة دستورية لتسيير بها المرحلة الإنتقالية وهي هيئة جماعية تمثلت في المجلس الاعلى للدولة الذي أنبثق عن المجلس الاعلى للأمن.

المطلب الثاني: المؤسسة العسكرية الجزائرية واللوبي الفرانكفوني.

إثر إقدام النظام الجزائري على توقيف المسار الإنتخابي وما أفرزه من دخول البلاد في أزمة سياسية خطيرة سرعان ما تحولت الى أزمة أمنية دموية، ولقد عرف غرامشي الأزمة قائلا: "مات القديم وتعذر ميلاد الجديد" وهذا فعلا ما حدث عند إستقالة الشاذلي بن جديد من رئاسة الجمهورية بمعنى "مات القديم"، "وتعذر ميلاد الجديد" بمعنى منع جبهة الإسلامية من الولوج الى مركز السلطة.[1]

ولقد لعب اللوبي الفرنكفوني الموجود داخل المؤسسة العسكرية دورا حاسما في أزمة التسعينات، وتعود جذوره الأولى للضباط الفارين من الجيش الفرنسي حيث نفذوا في أواخر الخمسينات إلى جيش التحرير الوطني من أجل القيام بمهمتهم الموكلة إليهم بأوامر فرنسية[2]،

[1] إسماعيل قيرة وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، (الكويت: مشروع دراسات ديمقراطية في البلدان العربية ،2011)، ص.117.

[2] عبد الحميد الابراهيمي، **في أصل المأساة الجزائرية: شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر 1958-1999**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001)، ص.12.

وقد اختاروا عقب الاستقلال والإستمرار في الحياة العسكرية وشغلوا مراكز هامة في قيادة المؤسسة العسكرية[1]، وتم دعمهم في مسارهم العسكري من طرف كل من الهواري بومدين والشاذلي بن جديد من سنة 1959-1990.

وهذه الفئة ارتبطت ذهنيا وثقافيا بفرنسا، وبداية صعودها لما ساهم الرائد العربي بلخير بصفته كان قائدا للمدرسة العليا للمهندسين بالبرج البحري[2]، ومجموعة من الضباط في إختيار الشاذلي بن جديد رئيسا للجمهورية، ليعين العربي بلخير بعد ذلك منسقا لمصالح الأمن في رئاسة الجمهورية سنة 1979، وفي سنة 1980 عين أمين عام للرئاسة الجمهورية ليستلم منصبه الرائد عباس غزيل وهو من الفارين من الجيش الفرنسي أيضا.

وكان تعيين مصطفى بلوصيف رئيس للأركان العامة سنة 1984 برتبة لواء ركن قاصمة للوبي الفرنكفوني لأنه يتعارض مع مشاريعهم الخفية، وليحال سنة 1987 على التقاعد بتهمة الفساد، ولقد تم استصدار هذا القرار من رئاسة الجمهورية بإيعاز من العربي بلخير، ثم حوكم وسجن عام 1992 في حين التهم المنسوبة إليه تعود إلى عام 1982.[3]

ولقد إنتقل العربي بلخير بعد تعيينه في رئاسة الجمهورية بسرعة قصوى لتقوية معسكره، حيث أدت تغيرات كبرى داخل المؤسسة العسكرية في سنة كل من 1988 و1989 إلى أبعاد نخب عسكرية قديمة معظمها كانت من ضباط جيش التحرير الوطني ليحل مكانهم الضباط الفارين من الجيش الفرنسي الذين أصبحوا لواءات في المؤسسة العسكرية والتالية أسماؤهم[4]:

- اللواء خالد نزار، عين رئيسا للأركان سنة 1989 ثم وزير للدفاع سنة1990.

- اللواء عبد المالك قنايزية، عين رئيسا للأركان سنة 1990.

- اللواء محمد تواتي (القريب من حزب التجمع الوطني من أجل الثقافة والديمقراطية)، وعين مستشارا لوزير الدفاع سنة 1990.

- اللواء عباس غزيل، عين قائد للدرك الوطني سنة 1988.

---

[1] Jean François Daguzan, **Op cit**, p.19.

[2] بوحوش عمار، **مرجع سابق**، ص.153.

[3] عبد الحميد الابراهيمي، **مرجع سابق**، ص .174.

[4] **المرجع نفسه**، ص ص.219، 220.

– العقيد محمد مدين، عين مسؤولا عن الأمن العسكري 1989.

– اللواء محمد العماري، عين رئيسا للأركان سنة 1993.

وفي بداية التسعينات وقت حدوث الإنقلاب على المسار الإنتخابي، كانت قيادة المؤسسة العسكرية الجزائرية مشكلة أغلبها من الضباط الفارين من الجيش الفرنسي، ولقد سمحت لهم سياسات الشاذلي بن جديد بالإرتقاء إلى أعلى هرم القيادة العسكرية[1]، لينقلبوا على الإرادة الشعبية في جانفي 1992 ويحتلوا مركز السلطة.

وأن مجموعة الضباط التي قررت وقف المسار الانتخابي وصل عددهم الى 180 ضابطا، وهذا يدل على أنه رغم إختلاف التركيبة المتباينة من ضباط جيش التحرير، وضباط فارين من الجيش الفرنسي، وضباط الذين تكونوا في المدارس الجزائرية بعد الإستقلال، إلا أن هناك إنسجام ووحدة على مستوى صناعة القرار ولا سيما القرارات المصيرية.

وقد عمد التيار الفرنكفوني داخل المؤسسة العسكرية من أجل بقائه في السلطة، ودوام المصالح الاقتصادية والثقافية الفرنسية على العمل بإستراتيجية وتمثلت في:

أولا–إستخدام الكل الأمني: لقد إستخدمت المؤسسة العسكرية السلاح كلغة للحوار مع الأفكار السياسية، وقامت بتضييق الخناق على الإسلاميين واعتقال قياداتهم والمتعاطفين معهم إلى درجة أصبحت السجون لا تسعهم، ولقد كان بالإمكان القضاء على العنف في بدايتها إلا أن القمع العشوائي أدى إلى صعوبة تحكم الجبهة الإسلامية في مناضليها وقواعدها وهذا ما دفهم للجبال دفعا.[2]

وأدت سياسة الكل الأمني إلى:

– ظهور شرخ بالمجتمع الجزائري، وترتب على كل فرد أن يحدد موقعه بين معسكر المؤسسة العسكرية أو معسكر الإسلاميين.[3]

[1] محمد سامح، **مرجع سابق**، ص.13.

[2] رابح لونيسي، **مرجع سابق**، ص.243.

[3] محمد مناوي، **الدولة والعنف في الجزائر**، ترجمة عبد الرحيم حزل، (بيروت: افريقيا الشرق،2003)، ص.39.

– تبني سياسة نقل الرعب إلى الطرف الآخر من خلال الإغتيالات المتكررة، وإعدام البعض دون محاكمة وإلقاء القبض على كل مشكوك فيه.

– إنشاء وحدات الحرس البلدي على مستوى البلديات المعزولة وتشجيع الناس للدفاع على أنفسهم.

ثانيا–التحالف مع القوى المدنية: يمثل حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (الارسيدي) طموحات بعض الأمازيغ في الجزائر، وهو يطالب بدولة علمانية وقد أخذ بعض الأطراف على هذا الحزب ارتباطه الوثيق بفرنسا خاصة من الناحية الثقافية والمغالاة في مناهضة القوى الإسلامية، وقد تجلى دور الأحزاب العلمانية في انقلاب 1992 من خلال:

1– قام الأرسيدي والتحدي الشيوعي (باكس سابقا) بمعية " لجنة إنقاذ الجزائر" التي يترأسها النقابي عبد الحق بن حمودة بإستدعاء المؤسسة العسكرية من أجل التدخل وإلغاء المسار الإنتخابي بغية الحفاظ على تقاليد الجمهورية، وأن هذا الاستدعاء والتوسل للمؤسسة العسكرية من طرف بعض السياسيين والقوى المدنية المحسوبة على التيار الفرانكفوني التي أصبحت تمثل ذراع مدني لأجهزة المخابرات من أجل إعادة توجيه المشهد السياسي يؤكد من جديد قاعدة ظلت تحكم سلوك المؤسسة العسكرية في الجزائر وهي التحالف مع المدنيين، أو بالأحرى توظيفهم لجهة إقرار وضعية تحافظ فيه المؤسسة على رجحان خياراتها وعلى وصفها مؤسسة فوق المؤسسات، وهي وضعية لم يستفد منها تاريخيا سوى الطرف العسكري.[1]

2– تقديم أفكار ومقترحات للسلطة غايتها استئصال التيار الوطني الإسلامي.

3– موافقة خطاب السلطة والترويج له.

– مناهضة كل إجراء تقوم به السلطة ويقصد به تهدئة الأوضاع.[2]

– تنظيم مظاهرات في العاصمة كالتي دعا إليها حزب القوى الاشتراكية (الأفافاس) بتشجيع من عناصر في النظام ضد حكم الإسلاميين.

[1] طاهر سعود، **مرجع سابق**، ص.41.

[2] ميلود عروس، **مرجع سابق**، ص ص.134،135.

4- القيام بوضع حواجز في بعض المناطق التي تنتشر فيها التيارات العلمانية بقوة بعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ لمنع أي سلطة للجبهة في هذه المناطق.[1]

5- إنشاء خلايا عسكرية سرية للدفاع الذاتي بدعوة الدفاع عن النفس.

ثالثا-إنشاء مؤسسات انتقالية سياسية: ولقد جرت الاستعانة بمحمد بوضياف كرئيس للمجلس الأعلى للدولة مثلما جرت الاستعانة ببن بلة من قبل، فإن العسكر يعيدون نفس السيناريو بعد 30 سنة من أجل بقائهم فاعلين في الحياة السياسية.

وفي 16 جانفي1992 تم تنصيب المجلس الأعلى للدولة المكون من:

1- محمد بوضياف: رئيس المجلس الأعلى للدولة.

2- اللواء خالد نزار: وزير الدفاع.

3- علي هارون: وزير حقوق الانسان.

4- علي كافي: الأمين العام لوزارة المجاهدين.

5- تيجاني هدام: مدير مسجد باريس.

وأعلن محمد بوضياف حالة الطوارئ، في فيفري 1992 لإحباط كل التحركات الشعبية وأنتهي بكثير من مناضلي الجبهة في المعتقلات[2]، وهو نفس الرجل الذي لطالما وقف في صف المعارضة والذي عاش في المنفى لمدة 28 سنة.

كما شن بوضياف هجوم على الأمين العام لجبهة التحرير عبد الحميد مهري كونه أعترض على إلغاء الإنتخابات، وطالب برد الإعتبار للجبهة الإسلامية.

وفي نفس السياق فإن المؤسسة العسكرية لم تسلم من سياسة بوضياف فحاول إبعادها عن الحياة السياسية، وحتى محاكمة قادتها.[3]

[1] رابح لونيسي، **مرجع سابق**، ص.238.

[2] طاهر سعود، **مرجع سابق**، ص.41.

[3] ميلود عروس، **مرجع سابق**، ص.54.

ولكن الأمر لم يطل بالرئيس بوضياف على كرسي الرئاسة فقد أغتيل في ظروف لا تزال غامضة حتى الآن، فقد جاء إغتياله ليعبر على أن الرئيس الذي لا ينصاع لإرادة المؤسسة العسكرية ولا ينفذ أوامرها يصبح مصيره الإبعاد إما بالإستقالة او بالإغتيال.[1]

وتولى بعد ذلك علي كافي رئاسة المجلس الأعلى للدولة بعد دخول رضا مالك كعضو جديد وهو صاحب إستراتيجية نقل الرعب للطرف الآخر لإنهاء الأزمة أمنيا.

ولم يعد المجلس الأعلى للدولة بعد بوضياف سوى جهاز لصدور قرارات تتخذ في مكان آخر، وقد قال بلعيد عبد السلام أول رئيس حكومة بعد الانقلاب سنة 1993: "لقد أتى بي الجيش وهو الذي يحق له أن يعزلني".[2]

رابعا – إحتواء ظاهرة المد الإسلامي: من خلال:

1- مراقبة الجامعات والمعاهد والأشراف على الأئمة في المساجد.

2- تشجيع التيار الإسلامي البديل الذي يمكن التحكم فيه وتوجيهه والمتمثل في حركة المجتمع الإسلامي بقيادة محفوظ نحناح، وقد أستخدمت الحركة كواجهة للمؤسسة العسكرية لتسويقها في الخارج وتقديمها على أنها التيار الإسلامي المعتدل في مقابل الإسلام الراديكالي، وخاصة من خلال مشاركته في المواعيد الإنتخابية المهندسة من قبل، والحصول على مقاعد في الانتخابات المحلية والبرلمانية مقابل إعطاء شرعية لنظام السياسي الجزائري.

خامسا-السيطرة على الاعلام: قامت السلطة في بداية التسعينات بغلق كثير من الصحف كالجزائر اليوم، والحوار، والوجه الآخر، والصحافة، والمنقذ، كما قدمت السلطة في المقابل دعما ماليا للصحف التي ضمنت طاعتها والصحفيين المعتادين على الرقابة الذاتية والأذعان والإمتيازات، فرصدت إمكانيات مالية ضخمة من خلال الإعلانات.[3]

وقد اعترف أحد مديري الصحف الجزائرية الخاصة بأن الصحافيين أستعملوا كقميص عثمان ديمقراطي فوجدوا أنفسهم لسنوات مع الكل الأمني أما ترغيبا أو ترهيبا، وهو ما دفع

[1] إسماعيل قيرة وآخرون، **مرجع سابق**، ص.97.

[2] مسلم بابا العربي، الجيش والانتخابات في الجزائر(1991-2004)، **مرجع سابق**، ص.94.

[3] إسماعيل قيرة وآخرون، **مرجع سابق**، ص.194.

ممثل الفدرالية الدولية لمنظمة حقوق الإنسان بأن يصف الصحافة الجزائرية ليست سوى واجهة للتعبير عن جهات لها نفوذ مالي وعسكري.[1]

فتاريخيا الصحافة تورطت مع المؤسسة العسكرية وأجهزة الأمن، ألا وكيف نفسر شجاعتها في نقد الرؤساء المتعاقبين على الجزائر، وليس لديها نفس الجرأة لنقد جنرال واحد في السلطة، وهي صحف أرتبطت بالأجهزة الأمنية أكثر من إرتباطها بالتيارات السياسية.

ولقد وقعت وسائل الاعلام وخاصة المرئي في يد التيار العلماني، وأنغمست كثير من الصحف الناطقة بالفرنسية في غرس العصيان وتشجيع الفتنة وإعلانها الحرب على ثوابت الأمة، وقد إستعان النظام بهذه الصحافة لتشويه الإسلاميين، في المقابل تعرضت الصحافة الناطقة بالعربية لتقييد الإداري ويعتقد كثير من الجزائريين أن معظم الصحف يوجهها جهاز الأمن والإستعلامات، وتتلقى دعما ماليا من الدولة سواء في الطبع والتوزيع أو الإشهار العمومي.[2]

كما عارض هذا الأعلام المتفرنس أي مسار يؤدي إلى المصالحة والوفاق الوطني ويكون بهذا قد كشف عن مواقف أتت في معظمها بضغوط من دوائر فرنكو شيوعية.

سادسا-الدعم الخارجي (الدور الفرنسي): ويعتقد كثير من الجزائريين أن ما يحدث في الجزائر منذ إنقلاب 1992 هو إستمرار لحرب التحرير الوطنية وأن الجنرالات الاستئصاليين إمتدادا لفرنسا في الجزائر.[3]

وقد تمثل دور فرنسا في الأزمة الجزائرية من خلال:

1- مساعدة وزارة الداخلية الفرنسية في وضع قانون الانتخابي الذي هدف إلى تعديل الدوائر الإنتخابية حتى تكون النتائج لصالح جبهة التحرير الوطني.[4]

2- مكالمة هاتفية بين خالد نزار والرئيس الفرنسي ميتران، إقترح ميتران ضمان حياة الشاذلي بن جديد، معبر له عن تعاطفه، وواعد إياه بالمساعدة.

---

[1] ميلود عروس، **مرجع سابق**، ص.92.

[2] نوري دريس، **مرجع سابق**، ص.40.

[3] عبد الحميد الابراهيمي، **مرجع سابق**، ص.227.

[4] محمد سامح، **مرجع سابق**، ص.13.

3- جاءت تصريحات ميتران بوصف إلغاء الإنتخابات التشريعية في الجزائر بالعمل الغير طبيعي وقد تعمد ميتران هذه التصريحات ليوفر الفرصة للسلطة من أجل تعبئة الرأي العام والإلتفاف حولها ضد التدخل الفرنسي، مع أن الرئيس الفرنسي لم يكن معارضا لما آلت إليه الأمور في الجزائر.

4- قامت فرنسا بتزويد الأمن الجزائري بالأسلحة والمعدات للسيطرة على الوضع الأمني، كما قامت صحفها بالتصعيد ضد جبهة الإنقاذ وبالمقابل الدعم التام للنظام الجزائري.

5- قدمت فرنسا منذ الإنقلاب في الجزائر دعما سياسيا، ودبلوماسيا خفيا، وكذلك قدمت ضمانات للصندوق الدولي لإعادة جدولة ديون الجزائر.[1]

لم تكن العلاقات الجزائرية الفرنسية دائما على توافق، فقد شهدت توترات وبصفة خاصة بعد إختطاف الطائرة الفرنسية من مطار الجزائر سنة 1994، وتعقدت الأمور عندما أبدت فرنسا ميولها إلى دعم مبادرة السلام التي اقترحتها المعارضة في روما سنة1995، بل ذهبت فرنسا إلى حد إقتراح عقد مؤتمر حول القضية الجزائرية تحت إشراف أوروبي، فردت السلطات في الجزائر باتهام فرنسا بالتدخل في شؤونها الداخلية.

ويبدو أن السبب الحقيقي في تراجع الدعم الفرنسي للجزائر سببه التدهور الأمني الداخلي الذي بدأ ينعكس على دول جنوب المتوسط وفي قلبها فرنسا.

سابعا-انشاء مؤسسات ديمقراطية: حاول بومدين أن يظهر نظامه بمظهر الشرعية المؤسساتية، حيث قام بتنظيم إنتخابات رئاسية ثم تشريعية، وعلى نفس المنوال قامت المؤسسة العسكرية بتفويض الحكم إلى أحد أبنائها وهو الجنرال لمين زروال الذي شغل منصب وزير الدفاع في جويلية 1993 خلفا للواء خالد نزار، وتم تسليمه السلطة في 30 جانفي 1994 ليصبح رئيسا للدولة، ثم رئيسا للجمهورية بعد إنتخابات 16 نوفمبر 1995 وهي أول انتخابات أجريت بعد توقيف المسار الإنتخابي.[2]

[1] عبد الحميد الابراهيمي، **مرجع سابق**، ص.225.

[2] مراد لعبيدي، **مرجع سابق**، ص.110.

وكان واضحا أن زروال هو مرشح المؤسسة العسكرية عقب تصديق كبار الضباط على ترشحه يوم 2 سبتمبر 1995[1]، بالرغم أن كثيرا من الأحزاب شككت في نزاهة هذه الإنتخابات.

وأعطت هذه الإنتخابات شرعية للمؤسسة العسكرية تمكنها من قيادة وتسيير المجتمع، من خلال تدخلها في توجيه السياسات العامة وخاصة السياسات الأمنية.

أما نور الدين بوكروح أحد المترشحين لتلك الإنتخابات فيعتقد: "أن السلطة قد حلت من خلال هذا الأقتراع مشكلا يستحيل حله وهو تغطية الذهنية الإنكشارية بالثوب الديمقراطي، فالكل كان يعرف بأن الجيش جمهوري لكن الأن لا يمكن جهل أو نفي أن الجمهورية أصبحت جد عسكرية".[2]

وتمثلت طريقة تدخل المؤسسة في الحياة السياسية باستخدام النموذج الإنتخابي عبر تزكية شخصية عسكرية وتمثلت في اليامين زروال.

وبدأ زروال عهدته بمفاوضات مباشرة مع قيادات الجبهة الإسلامية لكن إنتهت بالفشل، وخلال هذه الفترة أوقف تنظيم الجيش الإسلامي للإنقاذ القتال في أكتوبر 1997، وبعد ذلك حدث خلاف بين زروال وقادة المؤسسة العسكرية تمثل في شن حملة غير مباشرة عليه من خلال إتهام مساعده الأول محمد بتشين بالفساد، وتصدرت هذه الحملة صحف تنتمي إلى ما يسمى بالتيار الاستئصالي، وأدت إلى إستقالة كثير من الرجال حول الرئيس، فأضعف الرئيس باستبعاء مساعديه فقرر تقليص عهدته الرئاسية داعيا إلى إنتخابات مبكرة في 15 أفريل1999.

ويفترض بعض المتتبعين أن هذا القرار جاء لتجنب تصدع داخل المؤسسة العسكرية بوجود خلافات عميقة حول السبل الواجب إتباعها في مكافحة الإرهاب[3]، بين طرف يميل الى إستعمال الكل الأمني وهي مجموعة قائد الأركان محمد العماري، وطرف آخر يؤيده الرئيس يميل إلى إيجاد حل سلمي للأزمة.

---

[1] مسلم بابا العربي، الجيش والانتخابات في الجزائر(1991-2004)، **مرجع سابق**، ص.96.

[2] نور الدين بوكروح، **الجزائر بين السيء والأسوأ: بحث في الازمة الجزائرية**، (الجزائر: دار القصبة، 2000)، ص.88.

[3] مسلم بابا العربي، الجيش والانتخابات في الجزائر(1991-2004)، **مرجع سابق**، ص101.

ولقد فشل الرئيس زروال في إخضاع المؤسسة العسكرية لقراراته، فهي من أجبرته على تقديم الاستقالة، وهكذا بقاء دور المؤسسة العسكرية مؤثرا وبارزا كلما حانت لحظة انتقال السلطة.

ويفند الباحث شفيق مصباح أطروحات وجود قطيعة بين المجتمع والمؤسسة العسكرية بشأن الهوية الإسلامية لأن ذلك لا يستند لما يثبته في ظل غياب دراسات علمية عميقة لتشكيلة البنى الإجتماعية داخل المؤسسة العسكرية، مع إقراره بأن الإنقلاب كان غير مبرر.[1]

ومن خلال ما سبق يبدو واضحا أن خيار المؤسسة العسكرية والإلتزام بدستور 1989 والذي يعتبر الإطار القانوني والتأسيسي لمسار التحول الديمقراطي في الجزائر لم يصمد عند أول إمتحان حيث عادت المؤسسة العسكرية لتمارس دور الوصاية على الشعب والتدخل في الشأن السياسي باستحداث مؤسسات ديمقراطية عبر التزكية.

المطلب الثالث: المؤسسة العسكرية الجزائرية في عهدة عبد العزيز بوتفليقة.

وقد إستطاع العربي بلخير إقناع أقرانه من الضباط داخل المؤسسة العسكرية بالمصلحة الاستراتيجية في إختيار عبد العزيز بوتفليقة في ظل معاناة السلطة في الجزائر، خاصة بعد الضغوط الدولية بسبب مذابح 1997، والمطالبة بلجنة تحقيق دولية، وأحست المؤسسة العسكرية أن خطر التدخل أصبح قائما وذلك عندما حلت لجنة الأمم المتحدة للإعلام والتقصي سنه 1998، فضلا عن كثير من المنظمات الحكومية وغير الحكومية التي طالبت بتحقيق في الانتهاكات المرتكبة وتوجيه الاتهامات للمؤسسة العسكرية مباشرة وتحميلها مسؤولية تدهور الأوضاع الأمنية في البلاد، والمطالبة بمثول قاداتها أمام المحكمة الجنائية الدولية، وهذا ما جعل المؤسسة العسكرية ترضخ لمطالب بوتفليقة التي رفضت في عام 1994 وهو أن توضع كل الصلاحيات في يده.[2]

[1] منصور لخضاري، استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر2006-2011، **مرجع سابق**، ص.281.

[2] محمد بوضياف، "النظام السياسي الجزائري في ظل خيارات المصالحة الوطنية: التطورات والمشاهد المحتملة"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع.29، (شتاء2011)، ص.10.

وقد شكل بوتفليقة الخيار المثالي للمؤسسة العسكرية لأنه يتلاءم مع التقاليد العسكرية المختلفة في استخدام المدنيين كواجهة وكذلك بصفته وزير خارجية سابق الأكثر فعالية من خلال علاقاته بالخارج وخاصه أمراء الخليج.[1]

وبعد الإعلان عن الانتخابات الرئاسية المبكرة في 16 أفريل1999، تم ترشح عدد من الشخصيات أبرزهم المترشح الحر عبد العزيز بوتفليقة، وسط تعهدات من رئيس الجمهورية اليامين زروال، وقائد الاركان محمد العماري بتوفير الظروف الملائمة للتعبير الحر والنزيه.

ومع انطلاق العملية الانتخابية عبر المكاتب الإنتقالية يوم 13 أفريل1999 أعلن المترشحين الست على انسحابهم من السباق الرئاسي، ماعدا بوتفليقة.

وأكد المترشحون وجود معلومات لديهم بأن هناك خطة من ثلاث مراحل لترجيح كفة مرشح السلطة وهي سارية التنفيذ[2]، وأظهرت النتائج فوز المترشح عبد العزيز بوتفليقة بنسبة 37،73% وما يعزز فرضية عدم شفافية هذه الإنتخابات هو تصريح قائد الأركان سنة2004 بأن المؤسسة العسكرية قد خرجت فعلا عن ممارسة السياسة ولن تتدخل من الان فصاعدا، وهو ما يدل على تدخل فعلي للمؤسسة العسكرية في آخر إنتخابات.[3]

حيث اعتبر الباحث عدي الهواري أن تعيين بوتفليقة كمرشح للمؤسسة العسكرية يعبر عن رغبة العسكريين في التغيير، فاختيار مدني يعني نفي الطابع العسكري للنظام.

كما ذهب الباحث الجزائري عبد القادر يفصح الى: "قد فضل الجيش دائما الظلام على الضوء. وعمليا، هو الذي فرض وضمن الاختيارات السياسية والاقتصادية الأساسية في البلاد. كذلك، هو الذي فرض كل رؤساء الجزائر المتعاقبين الذين عرفتهم منذ الاستقلال".[4]

وحاول عبد العزيز بوتفليقة أن يكون رئيسا كامل الصلاحيات وهذا ما أدخله في صراعات مع المؤسسة العسكرية عبر المراحل المختلفة من فترة حكمه.

---

[1] فوزية قاسي وعربي بومدين، "العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية في الجزائر: بين حكم الواقع وتحديات نزع الطابع العسكري"، **مجلة سياسات عربية**، ع.16، (مارس2016)، ص.60.

[2] مسلم بابا العربي، الجيش والانتخابات في الجزائر(1991-2004)، **مرجع سابق**، ص.106.

[3] مراد لعبيدي، **مرجع سابق**، ص.113.

[4] رياض الصيداوي، سوسيولوجيا الجيش الجزائري ومخاطر التفكك، **مرجع سابق**.

أولا – المرحلة الأولى: مرحلة إكتساب شرعية الإنجاز (1999–2004):

لقد رفض عبد العزيز بوتفليقة أن يكون واجهة، للبنية العميقة للسلطة في الجزائر، فقد كان شعاره في ذلك: "لا أريد ان أكون ثلاثة أرباع رئيس"، وأكد إلتزامه بقيادة النظام بأكمله، وبصفته مهندسا للنظام نفسه، إتبع إستراتيجية من أجل السيطرة على النظام، مقابل تحديات واجهته وإستراتيجية معاكسة من المؤسسة العسكرية.

1–إستراتيجية بوتفليقة للسيطرة على النظام.

–**الشرعية الثورية:** ولد عبد العزيز بوتفليقة في 2 مارس 1937 بمدينة تلمسان غرب الجزائر، وأنظم للثورة مبكرا حيث عمل تحت قيادة بومدين ولقد كان برتبة رائد ولم يتجاوز سنة 18 سنة، عين بعد الإستقلال في المجلس التأسيسي ثم تولى وزارة الشباب والرياضة في حكومة بن بلة، وقد اقنع رفاقه وقائده بضرورة إزاحة بن بلة وهو ما تم[1]، ليصبح وزيرا للخارجية في حكومة بومدين، وكان قاب قوسين أو أدني من منصب الرئاسة بعد وفاة بومدين، ولكن المؤسسة العسكرية كان لها رأي آخر، ومن ثم إمتلك بوتفليقة الشرعية الثورية التي تعد المجال الرمزي الذي يمكن من خلاله قيادة الجزائر.

–**البعد النفسي:** وكما أن ارتباط أسمه بالعصر الذهبي أثناء فترة بومدين تعتبر في رصيده الشعبي، لأن هناك فصيل من الجزائريين يكن لهذا العهد إحتراما خاصا.

–**التغيير كونه من الغرب:** وهو ما سيعطي للنظام الجزائري نوع من المصداقية، حيث همشت هذه الجبهة، ويعتقد محمد حربي أن التركيبة الإقليمية لجبهة التحرير لم تكن متوازنة، وهناك رجحان واضحا لكوادر الشرق والقبائل في الهيئات المركزية على حساب الغرب[2]، وقد امتد هذا التمايز حتى بعد الاستقلال والاستثناء الوحيد هو أحمد بن بلة الذي لم يعمر كثيرا في منصب الرئاسة.

–**الخبرة السياسية والعلاقات الخارجية:** يعتبر بوتفليقة شخصية مرت بتجربة كفاح سياسي طويل وتمرست في أجهزة الدولة، وهو شخصا مقبولا لدى الأوساط الأجنبية ولقد أستقر في

[1] رياض الصيداوي، نهاية زمن بوتفليقة، **مرجع سابق**، ص.34.

[2] محمد حربي، **مرجع سابق**، ص.259.

الإمارات وارتبط بعلاقات صداقة مع دول الخليج مكنه من خلالها ربط علاقات مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي مما جعل منه شخصا مقبولا لدى الأوساط الأجنبية.

-**الشرعية الأمنية:** في إطار السعي لإطفاء نوع من المشروعية على الأسلوب الأمني أعتمد بوتفليقة على الأداة القانونية حيث استمر العمل بحالة طوارئ ومن أجل استعادة الإستقرار عمد على إقرار قانون الوئام المدني تعبيرا على المصالحة بين المؤسسة العسكرية والجماعات الإسلامية، وبهذا تمكن من القضاء على أكبر تهديد للمؤسسة العسكرية، وهو ما أكسبه دعما شعبيا وشرعية أمنية لأنه إستعاد جزءا كبيرا من الأمن.

-**السيطرة على مؤسسة الرئاسة:** منذ وصوله عمل بوتفليقة على فرض شخصيات مقربة منه في مناصب الدولة الحساسة، كتعين يزيد زرهوني، وشكيب خليل، وحافظ على إستمرارهما في مناصبهما لمدة طويلة، كما ألغى منصب رئيس الحكومة الذي كان ينازعه في صلاحياته واستبدله بمنصب وزير أول.

2-التحديات التي واجهت بوتفليقة: وفي هذه المرحلة واجهت بوتفليقة عدة تحديات منها:

- عدم وجود إجماع داخل المؤسسة العسكرية على شخصه، فجناح قائد الأركان محمد العماري لا يحبذه، مقابل الجيل الجديد من الضباط المعادي للنفوذ الفرنسي.[1]

- نسبة المشاركة ضعيفة في منطقة القبائل وقد بلغت 6% حيث سيواجه إحتجاجات إنطلاقا من 2001.

- أن بوتفليقة يرمز للبومدينية وسيجد نفسه يتبع سياسات اقتصادية مناهضة لأفكار بومدين وغير جاذبة للطبقة الفقيرة.

3- إستراتيجية المؤسسة العسكرية: وبالمقابل إتبعت المؤسسة العسكرية الإستراتيجية التالية للحفاظ على دورها:

- **سياسة الإستبعاد:** إعتراض قادة المؤسسة العسكرية على إختيار نور الدين زرهوني وزيرا للدفاع وألزموا بوتفليقة بالإحتفاظ بمحفظة وزير الدفاع لنفسه، وتنصيب زرهوني وزير للداخلية.

[1] رياض الصيداوي، نهاية زمن بوتفليقة، **مرجع سابق**، ص.42.

– **الإئتلاف الحكومي:** إصرار المؤسسة العسكرية على أن الحكومة الجديدة ينبغي أن تعكس تركيبة الأحزاب السياسية في البرلمان، مادام قادة المؤسسة العسكرية يسيطرون بفعالية على قادة الأحزاب فيمكنهم تقييد الرئيس ودعم سلطتهم، من خلال استغلال نظام التعددية السياسية، وقد ذكر عبد العزيز بوتفليقة حقيقة هذا الأمر عندما أعلن بمناسبة تشكيل الحكومة الجديدة: "أجد نفسي مجبرا على قبول هاته الفسيفساء التي لا تناسبني".[1]

– **تجنيد النخب:** عملت المؤسسة العسكرية على تعيين بعض الموالين لها في الرئاسة ليكون عينا لها فيها، ومن أمثلت ذلك: تعيين اللواء العربي بلخير كمدير لديوان الرئاسي وأيضا اللواء محمد تواتي للعمل في الرئاسة، وتهدف هذه التعيينات لمنع الرئيس من إتخاذ أي قرارات هامة دون الرجوع الى المؤسسة العسكرية.

– **التحكم في القضايا الاستراتيجية:** دعم بوتفليقة في رئاسيات 1999بهدف تمرير سياساتها في معالجة الأزمة عن طريق تحكمها في بعض القرارات، كضبط العلاقة مع المغرب وعدم الذهاب بعيدا مع الملك محمد السادس، إضافة الى مسألة حالة الطوارئ وإطلاق سراح قادة الجبهة الاسلامية.

هذه الآليات المستخدمة بين الجانبين لم تصل إلى الصدام أو القطيعة بل يمكن القول على أنها اتفاق على صيغة التعاون معا، قائمة على تولي الرئيس لصلاحيات الإعلام والعلاقات الخارجية في حين تتكفل المؤسسة العسكرية بالملف الأمني.[2]

ثانيا – المرحلة الثانية: مرحلة إستعادة مكانة الرئاسة 2004–2019:

وقد واصل عبد العزيز بوتفليقة سياسته من أجل استرجاع صلاحيات منصب رئيس الجمهورية من خلال الإرتكاز على محطة فارقة في تاريخ الجزائر وهي إنتخابات 2004.

1–بناء التحالفات: لقد تمكن عبد العزيز بوتفليقة من بناء تحالفات مع الكثير من الأحزاب على غرار حزب جبهة التحرير والتجمع الوطني الديمقراطي، وقد ساندته أيضا حركة النهضة وحركة مجتمع السلم وقدما ولاءهما المطلق لبوتفليقة، ولكن دعم قيادات هذه الأحزاب لا يعني

[1] فوزية قاسي وعربي بومدين، **مرجع سابق**، ص.62.

[2] عزيزة ضميري، **الفواعل السياسية ودورها في صنه السياسة العامة في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2008)، ص.188.

بالضرورة دعم القواعد بنفس الحماس والإلتزام[1]، وأستطاع بوتفليقة أن يحدث اختراقات داخل الأرسيدي وأستقطب بعض قيادته.

كما عمل من أجل الحصول على دعم الجماعات الصوفية التي دعمته إنطلاقا من سنة 1999 الى غاية سنة 2019.

2- توظيف مداخيل الاقتصاد الريعي: ولقد عرفت أسعار البترول إرتفاعا ملحوظا من 19 دولار سنة 1999 ليصل سنة 2012 إلى 130 دولار للبرميل وهو ما صنع عصرا ذهبيا للموازنة المالية من خلال عدة مشاريع كالطريق السيار، وبناء عشرات السدود، ومئات الآلاف، من السكنات وتجديد مطار هواري بومدين.

3- مكافحة الفساد: إن عبد العزيز بوتفليقة شخصية لها حساسية كبيرة من الفساد، وهذا يعود لإتهامات لاحقته في مطلع الثمانينات، ولكن رغم ذلك قد أسس الرجل لدولة الفساد في فترة حكمه وكانت تهدف هذه الاستراتيجية إلى:

- توريط الكل في الفساد وعلى مستوياته الثلاثة، لتكرس ثقافة داخل المجتمع.

- إستخدام ورقة مكافحة الفساد كشرعية جديدة بعد الإستنفاذ التاريخي وإنتهاء العمر البيولوجي للشرعية الثورية، من أجل الاستمرار في الحكم وتجديد النظام

- إستخدام ملفات الفساد من أجل السيطرة على المسؤولين، وتحولت الجزائر من دولة العدالة الى دولة الملفات وإبتزاز الخصوم.

وضمن الاستراتيجية السابقة جاءت إعتقالات أكتوبر 2018 لقيادات كبيرة في المؤسسة العسكرية، وإحالتها للقضاء بتهم الفساد، ولكن تظل خلفية الإعتقال سياسية بالأساس، لأن ملفات الفساد كانت معلومة لدى الرئاسة منذ زمن، وكان السبب وراء إعتقالهم هو عدم موافقتهم على العهدة الخامسة[2]، وما يؤكد تجذر الفساد داخل المؤسسة

[1] **المرجع نفسه**، ص.40.

[2] محمد سبيطلي، **حراك الجزائر: أزمة النظام بين الإصلاح أو القطيعة**، (السعودية: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 2019)، ص.18.

العسكرية ما قاله قائد الأركان القايد أحمد صالح: "إن قيادات عسكرية سامية شغلوا مناصب عليا في الدولة ووضعت في أعناقهم مسؤولية المحافظة على المصالح العليا للشعب الجزائري لم يكونوا في مستوى الثقة التي وضعت فيهم.[1]

4-اكتساب ثقة المؤسسة العسكرية: وقد دعا بوتفليقة إلى إغلاق ملفات الماضي ورفع شعار عفا الله عما سلف، وذهب إلى تحصين القيادة العسكرية من المسائلة من خلال الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية، وقد جاء هذا القانون نتيجة لاتفاق بوتفليقة وقيادات المؤسسة العسكرية، ضمان بوتفليقة الخروج الآمن للقيادات العسكرية وحمايتها من الملاحقة القانونية مقابل خروجهم وإبتعادهم عن لعب أي أدوار سياسية في المستقبل.[2]

5-التعديلات الدستورية: إعتمد بوتفليقة في زيادة صلاحياته من خلال تعديلات الدستورية في 2002، و2008، و2016 وفقا للمتغيرات الداخلية والخارجية، كما منع أعضاء المؤسسة العسكرية من التصويت داخل الثكنات، ليؤكد بوتفليقة من خلال هذا المنع على أن المؤسسة العسكرية لم تعد المؤسسة السياسية الوحيدة الفاعلة في البلاد، فالرئيس أراد من ذلك بعث رسالة مفادها تراجع قوة ونفوذ المؤسسة العسكرية وما لذلك من إنعكاس إيجابي على الرئاسة.[3]

6- الدعم الخارجي: إن بوتفليقة يحظى بالدعم من الدوائر الغربية وبالأخص من الولايات المتحدة الامريكية، إلا أن هذا الدعم يكمن في المخابرات العسكرية بالتحديد[4]، ولقد عرف بوتفليقة في الصحافة الفرنسية بالشخصية ذات القوة المتينة بفرنسا وقد عقدت الجزائر مجموعة اتفاقات مع شركة رونو، وميترو باريس، وكان بوتفليقة يحاول إيصال رسالة إلى فرنسا بأنه قادر على الحفاظ على مصالحها، فمنذ مرض بوتفليقة وهو يتلقى علاجه في مستشفى فان دوجراس الذي يتبع وزارة الدفاع الفرنسية.

7- التغييرات البنيوية والنخبوية داخل المؤسسة العسكرية: فقد تمكن عبد العزيز بوتفليقة في الحد من سلطة قيادة الأركان بعد تصريح نسب إلى قائدها محمد العماري أن اختيار بوتفليقة

---

[1] عثمان لحياني، **قائد الأركان يقر بوجود فساد في صفوف الجيش**، تم التصفح في2020/09/05، https://www.alaraby.co.uk

[2] محمد سامح، **مرجع سابق**، ص.23.

[3] عزيزة ضميري، **مرجع سابق**، ص.186.

[4] فوزية قاسي وعربي بومدين، **مرجع سابق**، ص.66.

للرئاسة سنة 1999 لأنه الأقل سوءا ثم صرح بعد ذلك بأن المؤسسة العسكرية لن تدعم مرشحا وستقبل بالفائز أي ما كان انتمائه، وهو ما يعني أن المؤسسة العسكرية لن تزكي أحد، ولكن عبد العزيز بوتفليقة تحالف مع اللواء محمد مدين رئيس جهاز الإستعلامات والأمن من أجل الفوز بالإنتخابات الرئاسية سنة 2004، وفي السابق كانت المؤسسة العسكرية تختار مرشح الرئاسة الذي يتم عرضه للإنتخابات العامة المحددة نتائجها مسبقا وقد ظلت الإنتخابات موعدا لتجديد عقد الثقة والولاء بين الأطراف المشكلة للنظام التي يسيطر عليها جهاز الإستعلام والأمن[1]، وبعد فوز عبد العزيز بوتفليقة أحال 800 ضابط على التقاعد، ليعين أحمد قايد صالح قائدا للأركان خلفا لمحمد العماري.

وفي مطلع 2013 أعتلت صحة الرئيس بجلطة دماغية وأصبح يقضي معظم وقته في مستشفيات بين سويسرا وفرنسا، وهنا عارض جهاز المخابرات ترشيح بوتفليقة لعهدة رابعة، وكان في وقت سابق قد كشف عن قضايا فساد لشخصيات مقربة من الرئيس كوزير الطاقة شكيب خليل، أمام هذا الضغط قام بوتفليقة بتغيرات داخل جهاز المخابرات من خلال التحالف مع قائد الأركان، وإحالة عدد من الجنرالات على التقاعد، فضلا على أنه قام بحل جهاز الشرطة القضائية التابع لجهاز المخابرات والذي كان مكلف بمتابعة قضايا الفساد التي تمت الإشارة إليها، وإلحاق مديرية الإعلام والإتصال التابعة لجهاز المخابرات بقيادة الأركان.

وقام بعد ذلك بتعيين القايد أحمد صالح نائبا لوزير الدفاع، وقد توجت هذه التغيرات بإقالة الفريق محمد مدين في 15 سبتمبر 2015 الذي كان يعرف بالرجل الأقوى في الجزائر ليعين مكانه اللواء بشير صحراوي المدعو بشير طرطاق، وإصدار قرار حل جهاز الإستخبارات في جانفي2016 وعوضها بالدائرة الأمنية المكونة من ثلاث دوائر وهي الأمن الخارجي، الأمن الداخلي، الاستعلام التقني، وألحقها برئاسة الجمهورية ويكون بهذا بوتفليقة قد سيطرة على جهاز المخابرات، ولكن هذه التغيرات تزامنت مع مرض الرئيس وعجزه على مزاولة مهامه ولعلى النجاح الوحيد لجهاز الإستخبارات بعد إعادة هيكلته هو ايهام الرأي العام الوطني والدولي على أن الرئيس لا يزال قادرا على أداء مهمته الرئاسية[2]، أدى هذا الإجراء الى اضعاف جهاز

[1] نوري دريس، **مرجع سابق**، ص.40.

[2] المركز العربي للأبحاث ودراسة سياسات، **الجزائر 2019 من الحراك الى الرئاسيات**، تقرير رقم.6، (فيفري2020)، ص.10.

المخابرات، فهو جهاز يتبع لجنرال متقاعد يدين بالولاء للرئيس ومازال جزءا من منتسبيه يدينون بالولاء للفريق توفيق رغم إحالته الى التقاعد.

وهذه التغييرات الهامة على رأس المؤسسة العسكرية إعادة رسم خطوط القوة المؤثرة في النظام السياسي الجزائري، ليصبح القايد صالح الرجل الأقوى في المؤسسة العسكرية بلا منازع، وقد كرس ذلك بالتغيرات سنة 2018 والتي تعكس التحالف القوي بين الرئاسة وقيادة الأركان.

وعشية العهدة الخامسة لبوتفليقة تمايزت ثلاثة قوى متصارعة عن السلطة وتمثلت في:

- جناح المخابرات سابقا (الدولة العميقة –جناح تيزو وزو).
- جناح قيادة الأركان (الجماعة الشرقية).
- الجناح الرئاسي (الجماعة الغربية–جناح تلمسان).

وقد تمثل الصراع بين هذه القوى المركزية في:

- بعد إقالة الفريق محمد مدين أضعف جناح الدولة العميقة، وهو جناح يملك المال والأعمال والمنظمات الجماهرية والأحزاب المهيكلة والإدارة، وهو موجود داخل قيادة الأركان من خلال قيادات الصف الأول ورغم إقالة محمد مدين مازال يملك كثيرا من الولاءات داخل جهاز المخابرات، وشهدت الفترة الأخيرة تصريحات ومواقف سياسية أدلي بها جنرالات سابقون في المؤسسة العسكرية وبشكل خاص الجنرال علي لغديري الأمين العام السابق لوزارة الدفاع بعد نشره مقالات تحمل المؤسسة مسؤولية تاريخية وتطالبها بحسم عسكري لإنهاء حكم الرئيس بوتفليقة، وتشير بعض التقارير على ان الفريق محمد مدين هو من يقف وراء هؤلاء الجنرالات، لترد المؤسسة العسكرية على هذه التصريحات ببيان اتهم الجنرالات الذين تقاعدوا من الخدمة العسكرية بالتآمر وهدد بملاحقتهم قضائيا ليؤكد البيان على وقوف قيادة المؤسسة وراء أي خيار ينتهي اليه بوتفليقة بشأن الإنتخابات الرئاسية.[1]

- تكون تحالف قوي بين جناحيي، جماعة تلمسان (الجهة الغربية) التي يمثلها بوتفليقة، والجماعة الشرقية التي يمثلها القايد صالح، وهو ما خلق قوة هرمية تترابط فيها المصالح بين

[1] عثمان لحياني، **الجيش يعترف بصراعات ما قبل انتخابات أفريل**، تم التصفح في 2020/08/30، https://www.alaraby.co.uk

الجناحين[1]، وكانت مهمة هذا التحالف الإتفاق والتمهيد لعهدة خامسة أو تعيين خليفة للرئيس لضمان الإنتقال السلمي للسلطة ولم يمنع هذا التحالف من بروز خلافات بين قائد الأركان وشقيق الرئيس السعيد بوتفليقة، وقد ظهرت هذه الخلافات بعد إقالة الوزير الأول عبد المجيد تبون بسبب سعيه للحد من نفوذ أصحاب المال المقربين من الجناح الرئاسي، وأعتبر كثيرون أن تبون هو من جناح قايد صالح داخل النظام ومرشح الجماعة الشرقية كما أضعف عزله موقف قايد صالح.[2]

وعلى إثر قضية الكوكايين التي يتولى التحقيق فيها من طرف المؤسسة العسكرية والتي إتهمت المدير العام للأمن عبد الغني هامل المحسوب على الجناح الرئاسي، والذي اعتبره هجوما شخصيا من رئيس قيادة الأركان، وأول مرة يقع صدام بين جهازين أمنيين في الجزائر حيث أتهم هامل جهاز تابع للمؤسسة العسكرية بالتلاعب في التحقيقات، وقال: "الذي يريد أن يحارب الفساد يجب أن يكون نظيفا"[3]، في إشارة واضحة لرئيس الأركان وتحت الضغوطات التي مارسها هذا الأخير تم إعفاء هامل من منصبه، ويعتبر هامل المرشح المفضل في الجناح الرئاسي لخلافة بوتفليقة.

كما قام القايد صالح بإصلاحات داخلية للمؤسسة العسكرية، أقال من خلالها المتورطين في قضية الكوكايين، وقضايا فساد أخرى كاللواء حبيب شنتوف، والسعيد باي، والشريف عبد الرزاق، ومناد نوبة، وليس من المستغرب أن تستمر الجماعتين في تفضيل بوتفليقة والحفاظ على الوضع الراهن المستقر تمهيدا إلى عهدة خامسة حتى يظهر مرشح التوافق، ويأتي اعتراض القايد صالح على السعيد بوتفليقة الذي يتهم من اطراف عدة بأنه يختطف قرارات الرئيس فتشير التقارير على أن سعيد بوتفليقة يبحث عن بديل لقائد الأركان وقد طرح إسم الحبيب شنتوف قائد الناحية العسكرية الأولى[4]، ويوصف الباحث مبروك كاحي أنه في الغالب

---

[1] عبد الإله بن داودي، **أزمة الخلافة في الجزائر: انقسامات كثيرة وما من منتصر**، تم التصفح في 2020/08/30، https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/algerias-succession-crisis-plenty-of-divisions-but-no-one-conquers.

[2] **المرجع نفسه**،

[3] **تصريح اللواء عبد الغني هامل حول الفساد**، تم التصفح في2020/08/30، https://www.youtube.com/watch?v=aVhgiTkeaEw

[4] عبد القادر بن مسعود، **الرجل الأخطر في الجزائر: الفريق القايد أحمد صالح الذي يتتبع جميع خطواته**، تم التصفح في 2020/08/30، https://www.sasapost.com/the-general-ahmed-kayed-saleh

تكون هناك تغيرات داخل المؤسسة العسكرية في ظل كل إستحقاق رئاسي، ولا تخلو من رسالة سياسية أن المؤسسة العسكرية تحت السيطرة وأنها ستكون حاضرة في إستحقاق 2019.[1]

ويأتي إدراك كثيرا من القوى السياسية بالدور المحوري للمؤسسة العسكرية بما فيها تحديد خليفة لبوتفليقة وهو ما دفع العديد من الأحزاب والشخصيات السياسية تدعو لتدخل المؤسسة العسكرية من أجل وقف ما اعتبروه تلاعب محيط الرئيس بمؤسسات الدولة، وأثارت هذه القوى شكوك حول أهلية الرئيس وإمكانية أن تكون أطراف في محيطه إشارة لشقيقه السعيد بوتفليقة تتحكم لتصدر قرارات بإسم الرئيس، وفي أوت 2018 دعا عبد الرزاق مقري رئيس حركة مجتمع السلم المؤسسة العسكرية للتدخل لمنع إنهيار الدولة وهو ما رد عليه قائد الأركان بأنه: "لا وصاية على الجيش، فهو يتلقى توجيهاته من جانب رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، ووزير الدفاع الوطني (عبد العزيز بوتفليقة)".[2]

وأن إستدعاء المؤسسة العسكرية للحياة السياسية انما يدل على ضعف المجتمع المدني والطبقة السياسية التي تفتقد إلى الدعم الجماهيري، فتاريخيا في الجزائر لم تتدخل المؤسسة العسكرية من أجل رجحان كفة قوى التغيير وإنما لصالح نخبها.

ويمكن القول في ظل الإرث التاريخي الذي يميز المؤسسة العسكرية بالتدخل السياسي والذي حاول الرئيس بوتفليقة تغيير واقعها عبر استقواء طرفا بطرف آخر، عندما تحالفا أول الامر مع جهاز الأمن والإستعلامات ضد قيادة الأركان ثم تحالف فيما بعد مع قيادة الأركان ضد جهاز الامن والاستعلامات، حيث حيدت هذه التغيرات قدرة هذه المؤسسة إلى التطلع للحياة السياسية عبر إعادة رسم أدوارها ووظائفها، وصلاحياتها، والتي اكتسبتها خلال مراحل سابقة.

[1] رياض الصيداوي، نهاية زمن بوتفليقة، **مرجع سابق**، ص ص. 125،126.

[2] وكالة الأناضول، **الجيش الجزائري يرفض إقحامه في السياسة**، تم التصفح 2020/08/30، https://www.aa.com.tr/ar

ويرى العديد من الباحثين أن بوتفليقة نجح إلى حد كبير في تحييد دور المؤسسة العسكرية في السياسة، وهو ما تمثل في استمراره على رأس السلطة رغم تدهور صحته[1]، وقد خدمته عوامل أخرى تمثلت في:

– تقاعد عدد كبير من القيادات العسكرية (ضباط جيش التحرير والضباط الفارين من الجيش الفرنسي) التي لها طموحات سياسية، وحلت مكانها قيادات شابة من جيل الاستقلال بعيدة عن التجاذبات التاريخية والأيديولوجية، وبإمكان هذه القيادات الشابة أن تجعل من المؤسسة العسكرية نموذجا رائد في الإحترافية من خلال دفع التقدم المجتمعي والمحافظة على مكاسب الدولة الوطنية.

– إنشغال المؤسسة العسكرية بصورة كبيرة في تأمين الحدود، خاصة في ظل الانكشاف الحدودي لدول الجوار التي تعيش أزمات أمنية.

وهذا التراجع نلمسه في قول رئيس حركة الوطنيين الأحرار عبد العزيز غرمول: "أن دور المخابرات الجزائرية في الحياة السياسية قد تقلص كثيرا..."، فقطاع الإعلام اليوم تحرر من قطاع المخابرات وسقط في قبضة محيط الرئيس.[2]

ورغم حدوث تراجع في الدور السياسي للمؤسسة العسكرية عما كانت تلعبه في السنوات الماضية إلا أنها لا يمكن أن تتطابق مع الحدود الرسمية المنصوص عليها في الدستور، ونلاحظ أن المؤسسة العسكرية مازالت القوة التي تفضل الظلام على الضوء، فهي من تقف خلف إستمرار بوتفليقة ويظهر ذلك من خلال:

– فاقد القدرة على الخروج من قصر المرادية مما يجعله ضعيفا في مواجهة المؤسسة.

– في ظل النظام القائم على الخيار السري والذي يدعم فيما بعد بالتأييد الشعبي، ليس هناك من يستطيع الحلول مكان الرئيس الحالي.

[1] فوزية قاسي وعربي بومدين، **مرجع سابق**، ص.65.

[2] حمزة عتبي، **بعد عام من تنحية الجنرال توفيق أي دور للمخابرات في الجزائر**، تم التصفح في2020/08/30، https://arabic.cnn.com/world/2016/09/24/intelligence-algeria-role-politic .

– وأن تجديد عهدة بوتفليقة يمثل عدم حصول أي تغيير سياسي يؤثر على أمتيازات التي يحصل عليها قادة المؤسسة[1]، فمن المرجح أن يظل بوتفليقة في المرادية طالما سيطرت عائدات النفط على السخط الشعبي.

ويبقى تأثير المؤسسة العسكرية قوي لإعتبارها قوة ضامنة للإستقرار السياسي في ظل غياب أحزاب قوية لها قوة جماهرية، ولا يمكن ضمان أستمرار تراجع دور المؤسسة العسكرية في حالة إستمرار تدهور صحة الرئيس أو دخول البلاد في أزمات.

فعلاقة المؤسسة العسكرية بالسلطة في الجزائر علاقة وطيدة لأنها تمثل المحرك الرئيسي وصاحبة السلطة الحقيقية، ورغم فعالية تدخلها في الحياة السياسية إلا أنها تضع حدودا للعلاقة بين السلطة المدنية والعسكرية، فالنظام الجزائري يرفض التوجه نحو العسكرياتية المباشرة.

[1] فوزية قاسي وعربي بومدين، **مرجع سابق**، ص.67.

الفصل الثاني:

العلاقة بين المؤسسة العسكرية الجزائرية وحراك 22 فيفري 2019

تمهيد:

تمر الجزائر بتحولات كبيرة منذ بداية حراك 22 فيفري 2019 الذي تضافرت له العديد من العوامل التي ساهمت في اسقاط نظام بوتفليقة، والتي لعبت فيه المؤسسة العسكرية دورا حاسما بعد عودتها للمشهد السياسي بطريقة شبه مباشرة منذ إنطلاق الحراك، وقد أثار هذا الدور جدلا عن إنعكاساته ومستقبله على ضوء المتغيرات الداخلية والخارجية بعد 2019.

المبحث الأول: حراك 22 فيفري بين الخلفيات التاريخية والتجليات الواقعية المعاصرة

شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة حركات إحتجاجية متزايدة تعبر عن إخفاقات الدولة، وسرعان ما تحولت في مطلع 2019 إلى حراك سياسي، كنتاج لتطور الفعل الحراكي في الجزائر الذي تميز بخصائص وأهداف تأثرت بفواعل داخلية وخارجية.

المطلب الأول: التطور التاريخي للفعل الحراكي في الجزائر.

من الناحية التاريخية عرف المجتمع الجزائري أشكال متعددة من الإحتجاج تعبيرا عن رفضه لمواقف وسياسات معينة في ظل إختلال موازين القوى في الفترة الإستعمارية، وكذلك بعد الإستقلال مع تنامي مؤشرات الفقر والتهميش وإخفاقات التنمية وعدم إحترام الحقوق السياسية، والإقتصادية، والإجتماعية، والثقافية.

أولا – الحركات التحررية:

تعيش الجزائر الثورات منذ زمن يوغرطة وإستمر ذلك خلال حقبة الإستعمار، الذي قابله الشعب الجزائري بثورات شعبية مسلحة عاشها مختلف ربوع الوطن.[1]

وفي مطلع القرن العشرين تبلورت مقاومة الشعب الجزائري على شكل إحتجاج سياسي قادته أحزاب وطنية، من خلال حركات مطلبية كمظاهرات 8 ماي 1945 المطالبة بالإستقلال التي إنتهت بسقوط 45 ألف شهيد، أدت إلى أقتناع فريق من السياسيين بعدم جدوى العمل السياسي ليقرر المضي قدما على درب العمل المسلح[2]، بإنطلاق الثورة التحريرية سنة 1954.

---

[1] عمرو الشوبكي (محرر)، **الحركات الإحتجاجية في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، 2014)، ص.313.

[2] **المكان نفسه.**

وشهدت بداية الستينات تظاهرات كبيرة ضد الإستعمار في الداخل والخارج وتمثلت في مظاهرات 11 سبتمبر 1960، ومظاهرات 17 أكتوبر 1961.

وعند إنطلاق الثورة لم تكن هناك نخب، بل تحرك لإرادة شعبية تجاوزت النخب، وكانت الثورة مشروع يحمل طموحات، ولكن بعد الاستقلال أصبح حكما عسكريا، وإدارة بيروقراطية، وذهبت الدولة نحو الإنغلاق والتأزم[1]، ويعود ذلك لسبب وهو أن ما يعرف (بالثورة المضادة) بدأت قبل إنطلاق الحرب التحريرية، حيث أنضم للثورة الضباط الفارين من الجيش الفرنسي وإنضم أيضا الطلبة المفرنسين للثورة، وتم إعتمادهم كمكون للإدارة في جيش الحدود، في وقت كانت فرنسا تسمح للإطارات الجزائرية بالترقية الاجتماعية لوضع إدارة جزائرية، وبذلك تلغمت الأرضية لينتهي مشروع الدولة الوطنية قبل بدايته، وإلتحقت النخب المعربة خاصة فيما بعد وكانت سلطة صنع القرار وصياغة المجتمع في دولة الإستقلال بعيدة عنها.

ولقد طرحت ما يعرف بالثورة المضادة كثير من السلوكيات لم تكن موجودة من قبل وكان لها تأثير عن الحركات الإحتجاجية المستقبلية فمثلا طرحت مشكلة الأمازيغية، على مستوى النخب السياسية الأمازيغية في المهجر(فرنسا) وضمن الحركة الوطنية[2]، وظهرت معها مشكلة معاداة الثوابت الوطنية.

وفجرت ما عرف بالثورة المضادة الثورة من الداخل، فلم تستطيع الثورة تحقيق إلا بعض أهدافها وهو الإستقلال السياسي والإداري نوعا ما وتحرير الأرض بينما الإستقلال الحقيقي هو الإستقلال الثقافي والعلمي الذي يمهد للديمقراطية ويؤسس للمواطنة الحرة، فالثورة كانت حرب تحريرية فقط ضد عدو خارجي، والثورة الحقيقة يجب أن تكون داخل المجتمع.[3]

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، **ديناميات الحركة الإحتجاجية: ندوة أفاق الحركة الإحتجاجية ومستقبل التحول الديمقراطي في الجزائر**، تم التصفح في 2020/09/09.
https://www.youtube.com/watch?v=8BPNsZrujEM&list=PLt3Bsj5Jaaadw.

[2] ناصر جابي (محرر)، **الحركة الأمازيغية في شمال إفريقيا**، (الجزائر: منشورات الشهاب، 2018)، ص.83.

[3] ناصر الدين سعيدوني، **مرجع سابق**.

وهناك من الباحثين من يرجع بأزمة الجزائر وما إنجر عنها من إحتجاجات إلى سبب رئيسي يتعلق بطبيعة النظام السياسي بالأساس، ومن ثم فشل النخب غداة الإستقلال في بناء دولة وطنية أدى إلى القطعية بين الدولة والمجتمع جراء فقدان الثقة بينهما.[1]

وكما ظهر بعد الإستقلال مباشرة حراكا مسلحا وهو دليلا قاطعا على أن العنف في الجزائر ليس وليد التسعينات والحركات الإسلامية، بل وليد أسباب عميقة وبعيدة

ثانيا – الحركات الإحتجاجية الثقافية:

1– الحراك العروبي: رغم حسم المسألة اللغوية بعد الإستقلال فكان خيار اللغة العربية، إلا أنها بقيت تعاني من التهميش والإحتقار من طرف النخب الفرنكوفونية المتموقعة في دواليب الحكم والتي ترى أن اللغة العربية غير قادرة على تحقيق مسيرة التقدم.

وفي أواخر السبعينات توقفت عملية التعريب، لكن مع مطلع الثمانينات، بدأت عملية التعريب الشامل، هذا ما أدى إلى تأجج الصراع بين التيارات المتنازعة حول قضية التعريب، وقد عرفت معاهد وكليات جامعتي الجزائر وتيزي وزو خروجا للطلبة في مظاهرات يهتفون بسقوط العربية والدعوة للحياة الفرنسية.

وفي وقت قصير حشد التيار العروبي جموعا كبيرة من الشعب الجزائري، والتي كانت تناضل من أجل اللغة العربية في الوسط الطلابي الذي إندرج في الصراع اللغوي وحمل البعد الإسلامي ليدخل في صدامات مع التيار الفرنكفوني[2]، إنتهى بإعتقالات موسعة في صفوف التيار العروبي الذي حمل شعارات إسلامية، الذي أبرز قدرته على التعبئة[3]، وتصرفت السلطة بعنف وإعتقلت جميع قادة التجمع، وحكم عليهم بالسجن، وفي 1990/12/27 يقود حسين آيت أحمد مسيرة ضد قانون تعميم إستعمال العربية.[4]

---

[1] زيغم عبد القادر، **الحركات الاجتماعية وآليات التعامل من قبل الأنظمة السياسية العربية، (دراسة مقارنة: الجزائر/تونس)**، أطروحة دكتوراء غير منشورة، (جامعة زيان السعيد الجلفة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018)، ص.243.

[2] **المرجع نفسه**، ص.241.

[3] طاهر سعود، عبد الحليم مهورباشة، "المدينة الجزائرية والحراك الإحتجاجي: مقارنة سوسيولوجية، **مجلة عمران**"، ع.18، (خريف،2016)، ص.105.

[4] عثمان سعيدي، **عروبة اللغة الأمازغية وإيديولوجية النزعة البربرية الإستعمارية**، تم التفصح يوم 2020/09/11. https://www.fonxe.net/vb/showthread.php?t=66839

2- الحراك الأمازيغي: تعود جذور المسالة الأمازيغية إلى سنة 1949، حين نشب الصراع بين أعضاء من منطقة القبائل ومصالي الحاج، هذا الأخير الذي إعتبر أن الأمة الجزائرية عربية وإسلامية، فرأى الأمازيغ الذين منهم حسين آيت أحمد أن هذا إستفزاز وتجاهل للقومية الأمازيغية.

إن منع الكاتب مولود معمري من إلقاء محاضرة بجامعة تيزي وزو أدى إلى خروج مسيرة من الطلبة لتتحول إلى عصيان مدني في يوم 16أفريل1980 شمل كل منطقة القبائل والذي عرف بالربيع الأمازيغي، وإنتهاء بتدخل قوات الأمن وشن حملات من الإعتقال.[1]

وكان النظام يصرح بأن الحركة الإحتجاجية متورطة مع جهات أجنبية، في حين تناولت الصحف الرسمية على أن الحركة تريد الإنفصال وتشكيل دولة بربرية، ويعود تفجر هذه المشكلة بعد عقدين من الإستقلال الى طريقة إدارة الحكومات المتعاقبة لمسألة الهوية حيث تم إحتواء جميع مصادر الصراع، وتم تقديم بناء الدولة على بناء الديمقراطية، والوحدة الوطنية على التعددية.

وخلال السنة الدراسية 1995/1994 شهدت منطقة القبائل مقاطعة واسعة للدراسة، وردت السلطات بإدخال اللغة الأمازيغية في التعليم بالمنطقة، ودسترتها بعد ذلك كأحد مقومات الهوية في دستور 1996، وشكلت حادثة مقتل شاب بمخفر الدرك الوطني بتيزي وزو شرارة لإنطلاق عصيان مدني، وتشكلت على إثرها حركة المواطنة والعروش، وإستطاعت هذه الحركة أن تجند عشرات الآلاف من المواطنين وتنظيم مسيرة حاشدة نحو العاصمة بتاريخ 14 جوان 2001 وإنتهت بصدمات عنيفة مع قوات الأمن خلفت 127 قتيل، وآلاف الجرحى.[2]

وقد دخلت حركة العروش في مفاوضات مع السلطة بصفتها تمثل المنطقة عبر 14 مطلبا واستجابة السلطة لأربعة مطالب، وإستطاعت السلطة أن تخترق هذه الحركة بإغراء بعض الممثلين فيها وهذا ما أدى إلى فشلها، ومن نتائج هذا الحراك نجد:

- عدد القتلى والجرحى نتيجة الصدمات مثل إنتكاسة سياسية ساعدت على التغلغل النسبي لحركة الحكم الذاتي بمنطقة القبائل والتي تحولت إلى حركة إستقلالية

[1] طاهر سعود، عبد الحليم مهورباشة، **مرجع سابق**، ص.104.

[2] ناصر جابي (محرر)، الحركات الأمازيغية في شمال إفريقيا، **مرجع سابق**، ص ص.122،123.

– ألهمت حركات إحتجاجية ذات طبيعة إجتماعية عرضتها البلاد في سنوات لاحقة بدءا من أحداث قسنطينة سنة 1986 وصولا إلى أحداث 5 أكتوبر 1988.

ولقد عرفت هذه الحركة إنفراجا بعد الإعتراف باللغة الأمازيغية وطابعها الوطني في التعديل الدستور 2002 ثم بطابعها الرسمي في التعديل الدستوري 2016.

ومما سبق نجد أن دكتاتورية الهوية وجنوح النخب الجزائرية إلى الإكتفاء بالبعد العربي الإسلامي متجاهلة مراحل ما قبل الإسلام، أدى إلى تشدد مطالب الهوية الأمازيغية التي جاءت هي الأخرى إقصائية، فقابل دعاة الأمازيغية الغش التاريخي للسلطة بغش تاريخي مضاد عبر قراءة إنتقائية استبعدوا فيها البعد العربي والإسلامي وأحتفظوا بالبعد الأمازيغي، وكانت النخبة المثقفة الأمازيغية ذات نفس عدائي للإسلام والعروبة[1]، ولكن تظل الجزائر كل لا يتجزأ، بمراحله المتداخلة هي التي صقلت الهوية الوطنية بمقوماتها الثلاثة: الإسلام، والعربية، والأمازيغية.

ثالثا – حراك 5 أكتوبر 1988:

تعتبر الإحتجاجات الشعبية في 5 أكتوبر الأعنف والأشد خطورة، حيث أن العقد الضمني الذي طالما ربط الدولة بالمجتمع أخذ طريقه نحو التحطم، ومع أنه يصعب علينا فهم أحداث أكتوبر من حيث توقيتها دون العودة إلى الأزمات التي كان يعيشها النظام السياسي ككل، لأن التحليل لابد أن يأخذ بالمدى المتوسط وحتى الطويل تاريخيا، فبعد العديد من الإنجازات التي عرفتها الدولة في العديد من المجالات، إلا أن ذلك لم يمنع من ظهور الأزمة بعد ثلاث عقود تحت وطأة إحتكار السلطة ومحدودية المردود التنموي، بالإضافة إلى تكريس التفاوت الاجتماعي وإتساع دوائر التهميش والإستقطاب الطبقي.

[1] يحي أبو زكريا، **الجزائر من أحمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة**،2003، ص.42.
https://ia802903.us.archive.org/9/items/Politic_20181019

ولقد تعددت القراءات لطبيعة هذا الحراك بين من يعتبره إنتفاضة وبين من يعتبره مجرد مناورة من النظام السياسي أو عملية تصفية حسابات بين النخب الحاكمة[1]، وهناك ثلاث قراءات لهذه الأحداث وهي:

– **القراءة الأولى:** يرى أنصارها أن الأحداث هي إنفجار شعبي عفوي، والعنف المسجل ليس سبب أزمة سياسية، بقدر ما هي نتيجة لتراكمات على المستوى الاقتصادي والإجتماعي، وأن الإنفجار كان حتميا نتيجة الإخفاقات، وتهاوي أسعار النفط الذي عمق الأزمة[2].

وفي هذا الصدد يقول الباحث علي كنز: "أن 5 أكتوبر ثورة تحريرية ثابتة للجزائر كالتي عرفتها قبل سنة1962، والتي تحررت منها كاملة أما بالأمس من أكتوبر فقد تحرر فيه المجتمع".[3]

– **القراءة الثانية:** يرى أنصارها أن الأحداث من صنع الجناح الإصلاحي داخل النظام في محاولة لتمرير الإصلاحات ممثلا في الرئيس وفريقا ناقدا داخل المؤسسة العسكرية، ويرتكز أصحاب هذا الرأي إلى:

– خطاب الرئيس بن جديد يوم 19 سبتمبر1988 الذي وجه فيه إنتقادات لاذعة للتيار المحافظ وطالب الشعب الجزائري بالثورة على حاكميه لأنه كان يريد التخلص من ضغوط مراكز القوى.

– الإصلاحات السياسية والإقتصادية التي قام بها الرئيس وصلت لطريق مسدود.

– مسار الأحداث تؤكد كلها أنها محاولة لإخراج النظام السياسي من أزمته بإعتماد الفعل الحراكي[4]، ويذهب عبد الحميد الإبراهيمي رئيس الحكومة في تلك المرحلة بأنه قد جرى تنظيم

---

[1] نور الدين بكيس، **الحركات الإحتجاجية في الجزائر من المواجهة إلى الإحتواء**، (الجزائر: النشر الجامعي الجديد 2018)، ص.90.

[2] طاهر سعود، عبد الحليم مهورباشة، **مرجع سابق**، ص.107.

[3] يحي أبو زكريا، **مرجع سابق**، ص.43.

[4] ناصر جابي، **الجزائر: سنوات بوتفليقة**، (الجزائر: دار الأمة، 2013)، ص.155.

المظاهرات بشكل إحترافي، وكان من المفترض ان تكون الشعارات موجهة ضد الحزب وان يتم تحاشي الرئيس، ولكن الأمور تطورت بشكل آخر على الأرض[1].

- **القراءة الثالثة:** ويرى أنصارها بأن الأحداث من تدبير الجناح المحافظ في السلطة والمعارض للإصلاحات، فالحزب لم يكن راض عن الإصلاحات التي قامت بها الرئاسة ويرتكز أصحاب هذا الرأي على الحملة الواسعة ضد الفساد، التي مست الرئيس وأفراد من عائلته.

وإستنادا على القراءات السابقة نجد أن سوء الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية كانت السبب المباشر لهذا الحراك، أما السبب غير المباشر هو الإنقسامات الموجودة داخل الحزب التي سرعت بتفجير الأحداث وإستغلالها من التيار الإصلاحي في السلطة.

وقد كانت حركة 1988 إنتفاضة خلقت تصدعات في بنية النظام السياسي الذي لم يجد أمامه سوى تقديم تنازلات محدودة تحت وطأة الضغط، وإختارت الجزائر التخلي نهائيا عن خطها السياسي الأحادي وعن الإقتصاد الموجه[2]، ولقد سيطر الإسلاميين على هذا الحراك، بإعتبارهم القوة الأكثر حضورا وتواجد على مستوى الشارع.[3]

رابعا - الحراك العنفي: (العشرية السوداء):

استطاعت الجبهة الإسلامية للإنقاذ من تنظيم مسيرات ضخمة عبر التراب الوطني للمطالبة بتنظيم انتخابات رئاسية مبكرة وإلغاء القانون الإنتخابي، لتدخل بعد ذلك في عملية إضرابات وإعتصامات إنتهت بقتل عدد من المعتصمين من طرف قوات الأمن، وظهرت بعض مظاهر العنف أيضا في صفوف مناضلي الجبهة الإسلامية قبل وقف المسار الإنتخابي وهذا يرجع إلى الحماسة والإندفاع وسوء تقدير العواقب.[4]

ولقد أدخل وقف المسار الإنتخابي البلاد في دوامة من العنف، وهناك عدة أطراف ساهمت في تغذية العنف في هذه المرحلة وتمثلت في:

---

[1] عبد الحميد الإبراهيمي، **مرجع سابق**، ص.198.

[2] سهام زروال، **الإصلاحات السياسية في النظم السياسية في ظل التحولات الدولية الراهنة، دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراء غير منشورة، (كلية الحقوق والعلوم السياسية باتنة: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2018)، ص.128.

[3] ناصر جابي، الجزائر: سنوات بوتفليقة، **مرجع سابق**، ص.156.

[4] منصور لخضاري، إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011، **مرجع سابق**، ص ص. 304،303.

* الحركات الإسلامية: فقد خرجت من رحم الجبهة الإسلامية للإنقاذ تنظيمات عسكرية.

* الجماعات المسلحة: وهي جماعات في معظمها تكفر السلطة والشعب

* المؤسسة العسكرية: والتي مارست العنف من أجل معاقبة الشعب الذي صوت للتيار الإسلامي وتأليب الشعب ضده لتشويهه محليا ودوليا.[1]

ومن نتائج هذا الصراع وخاصة بعد توجيه ضربات قاصمة للنظام من الجماعات المسلحة، جعل مقولات إنهيار النظام في الجزائر تلج إلى دوائر التحليل إلى غاية سنة 1994[2]، وكذلك سقوط عشرات الآلاف من القتلى والجرحى والخسائر المادية التي قدرت بملايير الدولارات والحالة النفسية التي عاش فيها الشعب الجزائري وإهتزاز صورة مؤسسات الدولة في الداخل والخارج.

خامسا – الحراك الاقتصادي الاجتماعي:

إن إحتجاجات 2011 في الجزائر بدت متأثرة بالحراك العربي الذي إنطلق في أواخر 2010، ويمكن تقسيم هذا الحراك في بدايته إلى حالتين بارزتين:

– **إحتجاجات الزيت والسكر**: والتي إنطلقت في 5 جانفي 2011 في الجزائر العاصمة لتنتشر في 20 ولاية وخلفت 5 قتلى وأزيد من 800 جريح، لتتحرك الحكومة سريعا وتخفض في أسعار السكر والزيت من خلال دعم بتكلفة وصلت نحو 53 مليار دينار.[3]

– **إحتجاجات يوم السبت:** إلتف حول أطروحات حزب الأرسيدي بعض الشخصيات المعارضة التي حاولت إلباس إحتجاجات الزيت والسكر حلة سياسية بعدما أفرعها النظام بجعلها تظاهرات دفعت إليها عوامل سوسيولوجية[4]، ولكنها كانت مؤدلجة بإمتياز فقد أختير يوم السبت للنزول لإعتبارين وهما: أن يوم السبت يوم عطلة، وتفادي الدعوة لتنظيمها يوم الجمعة خوفا من

[1] ميلود عروس، **مرجع سابق**، ص.194.

[2] سمير قط، **مرجع سابق**، ص.21.

[3] هناء قيصران، "الإصلاح السياسي في الجزائر كأداة لمواجهة تهديدات الحراك السياسي العربي"، **مجلة الفكر للدراسات القانونية والسياسية**، ع.9، (مارس 2020)، ص.111.

[4] **المرجع نفسه**، ص.112.

إلتفاف الإسلاميين حول المبادرة وإحتوائها، بأن يجعلوا المساجد منطلقا لها مما يساعد على ركوبها كما حصل في تونس ومصر.[1]

ولقد إعتمد النظام على عدة أساليب للتعامل مع الظاهرة الإحتجاجية، مع الإشارة أن في البداية لم تكن له أي إستراتيجية كون الخبرة الأبرز إكتسبها خلال العشرية السوداء، عند ما أستعمل التدخل العنيف ولكن بفضل مرونته تمكن من التكيف بسرعة وإعتمد على عدة أساليب وساعدته عدة عوامل تمثلت في:

– **ارتفاع أسعار النفط:** حيث فاقت المئة دولار للبرميل عام 2011، مما جعل إحتياطي النقد يصل إلى 198 مليار دولار مكنت النظام من إطلاق برامج إمتصت الغضب الشعبي.[2]

– **احداث العشرية السوداء** وإن أي محاولة لتغيير الجذري في الجزائر من خلال مطالب سياسية ستسترجع الذاكرة الجمعية أحداث التسعينات.

– **فشل الحراك العربي:** إن محاولة التغيير السياسي وما إنجر عنه من إنزلاق وحروب أهلية في سوريا واليمن وليبيا كان رادعا للمجتمع الجزائري.

– **عدم ثقة الشعب في المعارضة:** وحسب إستطلاعات الرأي حسب البارومتر العربي 2011، فإن نسبة87% من المواطنين الجزائريين المستجوبين اعتبرت أنه لا يوجد حزب سياسي يمثل طموحاتهم ونسبة 2% فقط قالوا إنهم أعضاء في حزب سياسي.[3]

– **تسخير مؤسسة المسجد لدعم شرعية النظام:** وذلك من خلال تخصيص أئمة المساجد للخطب الجمعة المهدئة للأوضاع، وقال وزير الشؤون الدينية والأوقاف "لابد من التصدي للمظاهرات التي تنادي بتغيير النظام التي ينظمها الأرسيدي".[4]

– **المؤسسات الأمنية من القمع إلى التفاوض:** حيث إنتقل النظام من التعامل بأقصى مستويات العنف المادي كما في التسعينات إلى أقصى مستويات ضبط النفس كما في أحداث

---

[1] منصور لخضاري، إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006–2011، **مرجع سابق**، ص.405.

[2] صادق حجال، **إشكالية العلاقة بين التحديث والإستقرار السياسي: حالة الجزائر نموذجا**، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2019)، ص.7.

[3] صادق حجال، **مرجع سابق**، ص.9.

[4] نور الدين بكيس، **مرجع سابق**، ص.199.

5 جانفي 2011 وما تبعتها من إحتجاجات[1]، حيث تغيرت الصورة النمطية للمؤسسات الأمنية وطلب من رجال الأمن التحول إلى عنصر مفاوض، حيث يقوم رجال الأمن بتفاوض مع المحتجين وأصبح المواطن أقرب ما يكون للمؤسسات الأمنية من خلال تشكل نمط جديد في التعاطي.

– **توظيف جهاز القضاء كآلية لإحتواء الحركات الإحتجاجية:** حيث قام ذلك الجهاز بدور إدارة الأزمة بفرضه قرارات سياسية في صيغة أحكام قضائية.[2]

– **الإصلاحات السياسية:** كما شهد الرئيس في خطابه الشهير بسطيف على إجراء مجموعة من الإصلاحات بإعطاء ضمانات التقليل من عيوب النظام المعتمد على الجبائية البترولية، ومحاربة الفساد، وأتاحة فرصة للأحزاب وإشراكها في صنع القرار، كما حاولت الدولة تجسيد مجموعة من القرارات والقوانين العضوية وصولا إلى تعديلات دستور سنة 2016.

– **التعايش مع الحراك الرديكالي:** ويعتبر حضور العنف في الحركات الإحتجاجية في الجزائر خاصية محورية[3]، من غلق الطرقات ومحاصرة مقرات والإعتداء على المسؤولين وبالتالي أسس هذا لفعل إحتجاجي عنيف إستطاعت السلطة في نفس الوقت من إحتواءه والتعامل مع أقصى مظاهره، وتبنت الدولة لشرعية الإحتجاج الرديكالي، وتطورت السلطة بشكل كبير حيث إستطاعت أن تؤسس لأدوات إستبدادية ناعمة ومؤثرة في صفقة لإحتواء الحراك حتى لا يرتقي إلى حراك سياسي ودخلت في إتفاق ضمني يسمح للجزائريين بالإحتجاج بكل الوسائل في إطار مطالب سوسيوإقتصادية، وهي فكرة شراء السلم الاجتماعي صفقة إستطاعت السلطة من خلالها تعطيل الجزائريين من خلال معادلة لا يحتاج فيها المواطن للسياسة، وأن كل مطالبه الشخصية مجابهة بالفعل الإحتجاجي.

إن ضعف المشهد السياسي وهامشية المجتمع المدني، أدت إلى أن الفعل الحراكي في الجزائر لم يرتق إلى تحقيق المطلوب منه وذلك بالتأثير على صانع القرار من اجل أحداث التغيير، ورغم توفر عدة أسباب لنجاح للحراك إلا أن ضعف التنظيم وغياب الوعي حد من تأثيره.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص.187.

[2] زيغم عبد القادر، **مرجع سابق**، ص.246.

[3] نور الدين بكيس، **مرجع سابق**، ص.155.

المطلب الثاني: أسباب حراك 22 فيفري 2019.

يعتبر حراك 22 فيفري محطة لإعادة إحياء الحراك السياسي ومطالب التغيير في الجزائر، بعد سنوات الإنعزال بسبب مأساة التسعينات، وتبلور حراك 22 فيفري في إرهاصات فعلتها أسباب وفواعل أعطتها الإستثناء.

أولا – الإرهاصات والسياقات المنتجة الحراك:

تشابهت ظروف العهدة الرابعة لبوتفليقة مع بداية العهدة الأولى، فالبلد كان خارجا من أسوا مراحل تاريخه المعاصر بعد العشرية السوداء، وبدأ يعيش مرحلة السلم والأمن عبر سياسات قانون المصالحة الوطنية، وكذا الارتفاع الغير مسبوق لأسعار النفط، مما جعل الجزائر تسدد إلتزاماتها المالية، وتحول بوتفليقة في المخيال الجمعي للجزائريين خلال العهدة الأولى إلى الرجل المخلص[1]، إلا أنه في عهدته الرابعة التي أعادت الجزائر لواقع يشبه البدايات بتجذر الأزمات القديمة نفسها.

حيث شهدت الجزائر منذ بداية سنة 2019 غليانا، ويعود ذلك إلى جدل كبير حول ترشح الرئيس للعهدة الخامسة ووضعه الصحي، وكذلك تساؤلات حول الخيارات الإقتصادية التي إنتهجتها الحكومة وخاصة منذ إنطلاق الأزمة المالية وإنهيار أسعار النفط سنة 2014، بالإضافة إلى أزمة سياسية وتمثلت في الإنقلاب على رئيس المجلس الشعبي الوطني، والتغيرات غير المسبوقة في سلك المؤسسة العسكرية، إضافة إلى قضية تهريب الكوكايين وإنعكاساتها.[2]

وفي المقابل هناك من آمن بحق بوتفليقة أن يكون رئيسا مدى الحياة، وأبرز هؤلاء أحزاب الموالاة في مقدمتهم حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، اللذان أنشأ حملات أو ما عرف بحق بوتفليقة في الإستمرارية، ولهذا نضمت الموالاة إجتماعا بالقاعة

[1] قوي بوحنية، **الحراك السياسي في الجزائر: من إسقاط السلطة إلى هندسة الخروج الأمن**، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2019)، ص.1.

[2] لويزة آيت حمادوش، **الحراك الشعبي في الجزائر بين الإنتقال المفروض والإنتقال التعاقدي**، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2019)، ص.1.

البيضاوية بتاريخ 9 فيفري 2019 لدعوة عبد العزيز بوتفليقة للترشح ودعمه في العهدة الخامسة.[1]

وأدت إلى ردود فعل محدودة في مرحلة أولى تمثلت في إحتجاجات في بلدية خنشلة حيث أقدم الشباب على نزع صورة الرئيس الملصقة من على واجهة البلدية ثم لتنتشر المظاهرات في خراطة وبرج بوعريريج، وجيجل، لتبدأ بعد ذلك دعوات للمقاطع ورفض العهدة الخامسة للرئيس.

لينطلق الحراك الجزائري في 22 فيفري 2019 بعد أن تحول ليوم غضب ومجرد دعوة وجهها معارضون غير حزبيين على شبكة الإنترنت إلى حراك لم تعرفه الجزائر منذ الإستقلال حيث خرج الآلاف إلى الشوارع في الجزائر العاصمة وكبرى المدن في تظاهرات للمطالبة بعدم ترشح بوتفليقة لعهدة خامسة، ونشرت وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية مساء يوم الجمعة 22 فيفري برقية تحدثت فيها عن تجمع مئات المواطنين أغلبهم من الشباب اليوم بعد صلاة الجمعة في الجزائر العاصمة ومناطق أخرى من البلاد تعبر عن مطالب ذات طابع سياسي.[2]

ويلاحظ في هذا الخطاب أنه قريب إلى لغة الشارع، وهي خطابات تستخدمها عادة الأنظمة الفاقد للشرعية حتى تهدئ الشارع.

ثانيا – أسباب حراك 22 فيفري:

هناك أسباب مباشرة وأخرى غير مباشرة ساهمت في خروج الشعب الجزائري إلى الشارع والمطالبة بالتغيير.

1-الأسباب المباشرة:

-**الأسباب الداخلية:** تقاطعت الأسباب التي شكلت عبئا كبيرا على المواطن الجزائري ودفعته للتظاهر من أسباب سياسية وإقتصادية وثقافية.

أ-الأسباب السياسية:

*** ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة خامسة:** إن السبب الرئيسي لإنطلاق الحراك هو ترشح عبد العزيز بوتفليقة لعهدة خامسة، فلم يقبل الجزائريين أن رئيسا مقعدا لم يخاطب شعبه

[1] محمد علال، **بوتفليقة والزنزانة رقم 5**، (الجزائر: دار الأمة، 2019)، ص ص.18،19.

[2] محمد زيتوني، "الحراك السياسي في الجزائر وأزمة السلطة ما بعد بوتفليقة"، **مجلة قضايا ونظرات**، ع.16، (جانفي 2020)، ص.63.

منذ أكثر من أربع سنوات إلا بالرسائل المكتوبة أن يحكمه لخمس سنوات أخرى وهو الذي قال قبل عدة سنوات أنه إنتهى زمنه وزمن الشرعية الثورية.[1]

وشرعت أحزاب الموالاة التي تجاوز عددها ثلاثين حزبا، وخمسين منظمة وطنية في الإعداد للإنتخابات فاستغرب الشعب الجزائري، حيث ظهر ذلك في تصريحات المسؤولين وحفلات التكريم الرسمية في غياب رئيس الجمهورية بسبب مرضه وعجزه[2]، وهذا ما دفع الجزائريين إلى الخروج في لحظة عاطفية، وراء دعوات مجهولة المصدر ورغم أن هناك أخبار تحدثت عن وقوف الفريق محمد مدين بدولته العميقة خلف هذه الدعوة من أجل خلق واقع جديد يسمح له بالسيطرة على السلطة ولكن هذه المخاوف لم تكن قادرة على توقيف خروج الجزائريين في حوالي 35 ولاية.

* **تمييع المجال السياسي:** لقد نجحت السلطة في إنتاج نظام ديمقراطي شكلي يتمتع بالكثير من الحريات وإستقالة أكثر للمواطن من الحياة السياسية، وبذلك فرض النظام معادلة، حيث إذا لجأت الأحزاب للمشاركة وفقا لقواعد السلطة تفقد مصداقيتها، وإذا قاطعت تختفي من المشهد تدريجيا[3]، فالوظيفة تخلق الهيكل، فأدي هذا إلى تعطيل الأطر الوسيطة، والذي من المفترض أن يعبر الجزائريين عن إرادتهم من خلال الأطر السياسية والجمعوية والنقابية الممثلة لمختلف التيارات والنخب وأدى هذا إلى خلق فضاءات بديلة كالملاعب.

* **الفساد الإنتخابي:** لقد تطورت أساليب وفواعل الفساد الإنتخابي في الجزائر منذ مطلع الألفية الأخيرة من الأسلوب الكلاسيكي المباشر المتمثل في حشو صناديق الإقتراع عن طريق التأطير الأمني لجهاز المخابرات إلى أساليب حديثة تشمل البيئة القانونية للعملية الإنتخابية المعدة على المقاس، والإستغلال الأقصى لبيروقراطية الإدارة.[4]

---

[1] قوي بوحنية، **مرجع سابق**، ص.2.

[2] فاروق طيفور، "قراءة في الحراك الشعبي الجزائري، 2019" **مجلة دراسات شرق أوسطية**، ع.87، (2019)، ص.55.

[3] نور الدين بكيس، **الحراك الشعبي الجزائري: النسخة المنقحة لثورات الربيع العربي**، (الجزائر: النشر الجامعي الجديد، 2019)، ص ص. 19،20.

[4] عادل أورابح، **الدولة الريعية وإشكالية الأمن –دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراء غير منشورة، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2018)، ص.227.

ولقد إستفاد النظام السياسي في الجزائر من تجربة التسعينات حيث أعطت عملية الإنفتاح السياسي فرصة حقيقية للشعب لإختيار ممثليه بشفافية، وهذا سوف يؤدي إلى إقصاء النخب الحاكمة، ومن هنا إختارت السلطة السير في تعطيل الفضاءات السياسية عوضا عن تعطيل المسار من خلال الأحزاب الموالية لها قبل وأثناء كل إستحقاق إنتخابي من خلال شراء الأصوات بإستخدام المال الريعي الفاسد، ويتمظهر ذلك في تحول القوائم الإنتخابي الحزبية قبل للإنتخابات إلى ما يشبه المزاد العلني، بحيث من يدفع أكثر يحتل رأس القائمة، وهذا ما يؤكده إعتراف النائب في حزب جبهة التحرير الوطني بهاء الدين طليبة فيما بعد أثناء محاكمته في سبتمبر 2020 حيث قال أنه قام برفقة نجل الأمين العام الأسبق لحزب جبهة التحرير الوطني ولد عباس بتحديد مبلغ 70 مليون دينارا جزائري ثمن تصدر قائمة الحزب في الإنتخابات التشريعية التي جرت في ماي 2017، وتشكلت منها الأغلبية البرلمانية الحالية للحزب، وعلق رئيس حركة مجتمع السلم عبد الرزاق مقري أن المدان في هذه الفضيحة ليست مؤسسة البرلمان فقط، بل الدولة بكل مؤسساتها مدانة.[1]

ومع اقتراب موعد الإنتخابات الرئاسية لسنة 2019 تم الإعلان عن نية الرئيس بوتفليقة الترشح لولاية خامسة ومعه تأييد ستة ملايين ناخب جزائري لترشحه من خلال إمضاء الإستمارات وهذا ما أثار غضب قطاعات واسعة من الشعب الجزائري وشكلت بداية للتحرك الشعبي ضد العهدة الخامسة.[2]

* **العزوف الإنتخابي:** أدى مناخ الفساد الإنتخابي إلى عزوف عدد كبير للمواطنين وعدم الاهتمام شبه المطلق بالشأن العام، ودخلنا فيما يمكن تسميته انتخابات بدون ناخبين، فنسبة المشاركة فيها تراجعت بشكل قياسي منذ انتخابات 2002، وبلغت ذروتها في الإنتخابات التشريعية سنة 2017 بنسبة مشاركة قدرت بـ: 35.37٪، وهذا ان تغاظينا عن تصريحات أحزاب المعارضة التي تقدر نسبة المشاركة الحقيقية بـ: 20٪، وليس الصادم في هذا الانتخابات المشاركة الضعيفة بل في العدد القياسي للأصوات البيضاء الملغاة التي بلغت أكثر من مليوني ومئة ألف صوت أي ما يعادل 24٪ من الأصوات الإجمالية المعبر عنها وهي

[1] أمين بن مختار، **إعترافات بهاء الدين طليبة تعيد فتح قضايا الفساد السياسي**، تم التصفح في 2020/09/18.
https://bladipost.com/post/12766/

[2] فريق الأزمات العربية، **الأزمة الجزائرية إلى أين؟**، (الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، ع.18، 2019)، ص.5.

تفوق بقرابة الضعفين النسبة التي تحصل عليها الحزب الفائز[1]، وهذه الانتخابات كانت مؤشرا واضحا على إستقالة المواطن من الحياة السياسية، مما يضعف شرعية ومصداقية هذه المؤسسات التي افرزتها الإنتخابات.

* **تراجع أداء مؤسسات الدولة:** بعد عشرين سنة بات واضحا أن نظام بوتفليقة فشل في بناء مؤسسات سياسية قوية مما ترتب عليه ضعف ثقة المواطن في هذه المؤسسات وهذا أظهرته نتائج الباروميتر العربي لسنة 2017 إذا ظهرت أن 75٪ من المستجوبين يثقون في المؤسسة العسكرية و 60٪ منهم يثقون في مؤسسة الشرطة، لكن اقل من 40٪ يثقون في البرلمان[2]، كما أظهر الباروميتر العربي لسنة 2018 بالنسبة للأداء الحكومي أن 53٪ من المستجوبين راضون عن مدركات الأداء الحكومي الخاص بتوفير الأمن مع تراجع 14 نقطة مقارنة مع سنة 2016، وبلغت النسبة 10٪علي قدرة الحكومة على خفض الأسعار وكذلك 10٪ بالنسبة لتوفير فرص العمل.[3]

* **الإستبداد وغياب مبدأ التداول السلمي على السلطة أو تقاسمها:** ان التعديلات الدستورية التي إقترحها بوتفليقة قد طبقها فعلا قبل إجراء التعديلات فرئيس الحكومة تم التعامل معه كونه وزيرا أول قبل نوفمبر 2008، نفس الشيء بالنسبة للبرلمان الذي تنازل طواعية عن صلاحياته التي منحها له الدستور، ومن دون التفكير في توسيعها لتعود الجزائر لواقع حكم الفرد على حساب المؤسسة دون الإستفادة من الممارسات السابقة ليكرس التعديل الدستوري الذي سيبقي المؤسسات كواجهة شكلية دون فاعليه.[4]

ب-الاسباب الاقتصادية: من أهم الأسباب الاقتصادية التي أدت الى إنبثاق الحراك نجد:

* **إنتشار ظاهرة الفساد المالي:** إن تدشين المأسسة المعيارية للفساد في الجزائر كان في فترة الرئيس هواري بومدين من خلال مقولته: "من الصعب خلط العسل دون تذوقه"، والمقصود أنه من الصعب شغل وظائف عليا دون ممارسة الفساد، وإستلهم بوتفليقة من المقولة السابقة عندما

[1] عادل أورابح: **مرجع سابق**، ص.232.

[2] صادق حجال، **مرجع سابق**، ص.12.

[3] الباروميتر العربي، الدورة الخامسة، **الجزائر، التقرير القطري**، 2019، ص.10.

[4] ناصر جابي، الجزائر سنوات بوتفليقة، **مرجع سابق**، ص.264.

قال: "إذا تكلمنا عن السراق فكل الجزائريين بإستثناء القليل قد سرقوا" وهو منح شرعية رمزية للفساد.[1]

فحسب مؤشر مدركات الفساد الصادرة عن منظمات الشفافية الدولية لسنه 2018 إحتلت الجزائر الرتبة 105 من بين 180 دولة، كما يؤكد ذلك تقرير للتنافسية العالمي لنفس السنة الذي إحتلت فيه الجزائر المرتبة 92 من أصل 140 دولة[2]، إن هذا المؤشر يكشف عن حجم الفساد المتفشي في النظام السياسي الجزائري وما يخفيه من إختلاسات ضخمة أدت إلى تدهور الإقتصاد الوطني على غرار قضية سوناطراك والطريق السيار.

ولم تسمح 1500 مليار دولار في تحسين الاقتصاد الجزائري وتحولت هذه الأموال إلى أداة في يد أقلية أفسدت السياسة والإقتصاد وخلقت ثقافة إتكالية ربطت بالهروب من دفع الضرائب ومسح الديون وغيرها من السياسات الخاطئة، وهو ما قضى على الإبداع والإبتكار وخلق القيمة المضافة لأجل بناء الدولة الوطنية.[3]

* **سياسة التمويل غير التقليدي:** إن الإنخفاض الحاد في أسعار النفط سنه 2014 أثر سلبا على المالية العامة للدولة، وأدى إلى تراجع مخزون الميزانية، مما أدى إلى تعليق العديد من الأشغال وهذا ما جعل الحكومة أمام خيارين إما الإستدانة الخارجية أو سياسة التمويل غير التقليدي فأختارت الثاني وهو طباعة النقود حيث وصلت سنه 2017 الكتلة النقدية المطبوعة حوالي 20 مليار دولار مما أدى إلى إنخفاض قيمة الدينار الى 48 % من قيمته مقارنة مع الدولار، وهو ما يهدد بتعجيل إنهيار القدرة الشرائية.[4]

* **تراجع مداخيل النفط:** شهدت سنة 2014 تراجعا في أسعار النفط، وبعد مرور سنة بدأت السلطة تتحدث عن خطورة الأزمة بل وصل بالوزير الاول أحمد أويحيى بالتصريح "أن الموس وصل للعظم"، وأنه في الأشهر القادمة لن تجد الخزينة ما تدفع به مستحقات الأجور[5]، وأن

---

[1] عادل أورابح، **مرجع سابق**، ص.227.

[2] فاطمة سايح، "دور الفساد المالي والإداري في إنبثاق الحراك الشعبي في الجزائر"، **مجلة التكامل الاقتصادي**، ع.3، (سبتمبر 2019)، ص.35.

[3] محمد زيتوني، **مرجع سابق**، ص.65.

[4] فاطمة سايح، **مرجع سابق**، ص.35.

[5] نور الدين بكيس، الحراك الشعبي الجزائري، **مرجع سابق**، ص.50.

سياسة توزيع الريع منعت فكرة إنشاء منظومة إقتصادية قوية، لتدخل الجزائر اليوم في قلب الازمة.

* **إنهيار القدرة الشرائية:** ولقد حذرت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان في مطلع 2018 من تواصل إنهيار القدرة الشرائية للجزائريين، وسوف يشكل حافزا ومبررا مشروعا للإحتقان الاجتماعي[1]، وهكذا يكتشف الجزائريون أن التنازل الذي قاموا به لعدة سنوات لصالح النظام لقبول الصفقة الإستبدادية الناعمة وعدم المطالبة بالتغيير السياسي مقابل حصة من الريع لم يعد صالحا.

ج –الأسباب الإجتماعية: وتمثلت الأسباب الإجتماعية في.

* **البطالة والفقر:** لقد بلغت نسبة البطالة سنه 2013 حوالي 9.82% لترتفع الى 11.6% نهاية 2018 إذ بلغ عدد العاطلين عن العمل 1.456 مليون شخص 35% منهم حاملي شهادات جامعية، هذا فضلا أن نسبة 10% من الشعب الجزائري بحسب تقديرات البنك الدولي تعاني من الفقر بالإضافة الى مشكلة السكن.[2]

* **ضعف المنظومة الصحية:** بلغت ميزانية الصحة سنه 2019 حوالي 560 مليار دينار، ونلاحظ عدم تناسب بين الاستثمارات المعتمدة والجودة من خلال رضا المستهلكين بسبب سوء الاستقبال، وضعف التسيير، وتقادم التجهيزات، والهياكل، ونقص في الأسرة الإستشفائية مما أدى بكثير من الجزائريين بالعلاج في الدول المجاورة وقد إحتلت الجزائر المرتبة 173 عالميا في مؤشر الأمن الصحي العالمي لسنه 2019.[3]

* **الهجرة غير الشرعية:** يظهر البارومتر العربي لسنه 2018 ان 30% من المستجوبين الجزائريين يفكرون في الهجرة[4]، وآخر تقرير لمنظمة الهجرة الجزائرية بالخارج لسنة 2018 يفيد أن أكثر من 29ألف جزائري (حراق) وصلوا أوروبا دون إحتساب الغرقى في ظرف عشرة أشهر الماضية وتقول الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان تم إحباط محاولات قام بها 4 آلاف

[1] جريدة الرائد الإلكترونية، **رابطة حقوق الإنسان الجزائرية تحذر من ثورة جياع**، تم التصفح في،2020/09/18.
https://bladipost.com/post/12766

[2] فاطمة سايح، **مرجع سابق**، ص.38.

[3] **Global Health Security Index, 2019**, Building Collective and Accountability, p124.

[4] البارومتر العربي، **مرجع سابق**، ص.4.

شاب ومن بينهم 287 امرأة وأن الدول الأوروبية ترحل خمسة آلاف (حراق) إلى الجزائر كل سنة.[1]

* **الصراع الجيلي:** إن أول صراع أجيال شهدته الجزائر هو الذي وقع بين جيل الآباء المؤسسين للحركة الوطنية، وجيل الفعل الثوري المباشر وقد أفرز هذا الصراع بعد الإستقلال كثيرا من المقولات منها رفض زعامة الفرد، تفضيل القيادة السياسية الجماعية، وأولويات الشعبوية على النخبة[2]، وإستمر هذا الصراع في تاريخ الجزائر ليحدث فجوة كبيرة بين الجيل الأول وهو جيل الثورة والجيل الثالث وهو جيل الحركات الإحتجاجية وتمثل هذا في:

✓ عدم استطاعة نظام بوتفليقة بعد عشرون سنة من الحكم المحافظة على شرعيته أمام جيل جديد لا يعترف بالشرعية التقليدية، فبخصوص ثورة التحرير وإعادة الأمن والإستقرار بعد التسعينات يلاحظ أن معظم المواطنين لم يعايشوه، إلا أن اكثر من 62 % من سكان الجزائر سنه 2017 لم يكونوا قد ولدوا قبل إنطلاق العشرية السوداء ولا يمكن بناء شرعية على أحداث لم يعايشها جيل الحركات الإحتجاجية وفيما يخص رمزية عبد العزيز بوتفليقة فإنه بسبب مرضه وسوء التسيير وإنتشار الفساد، لم يعد ركيزة يعتمد عليها لإطفاء شرعية على النظام، بدليل أن ترشحه لعهدة خامسة أشعل شرارة إنطلاق الحراك.

✓ ضعف التكيف المؤسسي وعدم قدرة النظام على تغيير قادته الأوائل حيث بلغت أعمار كل من الرجل الأول في الدولة عبد العزيز بوتفليقة 82 سنة، والرجل الثاني في الدولة عبد القادر بن صالح 78 سنة، والرجل الأول في المؤسسة العسكرية الراحل أحمد قايد صالح 79 سنة، وهذا المؤشر على أن النظام غير قادر على تغيير أجياله.[3]

* **تصدع البيئة الاجتماعية:** حيث إرتفعت الأصوات المنادية بالإنفصال من الأمازيغ وهنا نتحدث عن حركة (الماك)، وبعض الطوارق، وكذلك الصراع الطائفي في مدينة غرداية بين

---

[1] فاطمة الزهراء شيلي، **ظاهرة (الحرقة) أو الهجرة الغير شرعية في الجزائر**، تم التصفح يوم 2020/09/18.
https://democraticac.de/?p=58676

[2] ناصر جابي، **مأزق الإنتقال السياسي في الجزائر: ثلاثة أجيال وسيناريوان**، (قطر: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2012)، ص.5.

[3] الصادق حجال، **مرجع سابق**، ص.12.

إباضي ومالكي[1]، إضافة إلى ذلك إنتشار كل الآفات الإجتماعية بين مخدرات وخطف أطفال وسرقة، فهذا كله بدأ يهدد بنية المجتمع الجزائري ويؤشر على تفككه.

د-الاسباب الثقافية: وتمثلت أساسا في الحرب على الهوية حيث إشتهرت وزيرة التربية بن غبريط بإستفراز مشاعر الجزائريين في هويتهم، وفي المقابل لم ير أي أثر لتطوير المنظومة التربوية من الناحية العلمية والبيداغوجية وقد قامت وزاره التربية بنزع البسملة من الكتاب المدرسي واستبدال كلمة فلسطين بإسرائيل في كتاب الجغرافيا إضافة إلى اللغة العامية التي كانت ستدخل إلى برامج التعليم[2]. وتحولت الوزيرة الى ظاهره اللاستقرار من خلال صراعها مع جزء كبير من المجتمع.

هـ-الأسباب النفسية: لقد بلغ اليأس ببعض الجزائريين حيث لم يعودوا يفكرون في التغيير بل باتوا يتمنون ترشيح رئيس يمشي.

- **الأسباب الخارجية:** هناك العديد من العوامل الخارجية التي لعبت دورا هاما في إحداث التغيير على الصعيد الداخلي ودفعت الشعب الجزائري للإنفجار على الوضع القائم نذكر منها:

أ- تراجع دور السياسة الخارجية الجزائرية: تظافر إنحسار الأداء الدبلوماسي الجزائري على الصعيد الإفريقي مع إنحسار آخر على المستوى العربي ويعود ذلك لعدة أسباب أهمها مرض الرئيس الذي يعتبر رأس الدبلوماسية والصراعات الداخلية للنظام السياسي الجزائري، وأن كثيرا من مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية تجاوزتها الأحداث هذا فيما يخص الضعف السياسي، إضافة إلى الضعف الاقتصادي الذي لا يمكن الجزائر من إمتلاك الأدوات والتأثير، وأصبح دور الجزائر هامشيا حتى في القضية الليبية التي تربطنا بها حدود تتجاوز 900 كلم.

ب- طبيعة العلاقة مع فرنسا: إن العلاقة مع فرنسا تمثل حساسية عند الكثير من الجزائريين بصفتها المستعمر القديم، مع أن على مدار السنوات السابقة تميزت العلاقات السياسية بين الجزائر وفرنسا بنوع كبير من الإستقرار وتجاوز الطرفان عدة أحداث آخرها نشر وزير الخارجية الفرنسية صورة لبوتفليقة وهو في وضعيه صحية غير جيدة بعد لقائه في الجزائر، وتتضح

[1] فريق الأزمات العربي، **مرجع سابق**، ص.5.

[2] عبد الرزاق مقري، **قبل الحراك: عن التيه الحكومي والبدائل المنشودة**، (الجزائر: دار الخلدونية، 2020)، ص ص 46،47.

العلاقة بين بوتفليقة وفرنسا من خلال إستقباله لمسؤولين فرنسيين بإقامته ومازحهم بقوله: "أنا فرنسي" ، وفي ظل مطالبة القوى السياسية بعزل بوتفليقة بسبب مرضه صرح الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بقوله: "لم يسبق عبر التاريخ أن بلغت العلاقات بين بلدينا مثل هذا المستوى من الإمتياز والكثافة كما حدث في فتره حكمكم"، فرسالة ماكرون الداعمة لبوتفليقة جعلت كل من يفكر في الإنقلاب على نظام بوتفليقة أن يفكر جيدا، لأن فرنسا لن تسمح في حكم رئيس تعده الأفضل.[1]

ولعل أكثر ما أغضب الجزائريين في هذه العلاقة هو ما كشف عليه وزير الشؤون الخارجية الفرنسي لوران فابيوس أن الجزائر وافقت على إستعمال فرنسا لطائراتها الحربية في مجالها الجوي، لتنفيذ هجمات ضد الجماعات المسلحة بمالي[2]، والغريب أن السلطات الجزائرية لم ترد.

ج-النماذج الجاذبة للحراك العربي: مثلت التجربة التونسية دافعا للشعب الجزائري بعد الذي حققته في حراكها من مكاسب سياسية.

د-السخرية السياسية بالخارج: بعدما كان مرض الرئيس شأنا داخليا جزائريا، بدأ يتحول تدريجيا إلى حدث دولي ونكت سياسية يتم تناولها في العديد من دول العالم في برامج السخرية السياسية، وأصبحت تقدم كمثال على غياب الديمقراطية وعجز الشعوب، حتى إن بعض شعوب الدول الإفريقية أصبحوا يحذرون من الوصول إلى الواقع الذي وصلت إليه الجزائر، فإزداد الاغتراب السياسي للمواطن الجزائري[3]، وشعر بالإهانة وإهتزت صورة الجزائر في العالم.

2-الأسباب غير المباشرة:

وهناك أسباب غير مباشرة أدت لإنطلاق الحراك وتمثلت في:

- **فشل مشروع الدولة الوطنية:** يعتبر النظام السياسي الجزائري في جزء منه منتوجا للحالة الاستعمارية ويحمل في طياته آثار الموروث الإستعماري ويمكن تفسير الحركات كنتيجة لفشل

[1] محمد سامح، **مرجع سابق**، ص ص. 25،26.

[2] موقع الشروق الجزائرية، **الجزائر وافقت دون شروط على مرور طائرتنا الحربية عبر أجوائها**، تم التصفح في 2020/09/19. https://www.echoroukonline.com

[3] نور الدين بكيس، الحراك الشعبي الجزائري، **مرجع سابق**، ص ص. 32-35.

مشروع الدولة الوطنية وإنعكاس لغياب ثقة المجتمع في النظام السياسي[1]، حيث تم إهدار رصيد الثورة الجزائرية في سبيل البقاء في السلطة وما زاد الأمر تعقيدا سيطرة المؤسسة العسكرية على المجال السياسي فهي حكم مركزي بيروقراطي يصدر الشعارات ويستهلك الثروات ويغلق الأفاق أمام المجتمع في التغيير.[2]

وهذا الوضع ليس وليد اللحظة بل يعود إلى:

أ- أخطاء في بناء الدولة وهي ليست أخطاء مرحلية بل هي أخطاء بنيوية وهيكلية أدت إلى إشكالية في شرعية السلطة، وأصبحت مصدرا لجميع النكسات التي تعرض لها النظام في بناء الدولة والمجتمع.

ب- الازدواجية في توزيع السلطة بين سلطة خفية وسلطة معلنة.

ج- ظاهرة الفساد التي أصبحت كمكون أساسي من ميكانيزمات سير النظام السياسي الجزائري.[3]

- **التنشئة السياسية في الملاعب:** كانت إستقالة الشباب في الجزائر واضحة من الفعل السياسي، وشكلت الملاعب خلال تلك الفترة منابر للشباب للتعبير وإطلاق أغان ذات دلالة إجتماعية وسياسة تنتقد السلطة، فكانت التنشئة السياسية تتم من خلال المناقشة داخل الملعب، وإنعكس تأثير أغاني الملاعب على طلاب المدارس فتجاوز تأثيرها الأطر التثقيفية التقليدية معبرة عن الإغتراب السياسي والإجتماعي للشباب، ليصل تأثير الملعب إلى تقديم الجزائر إعتذارا للمملكة العربية السعودية عن شعارات إستهدفت الملك السعودي.

فإن كان فولتير ومونتسكيو، وجان جاك روسو قد سبقوا ظهور الثورة الفرنسية التي استلهمت مبادئها من أفكارهم، فحراك 22 فيفري سبقته الأغاني الرياضية السياسية، فعندئذ تحولت سوسيولوجية الملعب إلى منتج للشعارات عندما خرج الحراك فوجدها جاهزة.

[1] نور الدين بكيس، الحركات الإحتجاجية في الجزائر من المواجهة إلى الإحتواء، **مرجع سابق**، ص.129.

[2] ناصر الدين سعيدوني، **مرجع سابق**،

[3] نور الدين بكيس، الحركات الإحتجاجية في الجزائر من المواجهة إلى الإحتواء، **مرجع سابق**، ص ص، 132-136.

– **الحراك السياسي بعد 2014:** عرفت سنة 2014 حراكا سياسيا نوعيا أنجزت جزء منه المعارضة السياسية التي إجتمعت لأول مرة في التاريخ السياسي للجزائر في تنسيقية وطنية للإنتقال الديمقراطي وقدمت مجموعة من المطالب التي كانت على رأسها إيجاد لجنة وطنية لتنظيم الإنتخابات كمدخل لحل معضلة التغيير السياسي في الجزائر.[1]

كما ظهرت في نفس السياق حركة (بركات)، وهي حركة قامت ضد العهدة الرابعة لبوتفليقة وهو ما أربك السلطة، وإستطاعت هذه الحركة كسر الحاجز والتخوف الذي عند الجزائريين من الخروج للشارع في مطالب سياسية نتيجة لما ترسب من الذكريات في العشرية السوداء[2]، وشكلت أيضا عدة قوى معارضة حركة مواطنة التي تضم أحزاب وكوادر سياسية ورؤساء حكومات سابقة كأحمد بن بيتور، ووزير الخارجية السابق أحمد طالب الإبراهيمي[3]، ودعت إلى وقف العهدة الخامسة أو التمديد لها أو الخلافة الشكلية، وتنظيم إنتخابات رئاسية مفتوحة بضمانات سياسية متفاوض عليها.

– **تغير أدوار المؤسسات الأمنية:** وقد تجلى هذا التغيير من خلال:

* إن الإقالات داخل المؤسسة العسكرية التي عرفتها منذ 2013، ادت لإبعاد الفريق أحمد مدين، وبعد ذلك حل جهاز الأمن والإستعلامات، وإستحداث ثلاث دوائر وإلحاقها برئاسة الجمهورية، وتراجعت قبضة جهاز المخابرات ونفوذه داخل المجتمع والأحزاب ففتح مجالا أكبر للتعبير، وزاد مجال الحرية فمهد لحراك 22 فيفري.

* في أكتوبر 2014 خرج رجال الشرطة في مسيرات إحتجاجية للمطالبة بتحسين ظروف عملهم وتغيير قيادتهم في سابقة هي الأولى في تاريخ الجزائر ليمارس الشرطة الدور الذي كانوا يقمعونه بالأمس فخلق تعاطف عند رجال الشرطة عند التعامل مع الحركات الإحتجاجية منذ هذا الحادث، بالإضافة إلى الدور الذي كان يمارسه رجال الشرطة بعد 2011 وهو الدور التفاوضي فخلق هذا التغيير في السلوك الأمني علاقة جديدة بين رجل الأمن والمحتج.

---

[1] عبد الناصر جابي، **وضع المعارضة الجزائرية ومساراتها المختلفة**، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2016)، ص.3.

[2] **المرجع نفسه**، ص.4.

[3] محمد سامح، **مرجع سابق**، ص.35.

– **تسييس مواقع التواصل الإجتماعي:** حسب الإحصائيات الرسمية التي تقدمها مواقع عالمية متخصصة في تتبع إستخدامات شبكة الإنترنت، فإن عدد مستخدمي الانترنت في الجزائر سنة 2019 تجاوز 24 مليون مستخدم وتنامى الدخول على الأنترنت بإستخدام الهواتف المنقولة نسبة 11٪ مقارنة مع سنة 2018 وتظهر نفس الإحصائيات ان عدد مستخدمي الشبكات الإجتماعية بلغ 23 مليون، 21 مليون منهم يدخلون على تلك الشبكات بإستخدام وسائط محمولة وتعد شبكة فيسبوك أكثر الشبكات إستخداما إذ بلغ عدد مستخدميها 22مليون شخص، ولم يتجاوز عدد المستخدمين 2.8 مليون سنة2012.[1]

وساهمت عدة عوامل في تشكل الوعي السياسي عند الجزائريين وخاصة جمهرة التعليم ونتائج البكالوريا التي كانت سياسية بإمتياز فقد أضرت بالجامعة الجزائرية من جهة ولكنها في المقابل سهلت دخول 800 الف طالب جامعي سنويا وهذا مكسب في حد ذاته إنعكس على مستوى حياتهم الشخصية وأصبح لديهم فهم أكثر للأحداث المحلية والدولية، وهذا واضح من خلال المشاركة في شبكات التواصل الاجتماعي[2]، بالإضافة إلى تنقل الوعي الجماعي في الملاعب ليعود التشكل في الشبكات الاجتماعية بالإضافة للمحتويات التي كانت تبثها بعض الشخصيات الفعالة المؤثرة في الشباب (كأمير ديزاد) واغنية(مانصوطيش) فولد هذا الشعور بالمسؤولية تجاه الوطن ومصيره والإنتقال من التعبير في الفضاء العام إلى المشاركة في الحراك من خلال ساحات المظاهرات.

– **زيادة الإنفاق العسكري وتراجع التنمية:** إن زيادة الإنفاق العسكري تشكل عبئا على التنمية في الإزدهار الاجتماعي، وقد حددت الأمم المتحدة نسبة الإنفاق العسكري ب 4% كنسبة من الناتج المحلي حتى لا يكون لهذا الإنفاق أثار سلبية على التنمية، إذ كلما إرتفعت النفقات العسكرية تراجع الإنفاق على المشاريع الاجتماعية وزاد الفقر إنتشارا، وقد إستأثرت الموازنة

[1] كمال حميدو، **التواصل الاجتماعي والنشاط السياسي للمواطن في الحراك الجزائري: من دوامات الصمت إلى دوامة التغيير**، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2019)، ص.8.

[2] نور الدين بكيس، الحراك الشعبي الجزائري، **مرجع سابق**، ص ص.123،124.

العسكرية بـ: 25% من الحجم الإجمالي لموازنة الدولة سنة 2019 متقدمة على الموازنات المخصصة التعليم والصحة والتشغيل، وإختلال ظهرت نتائجه في مطالب حراك 22 فيفري.[1]

ومما سبق نستنتج أن أكثر العوامل المؤثرة في إنبعاث حراك 22 فيفري هي ترشح بوتفليقة لعهدة خامسة وإنتشار الفساد على كل المستويات في الدولة.

المطلب الثالث: خصائص ومطالب حراك 22 فيفري.

إن ديناميكية حراك 22 فيفري ومطالبه التصاعدية، قد رسمت خصائص ميزته عن الحراك العربي.

أولا – خصائص حراك 22 فيفري:

1-حراك شبه تلقائي وفجائي: أطلقت الدوائر السياسية والإعلامية في البلاد بالونات إختبار تجس نبض الشارع الجزائري حول مدى إستعداده لتقبل العهدة الخامسة للرئيس، وخلال فترة من الترقب دامت ثلاثة أشهر، عرفت زخما وتسريبات مع تراشق بين المؤيدين والمعارضين للعهدة الخامسة، وعلى الرغم من تلك الإرهاصات السابقة في الشبكات الإجتماعية، لم يكن أغلب المراقبين يراهنون على التجسيد الفعلي للحراك في الشوارع الجزائرية بسبب قوانين منع التظاهر، والقبضة الحديدية الأمنية التي كانت تفرضها الدولة على أنحاء البلاد، لذلك تميز الحراك عند إنطلاقه بطابع شبه تلقائي وفجائي، الذي لا يعرف تأطيرا إيديولوجيا واضح التوجه والأهداف.[2]

2-الطابع السلمي: منذ اللحظة الأولى لإنبثاق الحراك حمل شعار السلمية، رغم غياب التأطير الهيكلي، فمنذ بداية الحراك تكرر شعار (سلمية سلمية)، كمبدأ أساسي ليتحول بعد ذلك لنهج عملياتي[3]، وترجع سلمية الحراك لعدة عوامل منها تشكل مواقف الجماهير بشكل كبير من تجربة المأساة الوطنية، وأيضا من خلال النماذج الرادعة للحراك العربي في ليبيا وسوريا، واليمن.

---

[1] رشيد خشانة، **سباق التسلح في شمال إفريقيا، الصاروخ قبل الرغيف**، تم التصفح في 2020/09/29.
https://2u.pw/l5Ei3

[2] كمال حميدو، **مرجع سابق**، ص ص.11،12.

[3] لويزة آيت حمادوش، **مرجع سابق**، ص.2.

3- التركيبة الإجتماعية: يمكن القول ان هذا الحراك شمل كل شرائح المجتمع من شبان وكهول وشيوخ، ورجال ونساء وعمال وعاطلين عن العمل وهناك ملاحظة في هذه التركيبة البشرية وهي:

- حضور المرأة الجزائرية القوي فالنظام كان يراهن دوما على العنصر النسوي للمساندة من خلال جملة من القوانين التي أتاحت للمرأة الحصول على مناصب حكومية وبرلمانية.

- الحراك فيه حضور عقلي، فالحراك ليس جيلي، لأنه يتجاوز جيل الشباب بحضور جيل التسعينات الذي تضرر وعانى معاناة شديدة، وحاضر في الحراك كأب خائف على الأبناء، ومتطلع من جهة أخرى إلى مستقبل أفضل. وحضور عاطفي يمثله الشباب وهم أغلب المتظاهرين والشعلة الأولى للحراك، ولديهم رغبة قوية في صنع واقعهم من خلال سقف المطالب والتغيير المباشر الرديكالي وقابلية الإلتزام بالسلمية الذي كان دور الآباء فيه وازن.[1]

4- رفض التمثيل الحزبي والشخصي: رفض الحراك فكرة التمثيل، بل كان مصرا على ألا يمثله أحد مهما كان وزنه أو تاريخه، لأن التمثيل في هذه المرحلة كان سيكون لصالح النظام، لأن الحراك يستحضر تجربة (لعروش) في منطقة القبائل التي إنتهت بتمييع ذلك الحراك، وأدى عدم التمثيل إلي عجز السلطة عن المناورة ونتج عنه تحرر الحراك من هيمنة أي طرف.

5- الإستمرارية والتدرج في المطالب: لم يدرج الحراك مطالبه دفعة واحدة أمام السلطة فقد بدأ برفض ترشح بوتفليقة لعهدة خامسة ليصل إلى تغيير النظام عبر شعار (يرحلوا قاع)، فكلما حصل الحراك على مطلب إلا وأدرج مطلب أخر ولعل هذه الطريقة هي التي جعلته يتميز.[2]

ولقد استفاد الضمير الجمعي للشعب الجزائري من تجربة التسعينات وفكرة المطالبة والمغالبة التي أدخلت البلاد إلى المجهول.

6- المطالب السياسية: أخذ حراك 22 فيفري طابعا سياسيا من خلال إعطائه الأولوية للمطالب السياسية على المطالب الأخرى وخاصة الإجتماعية والإقتصادية، حيث أخذت

[1] فاروق طيفور، **مرجع سابق**، ص.54.

[2] عبد القادر بوعرفة، **مرجع سابق**، ص.21.

شعارات رفض ترشح بوتفليقة، ورحيل كل النظام حيزا كبيرا في الشعارات المرفوعة، ولقد ظهرت فيه جميع النقابات بمختلف مطالبها متجاوزة المطالب الفئوية.[1]

7- مظاهرات حاشدة وشاملة: بدأ الحراك في 22 فيفري بخروج آلاف ثم الملايين ما جعل منظمة غيتس تصف مظاهرات 8 مارس بأنها أكبر مظاهرة سلمية شاملة في العالم منذ عشرين سنة الأخيرة فضلا على أنها شملت 48 ولاية.

8- رفض التدخل الخارجي: أجمع من في الحراك على رفض التدخلات الخارجية شكلا ومضمونا من خلال شعارات وخاصة تدخلات الرئيس الفرنسي وتصريحاته عن الوضع في الجزائر، وكذلك رفض المحتجين زيارة رمطان لعمامرة إلى روسيا من أجل طمأنة الحلفاء.[2]

كما تميز حراك 22 فيفري بخصائص أخرى كالحشد من خلال وسائل التواصل الاجتماعي وتوحيد الشعارات والمطالب، وعنصر الوحدة الوطنية، وحضور رموز الثورة التحريرية، وكذلك حضور العلم الفلسطيني.[3]

ثانيا: مطالب حراك 22 فيفري: وتمثلت في:

1- رفض العهدة الخامسة لبوتفليقة: من خلال تمديد العهدة الرابعة، أو الإستخلاف والإستقالة الفورية وتفعيل المادة 102 التي تنص على شغور منصب الرئيس في إطار المادة 7 و8 التي تنص على أن الشعب مصدر للسلطات.

2- محاربة الفساد: من أهم المطالب التي رفعها الحراك، مكافحة الفساد وخاصة رجال الأعمال المقربين من الجناح الرئاسي، وذلك عن طريق تفعيل دور القضاء.

3- مدنية الدولة: الدولة الجزائرية منذ الإستقلال لم تكن أبدا مدنية بل كانت عسكرية، فحكم العسكر المستتر وراء بما يسمى مدنية الدولة أفرز تخلفا سياسيا وإجتماعيا، وعليه فالدولة المستقبلية يجب أن تكون مدنية بالفعل والقول لا بالشعار.[4]

---

[1] عائشة دويدي، **مرجع سابق**، ص.838.

[2] أميرة أحمد حرزولي، **الأزمة السياسية في الجزائر: تعقيدات الداخل وتحديات الخارج**، تم التصفح في 2020/09/21. https://democraticac.de/?p=60134

[3] فاطمة سايح، **مرجع سابق**، ص.36.

[4] عبد القادر بوعرفة، **مرجع سابق**، ص10.

4-إقامة دولة الحق والقانون: التي تكرس فيها حقوق المواطنة والتوزيع العادل للثروة ويفتح فيها باب الحريات لينفذ الشعب إلى مركز السلطة من خلال الصندوق وخياراته، فتبنى الدولة على أساس مقومات حديثة، ولا تبنى على الشرعية الثورية التي كانت غطاء للإستبداد، وحرمان أجيال ما بعد الإستقلال من ممارسة حقها السياسي.

ثالثا – حراك 22 فيفري وسياق الحراك العربي:

يعتبر حراك 22 فيفري معادلة متقدمة على الحراك العربي (الربيع العربي) لأنه ولد من تجربة(الألم) وليس أنيا بل هو عبارة عن سلسلة من التراكمات إنطلاقا من قهر المستعمر إلى سنوات التسعينات مرورا بالنضال الحراكي السياسي والثقافي، والإجتماعي، والإقتصادي وصولا آلي إخفاقات الحراك العربي، ورغم ان التجربة الجزائرية رائدة في العالم العربي منذ أحداث 5 أكتوبر 1988 ولكنها لم تقرأ جيدا عربيا، ولم يستفد منها. على العكس إستفاد حراك 22 فيفري من أخطاء الحراك العربي وعمل على عدم تكرارها، وبالرغم من أن حراك 22 فيفري يتقاطع مع الحراك العربي في عدة خصائص كإستخدام المظاهرات ومواقع التواصل الإجتماعي الا أنه هناك نقاط إفتراق في خصائص أخرى ومنها:

– فمنذ البداية سميت المظاهرات في الجزائر حراكا من قبل المتظاهرين أو النظام على عكس دول الحراك العربي الذي سمته ثورة.[1]

– حمل حراك 22فيفري مطلبا واحدا رئيسيا في بدايته وهو سحب ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في حين قامت معظم المظاهرات في دول الحراك العربي على مطلب إسقاط النظام

– بدأ حراك 22 فيفري مجتمعيا بعيدا عن التأطير حيث تم رفض معظم الأحزاب السياسية المشاركة في التظاهرات على عكس مظاهرات الحراك العربي التي كانت تضم العديد من الأحزاب.

– انطلق حراك 22 فيفري أفقيا يسير دون رموز معروفة يمكنها التفاوض بإسمه على عكس الحراك العربي الذي كان تحت تأطير تنسيقات الثورة.

[1] محمد أبو بكر، **7 أسباب تجعل حراك الجزائر إستثناء**، تم التصفح في2020/09/21.
https://www.hafryat.com/ar/blog

– انتزع حراك 22 فيفري إعتراف كل أطياف العمل السياسي في الجزائر فيما بقيت الأحزاب الحاكمة في دول الحراك العربي تدافع عن خيارات الانظمة لآخر لحظة.

– السلمية المتبادل في حراك 22 فيفري بين المتظاهرين ورجال الأمن عكس الحراك العربي الذي بدأ سلميا وإنتهى دمويا.

المطلب الرابع: موقف الأطراف الداخلية والخارجية من حراك 22 فيفري.

منذ إنطلاق حراك22 فيفري هناك فواعل داخلية وخارجيةّ أثرت عليه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، من خلال مواقفها أو الإنخراط فيه، لترسم حدود إستمراريته وتراجعه.

أولا – موقف الأطراف الداخلية:

1– **موقف الرئاسة من الحراك:** مر تعامل النظام مع الحراك بثلاث مراحل وهي:

– **مرحلة توظيف الأدوات:** إستخدم النظام القنوات الإعلامية من خلال منع تغطية الحراك، وطال هذا المنع بعض القنوات الخاصة على الأقل في اليوم الأول للحراك، وكذلك أمر أئمة المساجد من التحذير والخروج يوم 22 فيفري والتذكير بمكتسبات الأمن والإستقرار، وتوظيف خطاب قيادة الأركان يوم 26 فيفري الذي وصف المحتجين ب (المغرر بهم)، لكن النظام إستنفذ عمر هذه الأدوات بسبب إستخدامها لمدة عقدين من عهدة بوتفليقة.

– **مرحلة الإعتراف بشرعية الحراك:** بعدما استيقن النظام أن الحراك لن يتراجع، قرر الذهاب لإحتوائه بشكل مباشر، عن طريق الإشادة والدعوة للإلتحاق به.[1]

– **مرحلة الإحتواء:** في محاولة لإمتصاص غضب المتظاهرين الذي إزدادت حدته مع إقتراب موعد فصل المجلس الدستوري في ملفات الترشح أعلن الرئيس يوم 11 مارس عن مجموعة من القرارات وهي:

* سحب الترشح للعهدة الخامسة، وتأجيل الانتخابات التي كانت مقررة في 18 أفريل.

* تنظيم ندوة وطنية تضم جميع الفعاليات تكون مهمتها إقتراح إصلاحات سياسية عميقة بما فيها دستور جديد.

[1] نور الدين بكيس، الحراك الشعبي الجزائري، **مرجع سابق**، ص.84.

* تنظيم إنتخابات رئاسية تشرف عليها لجنة إنتخابية وطنية مستقلة

* تشكيل حكومة تضم كفاءات وطنية تدعمها الندوة الوطنية.[1]

ولكن العرض الذي قدمه بوتفليقة يضعفه من جهة، ويحمل في طياته أسباب إستمرار الحراك من جهة أخرى، ولقد جاء الرفض لعدة إعتبارات وهي:

* التعهد بالتخلي عن العهدة الخامسة لكنه تمسك بالبقاء في الحكم بعد نهاية العهدة الرابعة دون سند دستوري[2]، ولمدة غير محددة، فلا فرق بين التخلي على العهدة الخامسة والتمديد اللامحدود للرابعة.

* سبق للرئيس أن وعد بعد 2011 بإصلاحات واسعة تتم في ظل مشاورات وتوافق ولكن هذه الدعوة لم تتم.

* قام الرئيس بتعيين وزير الداخلية الأسبق نور الدين بدوي وزيرا أول، وهو الذي أشرف على الانتخابات المحلية والتشريعية 2017، وهي انتخابات شهدت بعض التجاوزات، كالتزوير يضاف إلى ذلك الطريقة التي واجهت به قوات الداخلية مظاهرات الأطباء المقيمين.[3]

2- موقف القوى والأحزاب السياسية:

- **موقف أحزاب الموالاة:** لقد سجلت منذ الأسبوع الأول إستقالات في صفوف أعضاء اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني، وتواصلت الإنشقاقات داخل الحزب تصاعديا مع إشتداد نسق المظاهرات التي كثيرا ما ترفع شعارات طرد الجبهة من المشهد السياسي الجزائري.

وأعلن أعضاء اللجنة المركزية في 25 مارس 2019 عن تبرئهم من المنسق العام للحزب معاذ بوشارب[4]، وقد تفاعلت القيادات الوسطى والعليا في الحزب إيجابيا مع الحراك،

[1] عبد القادر بوعرفة، **مرجع سابق**، ص.9.

[2] محمد سبيطلي، **مرجع سابق**، ص.26.

[3] لويزة آيت حمادوش، **مرجع سابق**، ص.5.

[4] رياض الصيداوي، نهاية زمن بوتفليقة، **مرجع سابق**، ص.93.

وقد قال الناطق الجديد باسم الحزب حسين خلدون لا أحد يستطيع أن يسبقنا للوقوف إلى جانب الشعب في حراكه، وللأسف الذين قادوا (الأفلان) أوصلوه لدرجة أصبح ينظر إليه بعين الريبة.[1]

أما حزب التجمع الوطني الديمقراطي فقد كان رئيسه أحمد أويحيى يقود الحكومة عند إنطلاق الحراك والذي كان يدعم العهدة الخامسة بقوة، ومثلت تصريحاته إستفزاز لمشاعر كثير من الجزائريين، وهكذا إتجه حزب التجمع الوطني الديمقراطي بعد إستقالة رئيسه من الحكومة إلى الإلتحاق بالحراك، إذا طالب أويحيى أن تتم الإستجابة لكل مطالب الشارع الغاضب.[2]

- **أحزاب المعارضة:** ومع إنطلاق حراك 22 فيفري الذي أصر على رفض الإيديولوجيات والتأطير السياسي، مما أدى إلى حرمان أحزاب المعارضة من القدرة على إحتواء الحراك وقيادته، كذلك لم يكن أمام هذه الأحزاب سوى تأييد الحراك والثناء على سلميته ومشروعية مطالبه ودعوة مناضليها إلى الإنخراط فيه بقوة ولقد كانت جماهيرية الحراك العابرة للأحزاب والرافضة للتأطير سر قوته في المرحلة الأولى، ولكنها ما لبثت أن تحولت إلى شعبوية رافضة للنخب السياسية، وهنا تكرر النخب خطأها في التأخر والتردد في الإنضمام للحراك كما حصل في الثورة التحريرية، أما بالنسبة للحراك في حالة غياب النخب تصبح هناك نزعة قابلة للإستغلال من جانب قوى غير ديمقراطية، فلا يمكن بناء ديمقراطية من دون نخب سياسية تمثل مواقف ومصالح مختلفة.[3]

ولقد بين حراك 22 فيفري أن الجزائر تفتقد إلى عنصرين أساسين وهما النظام السياسي النابع من القاعدة الجماهرية، والمعارضة السياسية المؤسسة على ثقافة التعددية وذات العمل الراسخ في الجزائر العميقة.[4]

---

[1] مختار بوروينة، **الجزائر: جبهة التحرير تتمسك بتعهدات بوتفليقة وتدعم الحراك**، تم التصفح في 2020/09/22.
https://www.omandaily.om/?p=684740

[2] محمد سبيطلي، **مرجع سابق**، ص.11.

[3] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **مرجع سابق**، ص ص. 12،13.

[4] عمر أزراج، **يوميات الحراك: نحو تحرير الجزائر من النظام الدكتاتوري**، (الجزائر: دار خيال للنشر والترجمة، 2019)، ص.68.

– **المجتمع المدني:** إن المجتمع المدني في الجزائر منذ الإستقلال وفلسفته القائمة على التبعية والمساندة المطلقة للسلطة، بهدف الإستفادة من عائدات الريع، ولكن في السنوات الأخيرة شهد المجتمع المدني ديناميكية مرتبطة بسياقات إقليمية[1]، ورغم ذلك فقد إنخرط كثيرا من التنظيمات للدعوة للعهدة الخامسة وفق مقاربة التعاضدية المستبد في القلب وحوله أقليا متساندة.

كان للنقابات المستقلة دورا مهما في سنة 2014 من خلال تنسيقية الإنتقال الديمقراطي التي تمكنت من الاتفاق على وثيقة مزفران التي قدمت تصورا لدخول في مرحلة إنتقال سياسي توافقي وعرف دور النقابات حضورا واضحا مع بداية الحراك من خلال مسيرات منفردة للمعلمين والقضاة والمحامين، كما إنظم للحراك المنظمة الوطنية للمجاهدين وجمعية العلماء المسلمين.

ثانيا – موقف القوى الدولية والإقليمية من حراك 22 فيفري:

1– موقف القوى الدولية.

– **موقف فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية:** لقد عملت كل من فرنسا والولايات المتحدة على زيادة نفوذها في الجزائر، وقد إستطاع عبد العزيز بوتفليقة التحالف مع هذا الثنائي والسيطرة على الرئاسة وإبعاد الفريق محمد مدين، ولقد سبق أن أنقذ بوتفليقة المسار المهني لأحمد قايد صالح قائد الأركان من لواءات أخرين نافذين كانوا يريدون إبعاده من المؤسسة العسكرية وهكذا صارت الرئاسة مسيطرة على القرار السياسي بشكل شبه كلي بدعم فرنسي –أمريكي.[2]

وتمثلت العلاقات الجزائرية مع فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في وجود العديد من الشركات في الجزائر، مع علاقات تجارية واسعة، وتمثل صادرات الجزائر إلى الولايات المتحدة 24% من صادرات البلاد، وتعتبر فرنسا هي ثاني أكبر مصدر للجزائر بحوالي 10%، إضافة إلى العلاقات الثقافية ووجود جالية جزائرية تقدر بمليوني جزائري.[3]

[1] عمراني كربوسة، "المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن"، **مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية**، ع.16، (سبتمبر 2014)، ص.164.

[2] جلال خشيب، **صدام الإرادات: التقاطعات المحلية والدولية في حراك الجزائر**، (تركيا: المركز المصري للدراسات، 2019)، ص.28.

[3] فريق الأزمات العربي، **مرجع سابق**، ص.12.

وعمل التحالف السابق على دعم الأذرع المالية لتكون سند للرئاسة من أجل تثبيت سلطتها وتم تأطير ذلك من خلال منتدى رؤساء المؤسسات الجزائرية بقيادة علي حداد، والعلاقة بين الطرفين واضحة من خلال ما يلي:

– محاولة الوزير الأول عبد المجيد تبون (المحسوب على أحمد قايد صالح) البدء في إجراءات صارمة تمس بمصالح الأذرع المالية فتم عزله بعد شهرين من تعيينه.

– شخصيات أدت دورا وظيفيا كالمدير السابق لمجمع سونطراك شكيب خليل الذي اتهم بإختلاسات كبرى، وقد أوردت صحف وطنية أن الرجل يحمل جنسية أمريكية، وكذلك عبد المؤمن ولد قدور الذي سجن سابقا بتهمة الفساد وكذا التخابر مع جهات أجنبية (التهم وجهتها إليه المخابرات الجزائرية)، والمقصود بالجهات الأجنبية الولايات المتحدة الأمريكية، ليعود الرجل ويعين سنة 2017 على رأس سونطراك.[1]

– وكذلك استخدام السلطة لشخصيات كالأخضر الإبراهيمي ورمطان لعمامرة وهما أقرب للنفوذ الأمريكي–الفرنسي، مع إحتفاظهما بعلاقات متوازنة مع روسيا، وما يهم الولايات المتحدة الأمريكية في علاقاتها مع الجزائر هو الحفاظ على مصالحها النفطية وتحييد الدور الروسي، ومع بداية الحراك دعت الولايات المتحدة إلى إحترام حق التظاهر، ودعم الشعب الجزائري وحقه في التجمع السلمي.[2]

وساد نوع من التخوف الموقف الفرنسي والأوربي بصفة عامة من حراك 22 فيفري على خلفيات تتعلق بموجات الهجرة الغير شرعية في حالة تطورت الأمور في الجزائر بشكل سلبي.

ولقد تمظهر الموقف الفرنسي تجاه الحراك حين دعا الرئيس الفرنسي إلى فترة إنتقالية معقولة إلى جانب إظهار الدعم لمواقف عبد العزيز بوتفليقة، لكن وزير الخارجية سارع لاحقا لإستدراك الموقف قائلا إن بلاده تتابع بكثب الإحتجاجات المناهضة للحكومة في الجزائر.[3]

---

[1] جلال خشيب، **مرجع سابق**، ص ص. 30،31.

[2] محمد المنشاوي، **أحداث الجزائر في دائرة الإهتمامات الأمريكية**، تم التصفح في 2020/09/22.
https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/4/4/

[3] موقع الجزيرة، **ماكرون يدعو لفترة إنتقالية معقولة في الجزائر**، تم التصفح في 2020/09/23.
https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/3/12

ويعتبر رفع علم (الحركة من أجل تقرير مصير القبائل)، المعروفة (بالماك) وهو نفوذ لفرنسا داخل الحراك، ولقد رفض الحراك وجود (الماك) وكذلك التدخل الفرنسي.

– **موقف روسيا والصين:** إن المؤسسة العسكرية الجزائرية هي الجناح المعبر عن مصالح روسيا والصين ومن مصالح الأخيرين أن ينتصر جناح المؤسسة العسكرية، إذ يمثل السلاح الروسي 75% من السلاح الجزائري، وتستحوذ الجزائر على 52% من السلاح الروسي في إفريقيا حيث صارت المؤسسة العسكرية الجزائرية روسية النزعة والذهنية والتسليح.

ومنذ سنة 2014 أصبحت الصين المستثمر الأول في الجزائر، وتمثلت صادرات الصين حوالي 18% من واردات الجزائر، وهناك سبعون ألف صيني يعملون في الجزائر.

ومع تطورات حراك 22 فيفري ولد تخوف عند كل من روسيا والصين بأن تتضرر مصالحهما العسكرية والإقتصادية، خاصة إذا ما أسفر صراع الأجنحة داخل النظام على إنتصار جناح الذي تدعمه الولايات المتحدة خصوصا على إعتبار أن حدود النفوذ الفرنسي في الجزائر اليوم في حالة تأكل غير مسبوق وقد عبر البلدان عن موقفهما تجاه حراك 22 فيفري بلغة حذرة ومتوازنة موضحين قلقهما تجاه ما يحدث في الجزائر.

ويدرك النظام الجزائري بجميع أجنحته أهمية الحفاظ على علاقات إستراتيجية مع روسيا والصين وفي هذا الصدد يمكن قراءة زيارة كل من رمطان لعمامرة والأخضر الإبراهيمي لروسيا والصين في إحدى جوانبها بأن مصالحهما لن تتزعزع لصالح قوى دولية متنامية داخل الجزائر كالولايات المتحدة، وتعبر الزيارة من جهة ثانية على تمكن المؤسسة العسكرية من فرض وجودها على طاولة الصراع والمفاوضات بين أجنحة النظام.[1]

وقد إلتزمت معظم الأطراف الدولية الصمت والنأي بالنفس عن إتخاذ مواقف حاسمة وواضحة بالنسبة لحراك 22 فيفري بسبب غياب الرؤية والتوقعات، ولم يصدر عن هيئة الأمم المتحدة أي موقف.

2– موقف الأطراف الإقليمية: إن البعد الإقليمي لحراك 22 فيفري أخذ منحى أمني بسبب طول الحدود الجزائرية التي تتجاوز ستة آلاف كيلومتر، وتستشعر دول الجوار الخطر

[1] جلال خشيب، **مرجع سابق**، ص ص. 36،37.

نتيجة القوة البشرية والإقتصادية والعسكرية التي تمتلكها الجزائر، فيما قد يشكل تهديدا لهذه الدول، إذا إندفعت الأزمة في الجزائر نحو مزيد من التوتر.

ولقد ظهر الموقف التونسي من خلال الرئيس الباجي قايد السبسي أن ما يحدث في الجزائر هو خاص بالشعب الجزائري، أما بالنسبة للمغرب فقد إلتزم في مواقفه مبدأ الحياد وعدم التدخل في شؤون الجزائر.

أما الموقف الخليجي هناك مؤشرات من خلال التغطية الإعلامية لقنواتها الرئيسية لحراك 22 فيفري، والتي تبدو مختلفة عن التغطية الإعلامية التي رافقت الحراك العربي وكانت معادية له، في مقابل الإعلام القطري الذي كان متحمسا للحراك العربي، وأصبح حذرا في حراك 22 فيفري، وهناك قراءتان لهذا الموقف:

– **القراءة الأولى:** ولقد كانت لرئيس الأركان أحمد قايد صالح مع بداية الحراك زياراة إلى الإمارات وقطر، ويبدو أن قيادة الأركان تمكنت من إقناع هذه الدول، بالإمتناع على ممارسة دور سلبي في حراك 22 فيفري، مقابل الحصول على إستثمارات إقتصادية كبيرة في الجزائر.

– **القراءة الثانية:** أن كل من عبد العزيز بوتفليقة وقيادة الأركان تربطهما علاقات جيدة خاصة مع دول الإمارات الأول منذ الثمانينات، والثاني من خلال المركب الصناعي الإماراتي الموجود بالجزائر[1]. وتعلم دولة الإمارات أن هناك تحالف بين جناحي الرئاسة والأركان ولكنه هش يخضع لمصالح كل طرف ولتوازنات دولية، ومهما كانت نتيجة التوافق أو الصراع فهو لصالح دولة الإمارات، لذلك لم تبد العداء العلني للحراك 22 فيفري.

أما تركيا فقد إلتزمت مبدأ الحياد على ما يحدث، وتغطي قنواتها الرسمية الحراك بتحفظ، وقد إلتزمت المنظمات الإقليمية مثل الجامعة العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومنظمة الوحدة الإفريقية الصمت نحو الأزمة الجزائرية ولم تقدم أي مبادرات.

وإستنادا على ما سبق نجد أن ما يحدث في الجزائر ليس شأنا داخليا محضا، فهو يتقاطع مع إستراتيجيات خارجية متضاربة المصالح لها تأثير بدرجة متفاوتة على مسار الحراك والتغيير في الجزائر.

[1] بلال دردور، **هذه كواليس دعم الإمارات لنظام بوتفليقة ضد الحراك**، تم التصفح في 2020/09/23.
http://sahafaty.net/news12190660.htm

المبحث الثاني: مقاربة المؤسسة العسكرية الجزائرية في حل الأزمة.

مع إنطلاق حراك 22 فيفري، أعيد إنتاج الصراع داخل أجنحة النظام بشكل أكثر حدة، أدى إلى إسترجاع المؤسسة العسكرية لزمام المبادرة وإنهاء مرحلة بوتفليقة، لتلعب بعد ذلك دور غير مباشر في إدارة الأزمة الجزائرية وصولا إلى الانتخابات الرئاسية.

المطلب الأول: موقف المؤسسة العسكرية الجزائرية من حراك 22 فيفري.

إن حراك 22 فيفري فاجئ المؤسسة العسكرية، ولم تكن جاهزة للتعاطي معه بدليل الإرتباك الذي ساد موقفها المتضمن في خطابات قائد الأركان أحمد قايد صالح، ولقد تطور موقف المؤسسة العسكرية تصاعديا وفق عدة عوامل غيرت قاعدة التعامل مع الحراك.

يعتمد قادة الجيوش على أربعة مجالات منفصلة من المدخلات أثناء عملية إتخاذهم قرار تعاملهم مع حراك سياسي، وهذه المجالات بالترتيب التنازلي وهي: المؤسسة العسكرية، الدولة، المجتمع، البيئة الخارجية.[1]

إذ يجب على قادة المؤسسة العسكرية النظر في الصفات التي تشكل المؤسسة العسكرية وكل التفاصيل المتعلقة بها، والمجال الثاني الذي تتأثر به عملية صناعة القرار داخل المؤسسة العسكرية هو الدولة، من حيث علاقتها بالمؤسسة العسكرية، وطبيعة نظام الحكم وتاريخه وأوامر السياسيين للقادة العسكريين خلال الحراك، والمجال الثالث الذي يهم صناع القرار داخل المؤسسة العسكرية هو نطاق المجتمع، وعلى وجه الخصوص علاقة المجتمع بالمؤسسة العسكرية، والخصائص الرئيسية للمتظاهرين، وأخيرا يتأثر قرار المؤسسة العسكرية بالوضع الدولي والذي يشمل قضايا مثل التهديد بالتدخل في البلاد، أو العلاقات مع الدولة المانحة وخاصة التي تقدم المساعدات العسكرية.

هذه المجالات الأربعة مرتبطة ببعض، وغالبا ما تتأثر فيما بينها، وأن هذه المجالات هي الأكثر أهمية في تحديد كيف تتعامل المؤسسة العسكرية مع الحراك، ولكن رغم ذلك هناك نقطتين أساسيتين وهما:

---

[1] زولتان باراني، **كيف تستجيب الجيوش للثورات؟ ولماذا؟**، ترجمة: عبد الرحمان عياش، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط.1، 2017)، ص ص.51،52.

– القدرة على معرفة المعلومات اللازمة للوصول إلى إستنتاج صحيح بمعنى مصداقية المعلومات المتاحة للمحللين، فمصادر هذه المعلومات هي المؤسسة العسكرية نفسها، والتي غالبا ما تعمل على حجب عدد من المعلومات الهامة[1]، بالإضافة إلى الأضرار التي قد تقع عليهم بسبب ذلك، وعليه فإن أغلب المعلومات المتاحة قد لا تكون ذات مصداقية كبيرة، إلا أن هذا لا يمنع محاولة البناء على المعلومات المتاحة من أجل الوصول إلى توقعات أقرب إلى الصواب، بدل من الإعتماد على التخمين.

– عامل الوقت فكلما إقتربنا من وقت الحدث كلما أمكننا بصورة أفضل من التنبؤ بردة فعل قادة المؤسسة العسكرية على الحراك وكيفية تعاملهم معه، فكلما مر الوقت إتضحت الصورة أكثر وتحولت المتغيرات التي تؤثر على قراراتهم إلى حقائق، وأن عامل الوقت يؤثر كثيرا على هذا القرار، فقرار المؤسسة العسكرية قبل بدء الحراك يختلف عن قرارها بعد بدئه، حيث سيكون حجم المعلومات المتاحة وقتها مختلف، وأيضا التفاعل بين العوامل سيأخذ شكلا آخر عند بدء الحراك فإنه سيكون من السهل جدا توقع ردة فعل المؤسسة العسكرية بعد إتضاح الصورة كاملة وإتخاذ التفاعلات شكل محدد ووضوح المعلومات المطلوبة.[2]

وخلال دراستنا سنستخدم المجالات وأهم العوامل ونسقطها على ما حدث في حراك 22 فيفري بالجزائر، وذلك من أجل الوصول إلى تصور قريب من الواقع عن شكل إستجابة المؤسسة العسكرية الجزائرية للحراك 22 فيفري، وليست الدراسة هنا تنبؤية، لأن الإستجابة للحراك قد وقعت خلال الأسابيع الستة الأولى للحراك ولكن الدراسة تأتي تحليلية لفهم الأسباب التي أدت بالمؤسسة العسكرية لأخذ هذا الموقف.

أولا – العوامل العسكرية:

تعتبر المؤسسة العسكرية الجزائرية من أقوى الجيوش في المنطقة، وهي مؤسسة متماسكة لعدم وجود إنقسامات عرقية أو مذهبية أو دينية، وعدم وجود إنقسامات بين أفرع المؤسسة

[1] أحمد محسن، **كيف يستجيب الجيش المصري للثورة القادمة؟**، (تركيا: المعهد المصري للدراسات، 2018)، ص.3.

[2] **المكان نفسه،**

المختلفة، وعدم وجود إنقسامات جيلية واضحة، كما كان موجود قبل سنة 2004 بعد عزل وتقاعد ضباط جيل الثورة، والضباط الفارين من الجيش الفرنسي.[1]

وهنا لابد من الإشارة إلى التحولات التي وقعت داخل المؤسسة العسكرية بعد سنة 2002 بسبب عدة عوامل أهمها بدء الإحترافية، وأزمة التسعينات التي وضعت المؤسسة كطرف في الحرب الأهلية ودفع الجنود تكلفة عالية، فلا يعتقد أن القيادات الحالية تقبل بإعادة تلك التجربة، بالإضافة فإن القيادات المتورطة في التسعينات قد أزيحوا نهائيا، ولقد ذكر الأمين العام لحزب جبهة التحرير عمار سعيداني أنه هناك لوبي من الضباط داخل المؤسسة العسكرية والمناضلين والمجاهدين يخدم مصالح فرنسا في الجزائر[2]، ولقد إستطاع بوتفليقة تفكيك هذه الشبكة من اللواءات بطريقة ناعمة من أجل تثبيت حكمه.

فاليوم نتحدث عن الفئة الثالثة داخل المؤسسة العسكرية التي تكونت في أكاديميات شرشال فهي تسيطر على كل مفاصل المؤسسة العسكرية مع وجود قيادة من جيل الثورة تمثلت في قائد الأركان أحمد قايد صالح.

أما عملية إتخاذ القرار داخل المؤسسة العسكرية فهي أفقية وغير عمودية، بعد قيادة هواري بومدين، ولأسباب تاريخية لم تتخلص المؤسسة العسكرية من هذا النوع من القيادة الأفقية التي تحكم خياراتها الكبرى، وهو ما يفسر غياب الإنقلابات في داخلها، وأوضح مثال على التماسك داخل المؤسسة العسكرية في إتجاه القرار هو العدد الكبير من الضباط الذي أرغم الشاذلي بن جديد على الإستقالة سنة 1992، والدليل على هذه الأفقية الجماعية في إتخاذ القرار ما صرح به وزير الدفاع السابق خالد نزار عندما قال إنه لم يخرج من المؤسسة العسكرية بسبب المرض وإنما لأسباب سياسية، هذا دليل على أنه لم يكن قائد المؤسسة القوي الوحيد كما أعتقد الكثيرين في النصف الأول من التسعينات.[3]

---

[1] رياض الصيداوي، نهاية زمن بوتفليقة، **مرجع سابق**، ص.141.

[2] زكريا حبيبي، **بوتفليقة نجح في حزب فرنسا في الجزائر**، تم التصفح في، 2020/09/25.
https://www.aljazairalyoum.com

[3] رياض الصيداوي، نهاية زمن بوتفليقة، **مرجع سابق**، ص ص.142،141.

كما أن من أهم الأسباب التي تجعل المؤسسة العسكرية متماسكة هو الترقية الاجتماعية الموجودة داخل المؤسسة حيث يحصل الضباط والجنود على إمتيازات مادية وإدارية تجعلهم الفئة الأكثر حظ.

وقد تحولت المؤسسة العسكرية إلى مؤسسة للترقية الاجتماعية، فإن كانت الأسر الجزائرية في السابق تحث أبنائها منذ الصغر للإنضمام للمؤسسة، فهو لضمان حماية الأسرة في ظل غياب مؤسسات حقيقية، أما اليوم فيلاحظ إنضمام الشباب بمحض إرادته، وأحيانا ضد إرادة الأسرة للمؤسسة لاقتناعهم بتحقيق مستقبل وترقية إجتماعية أفضل، وبالتالي إنتقلنا من مرحلة الإحتماء بالمؤسسة العسكرية إلى مرحلة إستعمال المؤسسة العسكرية للترقية، فتكونت طبقة وسطى كبيرة من التكنوقراط التي لا تتدخل في السياسة، فالمؤسسة العسكرية اليوم أكثر قابلية لتحول إلى مؤسسة من مؤسسات الدولة وليس فوقها، ولكن الأمر يحتاج إلى وقت في ظل غياب مؤسسات فاعلة في المجتمع.[1]

وقد أثير موضوع إحترافية المؤسسة العسكرية الجزائرية، وخاصة من ناحية صيانة معداتها فهي غير جيدة، ولقد تكرر سقوط الطائرات العسكرية وآخرها سقوط طائرة من نوع (سوخوي 30) في أم البواقي أدى لقتل ضابطين في 2020/01/28.[2]

ورغم أن المؤسسة العسكرية في العقدين الأخيرين عانت نوع من الصراع بداخلها وخاصة ما بين (2002-2004) و(2013-2015)، ولكن كانت في إطار عقلاني مكن من سيطرة قيادة الأركان على المؤسسة العسكرية بالتحالف مع الرئاسة كما سبق الذكر.

فبالنسبة للعوامل العسكرية نجد أن المؤسسة العسكرية الجزائرية متماسكة، وهي ليست مؤسسة جهوية، بل تحوي كل الجزائريين من كافة المناطق، مع وجود مؤشر واحد ضعيف هو الصراع الجيلي داخل المؤسسة ولكن بصفة أقل عما كان عنه سنة 2004.

وقد برهنت المؤسسة العسكرية الجزائرية على تماسكها في طريقة إتخاذ القرارت الكبرى في ظل حراك 22 فيفري المطالب بعدم ترشح عبد العزيز بوتفليقة لعهدة خامسة، ففي يوم 2 أفريل

---

[1] نور الدين بكيس، الحراك الشعبي الجزائري، **مرجع سابق**، ص.118.

[2] موقع الجزيرة، **سقوط طائرة مقاتلة بالجزائر والرئيس يعزي عائلتي الطيارين**، تم التصفح في، 2020/09/25.
https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/1/28

2019 أجتمع الفريق أحمد قايد صالح مع قادة القوات البحرية والجوية وقادة النواحي العسكرية، والأمين العام لوزارة الدفاع الوطني، وقائد الدرك الوطني، وقائد الحرس الجمهوري الفريق بن علي بن علي (المحسوب تقليديا على جناح الرئاسة)، في مقر هيئة الأركان ليحسموا أمر بوتفليقة، وهو الاجتماع الذي يندرج ضمن متابعة التطورات المرتبطة بالاقتراح الذي تقدمت به قيادة الأركان من أجل تفعيل المواد 7، و8، و102 من الدستور ليصدر بعد ذلك بيانا شديد اللهجة.[1]

ثانيا – العوامل المتعلقة بالدولة:

يمكن توقع مساندة المؤسسة العسكرية للنظام في حال إذا ما واجه مظاهرات شعبية، إذا كان النظام قد تعامل مع المؤسسة العسكرية بشكل جيد في الماضي، والنظام الجزائري يهتم بالوضع المادي ورفاهية أفراد المؤسسة العسكرية، حيث قام برفع أجور الضباط بصورة دورية، بالإضافة إلى الميزانية المخصصة للإنفاق العسكري الذي بلغت سنة 2015 حوالي 14.8% من الإنفاق الحكومي، أي ما يعادل 10.4 مليار دولار.[2]

وقد وجهت أوامر للمؤسسة العسكرية من طرف الرئاسة بتوجيه خطاب شديد اللهجة للمتظاهرين بعد إنطلاق حراك 22 فيفري، وخلال لقاء نائب وزير الدفاع قائد الأركان أحمد قايد صالح بمسؤولي وحدات عسكرية بمدينة تمنراست يوم الثلاثاء 26 فيفري2019، بعث رسالة للمتظاهرين وقال فيها: "أن دعوات الخروج للشارع والنداءات المشبوهة ظاهرها التغني بالديمقراطية، وباطنها جر هؤلاء المغرر بهم إلى مسالك غير آمنة"، وحذر من دعاة " التغيير والإصلاح" موضحا أن الجيش وبحكم المهام الدستورية المخولة له يعتبر " كل من يدعوا للعنف بأي طريقة كانت وتحت أي مبرر وفي أي ظرف هو إنسان يتجاهل رغبة الشعب الجزائري في العيش في كنف الأمن".[3]

---

[1] موقع جريدة الخبر الإلكترونية، **بيان شديد اللهجة لقيادة الأركان**، تم التصفح في، 2020/09/25.
https://www.elkhabar.com/press/article/152341

[2] على خازن، **تأثير الإنفاق العسكري على التنمية: دراسة حالة الجزائر(1990–2015)**، مذكرة لنيل شهادة ماستر غير منشورة، (جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016)، ص.56.

[3] منية غانمي، **الجزائر: قائد الجيش يتوعد ووزارة الدفاع تسحب التهديد**، تم التصفح في، 2020/09/23.
https://www.alarabiya.net/ar/north-africa/2019/02/26

ويعتبر هذا أول موقف من المؤسسة العسكرية وردا على المظاهرات التي خرجت في 22 فيفري في خطوة أعتبرت إنحياز واضح من المؤسسة العسكرية، ومباركة لخيار الإستمرارية وذلك بالتهديد عن طريق إستخدام القوة ضد المتظاهرين.

وجاء أيضا هذا الخطاب ليغلق الباب أمام إحتمال تراجع بوتفليقة عن الترشح لولاية خامسة، وإستجابة لرغبة المتظاهرين، ولكن بعد ذلك مباشرة قامت وزارة الدفاع بسحب مقطع التهديد من خطاب أخمد قايد صالح من مواقع القنوات الرسمية والخاصة.

وضمن هذا الإطار أكد وزير الدفاع السابق خالد نزار، أن السعيد بوتفليقة كان مستعدا حتى نهاية شهر مارس 2019 للقيام بأي شيء من أجل التمسك بالسلطة بما في ذلك إدخال البلاد في حالة طوارئ، وهنا نتساءل هل تم الإتصال بين الرئاسة وقيادة الأركان بخصوص هذه الأوامر؟، وهناك إحتمالين في تفسير هذه المسألة:

* عدم توجيه الرئاسة أوامر لقيادة الأركان بذلك.

* رفض قيادة الأركان إعلان حالة الطوارئ وتطبيق هذه الأوامر.

أما المحادثة الثانية بين نزار والسعيد بوتفليقة فكانت يوم 30 مارس 2019، وأخبر السعيد أن إقالة قائد الأركان قد حانت وخاصة بعد اجتماعه مع قيادات المؤسسة العسكرية[1]، وهذه الخطوة خطيرة في هذا الوضع المضطرب للبلاد فيمكن أن تؤدي إلى زعزعت المؤسسة العسكرية.

وقد نفت وزارة الدفاع صحة الأنباء المتداولة عبر شبكات التواصل الاجتماعي عن إقالة قائد الأركان من منصبه وتعيين اللواء سعيد باي محله.[2]

ومن جهة أخرى هناك نقطة مهمة تتمثل في إستياء كثير من النخب العسكرية بسبب:

- ✓ تراجع صحة الرئيس وعدم قدرته على أداء مهامه الدستورية.
- ✓ الطريقة التي تسيير بها الدولة من طرف شقيق الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.
- ✓ تنامي دور أصحاب المال داخل الدولة في مقابل تراجع أدوار المؤسسة العسكرية.

[1] قوي بوحنية، **مرجع سابق**، ص ص.4،5.

[2] موقع الجزيرة، **الجزائر: وزارة الدفاع تنفي عزل قائد الجيش**، تم التصفح في، 2020/09/25.
https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/4/-2

ثالثا – العوامل المجتمعية:

إن حجم وتكوين والإمتداد الجغرافي المظاهرات وشعبيتها، لها دور في تغيير مواقف الجيوش[1]، وتعتبر ثورة المعلومات والإتصالات أحد العوامل التي ساهمت في إزاحة الخوف السياسي، وكسر الصمت الإعلامي في الجزائر، وقامت الوسائط الإعلامية بنقل الوقائع أول بأول، كما منح للحراك القدرة على التأثير في مواقف كثير من الأطراف وأنضمت له فتحول من حراك صغير نسبيا إلى حراك تصل أعداده بالملايين[2]، ولقد شملت المظاهرات كل أنحاء البلاد وجميع فئات المجتمع، ولقد إنتشر عند بداية الحراك شعار (الجيش والشعب، خاوة خاوة)، ويعني هذا الشعار أيها الجندي الذي قتلتني في مظاهرات 5 أكتوبر 1988، وكذلك بعد إلغاء المسار الإنتخابي في 1992، نحن جميعا إخوة، ونحن نمد أيدينا إليكم، وهنا يحاول المتظاهرين إجتذاب المؤسسة العسكرية من خلال مخاطبتها بشكل مباشر من أجل الإنحياز لمطالب الحراك.[3]

وفي المجتمع الجزائري الذي لا يحترم معظمه مؤسسات الدولة، فإن المؤسسة العسكرية تحتفظ بمكانة عالية إلى حد ما، رغم أنها عرضة للتقلب، فعلى سبيل المثال في إستطلاع للرأي (2012–2013) سجل أدنى مستوى من الثقة بنسبة 56% ليرتفع بعد ذلك في 2014 إلى 81%، وهذا الإرتفاع يعود لتجديد الثقة في المؤسسة القوية المستقرة عقب أحداث الحراك العربي، وفي إستطلاع للرأي لسنة 2016 كان 46% يثقون في الحكومة مقابل 76% يثقون في المؤسسة العسكرية، ويبدو جيدا أن الجزائريين يفرقون بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية.[4]

[1] زولتان باراني، **مرجع سابق**، ص.70.

[2] عائشة دويدي، **مرجع سابق**، ص.839.

[3] زولتان باراني، **مرجع سابق**، ص.70.

[4] دانا الكرد، "الجيش في الرأي العام بيانات من الجزائر والسودان"، **مجلة سياسات عربية**، ع.39، (جويلية، 2019)، ص.110.

ولقد أثر عامل حجم الحراك ومساحة إنتشاره على موقف المؤسسة العسكرية بحيث سرعان ما إستدرك قائد الأركان خطابه الأول بخطاب يقول فيه أن المؤسسة العسكرية تتقاسم مع الشعب نفس المبادئ والقيم.[1]

رابعا – العوامل الخارجية:

يلعب عدد من الفواعل الخارجية دور في تحديد قرار المؤسسة العسكرية تجاه الحراك، وإن إحتمالية إستخدام المؤسسة العسكرية للعنف ضد المتظاهرين وإمكانية التدخل الأجنبي المباشر هي طروحات غير واقعية لعدة إعتبارات إذا كان لصالحها أو لصالح المتظاهرين:

– العقيدة الوطنية للمؤسسة العسكرية الجزائرية لا تسمح بسقوط قطرة دم واحدة على خلاف القيادة التي كانت في التسعينات.

– الإستفادة من تجربة التسعينات وإستخدام الكل الأمني الذي أدخل البلاد في متاهات.

– سلوك المؤسسة العسكرية الرافض لتدخل حلف الناتو في ليبيا والعراق.

– تاريخ المؤسسة العسكرية الجزائرية كانت دائما تنظر بشكل سلبي للتدخل في شؤونها العسكرية.

– المؤسسة العسكرية الجزائرية كانت دائمة الإشادة بعدم وجود قواعد عسكرية على أراضيها، على غرار دول الخليج.[2]

– إذا ذهبت المؤسسة العسكرية إلى الحل الغير عقلاني وإنحازت للنظام، وقمعت المظاهرات، فهذا سيؤدي إلى ارتفاع حدة الأزمة التي ستكون ارتداداتها موجات قد تصل للملايين نحو أوروبا، ولذلك صانع القرار في أوروبا يضغط بقوة على الأطراف الفاعلة في الأزمة الجزائرية لخفض التصعيد وحلها بشكل سلمي.

[1] أميرة أحمد حرزولي، **مرجع سابق**.

[2] أحمد محسن، كيف يستجيب الجيش المصري للثورة القادمة؟، **مرجع سابق**، ص ص.18،19.

– رفع حراك 22 فيفري أثناء المسيرات شعارات ترفض التدخل الأجنبي بكل أشكاله وخاصة التدخل الفرنسي والإماراتي، لأن نماذج التدخل الخارجي أعادت كل من سوريا وليبيا إلى مرحلة ما قبل الدولة.[1]

أما فيما يخص الحفاظ على مسافة بين مجرى الأحداث في حراك 22 فيفري وفكرة تجنب التدخل الأجنبي فقد كانت مخرجات النظام السياسي كما يلي:

- ✓ القرار السياسي في الجزائر ذو طابع سيادي، وعملية إتخاذ القرار فهي تتم دون إشراك قوى أجنبية، ويتبلور هذا القرار في إطار التطورات الإقليمية والدولية.
- ✓ إدارة العلاقات مع القوى الفاعلة والمؤثرة، من خلال التطمين مع المحيط الإقليمي والدولي، وهذا يعطي أكثر حض لتحييد التدخل الأجنبي، وقد تمثل هذا في زيارة كل من رمطان لعمامرة ولخضر الإبراهيمي على التوالي لكل من روسيا والصين.
- ✓ الحفاظ على سلمية الحراك والتصدي لكل محاولات الإنحرافات، وهذا ما قامت به القوات الأمنية بمرافقة المؤسسة العسكرية للحراك، وهذا حتى لا يكون حجة قمع المتظاهرين الذي يبرر التدخل الأجنبي، وفي ذلك المثال الأبرز الذي نجحت به القوى الأجنبية لتبرير تدخلها في ليبيا.
- ✓ تقديم بعض التنازلات من النظام السياسي، أقل ما يمكن عرضه للحراك المنتفض، وقد قام عبد العزيز بوتفليقة بسحب ترشحه للعهدة الخامسة وقدم تنازلات أخرى فيما بعد.[2]

أما التدخل الغير المباشر فهو واقعي لعدة إعتبارات

– إن الجزائر دولة من العالم الثالث، وهذا الأخير معرض للتدخلات الخارجية من القوى الكبرى

– دعوة الجزائر لحل النزاع في ليبيا بطريقة سلمية يزعج فرنسا، التي تدعم قوات حفتر، وأن حملة حفتر في 4 أفريل في أحد أسبابها التشويش على حراك 22 فيفري بإيعاز خاصة من فرنسا وهذا بالإضافة لتهديد حفتر للجزائر في نهاية سنة 2018 بنقل الحرب إلى أراضيها.

– إجراء المغرب في 8 أفريل أكبر مناورة في تاريخه والمسماة جبل صاقرو، نسبة لمنطقة حدودية وقع فيها الإشتباك بين الجيشين الجزائري والمغربي سنة 1963.

[1] نور الدين بكيس، الحراك الشعبي الجزائري، **مرجع سابق**، ص.163.

[2] عبد القادر زيغم، **مرجع سابق**، ص.116.

– رصد في بداية الحراك تحركات مشبوهة لمجموعة من المواطنين الأجانب دخلوا البلاد ومعهم معدات عسكرية إلكترونية دقيقة وحساسة.

– لم يعد إحتلال الدولة بالجيوش، فهناك وسائل ناعمة لضرب هذه الدول عن طريق أبناءها، من خلال صناعة الرأي العام والتأثير الممارس في شبكات التواصل الاجتماعي.

ومع إستمرار الحراك وزيادة الإنتشار كما وكيفا، تطور موقف المؤسسة العسكرية من التحفظ إلى الحياد، ليأخذ أبعاد جديدة من خلال عدة خطابات لقائد الأركان وتمثلت في:

1- خطاب 26 مارس 2019: في 26 مارس من مدينة ورقلة جنوب الجزائر حيث قال الفريق أحمد قايد صالح، أنه يجب تفعيل المادة 102 من الدستور حتى يمكننا الخروج من الأزمة والإستجابة للمطالب المشروعة للشعب في إطار الدستور، في أول رد فعل علني ورسمي من المؤسسة العسكرية على الحراك المطالب بعدم ترشح بوتفليقة.[1]

وتقول المادة 102 من الدستور المعدل سنة 2016: "إذا إستحال على رئيس الجمهورية أن يمارس مهامه بسبب مرض خطير ومزمن، يجتمع المجلس الدستوري وجوبا، وبعد أن يثبت حقيقة هذا المانع بكل الوسائل الملائمة، يقترح بالإجماع على البرلمان التصريح بثبوت المانع".[2]

وبذلك تكون المؤسسة قد حسمت موقفها نهائيا من الأزمة التي تعرفها البلاد، وقد سبق منذ أسبوع في 18 مارس حيث قال قائد الأركان:" لكل مشكلة لها حل" ولكن بعد مسيرات 22 مارس، وعجز الوزير الأول نور الدين بدوي على تشكيل حكومة تكنوقراط، وعدم قدرة الرئاسة تقديم حلول لتجاوز الوضع، جاء الحل الدستوري بتفعيل المادة 102.[3]

2- خطاب 30 مارس 2019: وأكد قائد الأركان في هذا الخطاب أن تفعيل المادة 102 هو الحل للخروج من الأزمة، وأشار أيضا إلى خطورة التدخلات التي تستخدم عملاء لزعزعة إستقرار الجزائر وتخريب سلمية الحراك، وهنا وجه حديثه عن الاجتماع السري الذي جمع اللواء

---

[1] موقع مونتي كارلو الدولية، **قائد الجيش الجزائري يطلب إعلان عجز الرئيس بوتفليقة عن ممارسة مهامه**، تم التصفح في 2020/09/25. https://www.mc-doualiya.com/articles/20190326

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 2016**، المادة 102.

[3] موقع عربي بوست، **هل تخلى القايد صالح عن بوتفليقة**، تم التصفح في، 2020/09/25. https://arabicpost.net

بشير طرطاق منسق المخابرات، والسعيد بوتفليقة، والفريق المتقاعد محمد مدين، وتشير بعض المصادر الإعلامية أن الاجتماع تم بحضور ممثلين عن السفارة الفرنسية وفي هذا الصدد شدد قائد الأركان على خطورة ما يحاك ضد الجزائر للمساس بمصداقية المؤسسة العسكرية قائلا: "أطراف ذات نوايا سيئة تعمل على إعداد مخطط يهدف إلى ضرب مصداقية الجيش الشعبي والإلتفاف على المطالب المشروعة للشعب".[1]

3- بيان2 أفريل: أصدرت وزارة الدفاع الوطني يوم الثلاثاء 2 أفريل بيانا شديد اللهجة دعت فيه إلى التطبيق الفوري للإقتراح الذي قدمه أحمد قايد صالح المتعلق بتطبيق المواد 7 و8، و102 من الدستور[2]، ومباشرة المسار الذي يتضمن تسيير شؤون الدولة في إطار الشرعية الدستورية.

وبعد ساعات قليلة من إصدار هذا البيان تعلن وكالة الأنباء الجزائرية عن إستقالة عبد العزيز بوتفليقة في اليوم نفسه.[3]

إن الاختلاف حول ترشيح بوتفليقة، والصراع بين أجنحة النظام، وعدم الوصول إلى شخصية توافقية بديلة، ليعاد ترشيح بوتفليقة لعهدة خامسة ليتسبب هذا بخروج الملايين للشوارع، أحدث إرتباك أدخل أجنحة السلطة في صراع أكثر حدة[4]، عندها أدركت المؤسسة العسكرية جماهرية الحراك وراديكالية مطالبه والتفكك والإنقسامات داخل النخب الحاكمة، إنحازت للحراك وضغطت على بوتفليقة ليقدم إستقالته، وبدا واضحا بعد ذلك أن المؤسسة العسكرية إسترجعت مقاليد الحكم وزمام المبادرة عبر تحييد وإضعاف أذرع كل من مؤسسة الرئاسة والدولة العميقة، إبتداء من رجال المال.

[1] أميرة أحمد حرزولي، **مرجع سابق**.

[2] موقع جريدة الخبر الإلكتروني، **مرجع سابق**.

[3] رياض الصيداوي، نهاية زمن بوتفليقة، **مرجع سابق**، ص.135.

[4] نور الدين بكيس، الحراك الشعبي الجزائري، **مرجع سابق**، ص ص.18،19.

وتعد المؤسسة العسكرية العامل الحاسم الذي أنقذ النظام الجزائري في كل محطات الإنتقال السياسي، إلا أنه في حراك 22 فيفري إنحازت للشعب، وكانت الفاعل الأساسي في عدم إراقة قطرة دم واحدة، وجنبت البلاد تهديد تكرار تجربة التسعينات.[1]

ولقد تمكنت المؤسسة العسكرية من تحييد القوى الغير دستورية التي خططت لتغيير قيادة الأركان بتوقيع قرارات باسم رئيس الجمهورية، وهو ما جعل المؤسسة العسكرية تتحرك بضربات إستباقية وسريعة.

وبرهنت المؤسسة العسكرية على قدرتها على التكيف وفق المتغيرات الداخلية والخارجية، والمرونة التي تتميز بها من خلال سرعة تفاعلها مع مطالب الحراك تصاعديا، وتمكنها من الإستفادة من ماضيها، وإستغلت الفرصة للتخلص من كل خصومها عبر التمسك بالشرعية الدستورية والحفاظ على مؤسسات الدولة دون التورط في إنقلاب عسكري.

وتباينت مواقف النخب العسكرية من الحراك العربي مقارنة مع حراك 22 فيفري، ويمكن أن نميز أداء النخب العسكرية العربية إلى ثلاثة مواقف:

– **الموقف الأول:** الموقف المحايد وهو الذي بدا متردد بين الحياد السلبي والحياد الإيجابي وأخيرا المتطور من الإمتناع عن نصرة النظام إلى الضغط عليه للإستقالة، وفي هذه الحالة تقع النخب العسكرية التونسية والمصرية.

– **الموقف الثاني:** وهو الموقف المعبر عن الإندفاع لحماية النظام والدولة، في وجه المطالب بالتغيير، ومثال ذلك النخب العسكرية السورية.

– **الموقف الثالث:** وهو الذي تميز بإنقسام النخب العسكرية بين مؤيد للحركات الشعبية، وبين مدافع عن النظام والمستمر بولائه المطلق له، وهو ما حدث في كل من ليبيا واليمن.[2]

ويمكن أن نميز موقف المؤسسة العسكرية الجزائرية ضمن الموقف الأول المحايد الذي فاجأه الحراك لينتقل من الحياد الإيجابي للضغط المباشر على الرئيس من أجل تقديم إستقالته

[1] محمد إسلام قرن، **التحول السياسي في الجزائر من مأزق النظام إلى مأزق الحراك**، تم التصفح في، 2020/09/25. https://2u.pw/byjXO

[2] علاء الدين زرومي، "دور النخب العسكرية في الحياة السياسية العربية، الجزائر نموذجا"، **مجلة المفكر**، ع.16، (ديسمبر 2017)، ص ص.556،557.

وهو نموذج متقدم عن مواقف المؤسسة العسكرية في كل من تونس ومصر، بل أبعد من ذلك فإن موقف المؤسسة العسكرية موقف تقدمت فيه على أدائها التاريخي من خلال تدخلها الأمني في محطات تاريخية مختلفة إنطلاقا من إنقلاب 1965 وما جرى بمدينة عنابة وفي أحداث 5 أكتوبر من سنة 1988، وفي العشرية السوداء.

المطلب الثاني: المؤسسة العسكرية الجزائرية والإطار الدستوري.

إن التماهي بين الحراك والمؤسسة العسكرية، من خلال إعتراف الأخير بشرعيته وسلميته والتراجع على خطاب المغرر بهم، ومرافقة الحراك وحمايته، والتأكيد على التمسك بالدستور من خلال مقاربة تبدأ بمكافحة الفساد وصولا للإنتخابات الرئاسية عبر مقاربة قانونية.

أولا – الأداء السياسي للمؤسسة العسكرية:

بعد إستحواذ المؤسسة العسكرية على مقاليد القرار، إبتداء من الأسبوع السادس للحراك تحت غطاء المادة 102 من الدستور، حينها بدأت المؤسسة العسكرية تنفيذ رؤيتها.[1]

إن المتتبع لخطابات قائد الأركان يلاحظ أن قيادة المؤسسة العسكرية ترافق وتقترح خارطة الطريق للسلطة المدنية، المتمثلة في الرئاسة والحكومة، وجهاز العدالة، إبتداء بتحرير جهاز القضاء وتفعيله، وهو بداية تحقيق مطالب الحراك بمحاسبة المسؤولين الفاسدين.

ففي يوم 5 ماي 2019 تم إعتقال السعيد بوتفليقة، والفريق محمد مدين، واللواء عثمان طرطاق، ومن السياسيين تم إعتقال لويزة حنون رئيسة حزب العمال، وهذه المجموعة هي التي وضحها قائد الأركان في خطابه بـ(العصابة)، كما تساقطت رؤوس أصحاب المال وهم يسعد ربراب، وعلى حداد، ومحي الدين طحكوت، والإخوة كولياناف، وتم توقيف العديد من السياسيين كأحمد أويحيى، وعبد المالك سلال.[2]

وهكذا فقد نجى المجتمع الجزائري من قوى نافذة تملك القدرة على إنتاج نزاعات من خلال صراع الأجنحة الثلاثة، ليستثمر جناح المؤسسة العسكرية في شرعية الحراك ومطالبه بتوجيه ضربات قوية لخصومه فأستفاد الحراك والمؤسسة العسكرية معا.

[1] محمد إسلام قرن، **مرجع سابق**.

[2] رياض الصيداوي، نهاية زمن بوتفليقة، **مرجع سابق**، ص ص.144،145.

وعلى الرغم من المسار السلمي للحراك فقد كانت المطالب راديكالية ثورية، وهذا ما يصطدم برؤية المؤسسة العسكرية، ولاسيما رحيل رئيس الدولة عبد القادر بن صالح، والوزير الأول نور الدين بدوي ورئيس المجلس الدستوري الطيب بلعيز ومعاذ بوشارب ولقد إستجابة المؤسسة العسكرية بتنحية الأخيرين فقط.

ويمكن ملاحظة هندسة العملية السياسية من طرف المؤسسة العسكرية في قالب يلبي مطالب الحراك وخاصة في رحيل بعض وجوه النظام القديم ويتمثل في:

– قدم معاذ بوشارب استقالته يوم 2 جويلية 2019، ليخلفه سليمان شنين مرشح الإتحاد من أجل النهضة والعدالة والبناء ليتولى رئاسة المجلس الشعبي الوطني، وأن إنتخابه جاء بالتزكية وقال شنين "أن إنتخابه يدل على ميلاد تجربة جديدة، حيث بإمكان الأقلية أن تتقدم لرئاسة المجلس وتحظى بالتزكية ودعم الأغلبية".[1]

وأن هذا التعيين جاء بإيعاز من المؤسسة العسكرية فمن غير المعقول أن كتل إنتخابية تملك الأغلبية ترشح عضو في حزب لا يملك إلا خمس أصوات، وهذه الإستراتيجية تدخل ضمن إبعاد أي نخب معادية للمؤسسة العسكرية، في مقابل نخب موالية وذو خلفية إسلامية في مسار المؤسسة العسكرية.

– وقدم الطيب بلعيز رئيس المجلس الدستوري، إستقالته لرئيس الدولة عبد القادر بن صالح في 16 أفريل 2019[2]، ليعين بعد ذلك كمال فنيش رئيس للمجلس الدستوري وجاء تعيينه مخالف للدستور، لأن من يرأس المجلس الدستوري يجب أن يكون من الأعضاء الذين يعينهم الرئيس.

ثانيا – المسار الدستوري للمؤسسة العسكرية:

ولقد ظهرت في هذه المرحلة ثلاثة خيارات لحل الأزمة في الجزائر وهي:

1– **مقاربة الحل الدستوري:** وتبنى هذا الموقف كل من المؤسسة العسكرية والرئاسة وأحزاب الموالاة، وقد إستند جماعة هذا الخيار على:

[1] عبد القادر درماس، **من هو النائب سليمان شنين الذي إنتخب رئيسا للمجلس الشعبي الوطني في الجزائر؟**، تم التصفح في 2020/09/26. https://2u.pw/HnYX6

[2] موقع جريدة الشروق الإلكتروني، **الطيب بلعيز يستقيل من رئاسة المجلس الدستوري**، تم التصفح في 2020/09/26. https://2u.pw/GHRyy

- تفعيل المادة 7 و8 ليس بالنزول للشوارع ولكن بذهاب للإنتخابات.

- القطيعة مع خيار المرحلة الإنتقالية المرتبطة بأقلية علمانية.

- العودة لأزمة 1963 والدخول في متاهات كتابة الدستور ومواد الهوية.

- الحل الدستوري يجنب الفراغ المؤسساتي.

- قطع الطريق على النظام القديم.

- تنظيم الانتخابات هو الحل الأسرع للخروج من الأزمة.

- أصحاب المرحلة الإنتقالية أقلية يفضلون التعيين على الصندوق.[1]

- المرحلة الإنتقالية في مخيال السلطة مرتبطة بالعنف وخاصة في التسعينات

- المؤسسة العسكرية تنظر إلى التغيرات الحاصلة من منظور أمني، سعيا منها للحفاظ على وحدة وسلامة التراب الوطني.[2]

إن تدخل المؤسسة العسكرية في العملية السياسية ومخرجاتها إنطلقت فعليا بتفعيل المادة 102 من الدستور، وقد وجدت المؤسسة العسكرية نفسها منذ إندلاع الحراك ملزمة بإدارة معلنة ومكشوفة للأزمة، وقد مارست المؤسسة العسكرية السياسة بخلفية أمنية وبخطابات وقائية تحذيرية رغم أن تسييرها أدى إلى تضييق نسبي على الحريات، وألزمت الإعلام بنوع من الأحادية وتدعيم النظرة المعادية والدعائية ضد التيارات التي لا توافق نهجها لحل الأزمة.[3]

ولقد رفضت المؤسسة العسكرية المسار التأسيسي وكذلك المسار الدستوري السياسي، وذلك لأسباب التالية:

- فالمؤسسة العسكرية لا تريد أي تغيير جذري في البلاد للنظام القائم حتى لا تفقد إمتيازاتها، ولا يتعرض عناصرها إلى الملاحقة القضائية وتصفية الحسابات.[4]

---

[1] محمد زيتوني، **مرجع سابق**، ص ص.69،70.

[2] حمزة عتبي، **لماذا يتوجس الجيش من المرحلة الإنتقالية**، تم التصفح في 2020/09/26. https://2u.pw/xoRpT

[3] عصام لشموت، **المؤسسة العسكرية والحراك الجزائري: من إستفاد من الآخر**، تم التصفح في 2020/09/26. https://2u.pw/2yr5f

[4] رياض الصيداوي، نهاية زمن بوتفليقة، **مرجع سابق**، ص.143.

– الخوف من أي وصول لأشخاص لم تصنعها دوائرها، ولا تتحكم فيها بسبب إنعدام الثقة الذي يطبع الثقافة السياسية في الجزائر.

– إن المرور بعملية إنفتاح سريع غير مدروس وموجه من المحتمل أن يعيد تجربة التسعينات.

– المرحلة الإنتقالية تدفع نحو نقاش سياسي عميق غير موجه، كما يريد أصحاب المرحلة الإنتقالية بالدفع لإخراج أحزاب السلطة من المشهد السياسي لأن المرحلة تنطوي على محاسبة سياسية لمرحلة بوتفليقة.

– المرحلة الإنتقالية تقر بوجود أزمة والمؤسسة العسكرية بما أنها صاحبة السلطة الحقيقية لا تريد الإعتراف بذلك.[1]

2- **خيار المجلس التأسيسي:** ويمثل هذا المسار تكتل البديل الديمقراطي[*] وهي الأحزاب العلمانية في الجزائر، ونخبة فرنكوفونية وجزء من الحراك ويستند دعاة المجلس التأسيسي إلى:

– رحيل جميع رموز النظام السابق.

– الذهاب إلى مجلس تأسيسي معين وصياغة دستور جديد، ثم التحول إلى انتخابات رئاسية.

– رفض عسكرة الدولة، ويجب على المؤسسة العسكرية أن تبتعد عن السياسة وتتقيد بالدستور والمرحلة تقتضي التوافق والتعيين.[2]

من خلال تجارب الدول في المراحل الإنتقالية التي تذهب لخيار المجلس التأسيسي، لتتحول فيه الدول إلى حالة من السيولة على كل المستويات وخاصة الجانب الأمني.

3- **تيار الحل الدستوري السياسي (المرحلة الإنتقالية):** ومن الداعين لهذا التوجه حركة مجتمع السلم، وجبهة العدالة والتنمية وأحمد طالب الإبراهيمي، وعلى بن محمد، وجمعية العلماء المسلمين وأغلبية الحراك.

ولقد دعت إلى مرحلة إنتقالية قصيرة تقودها شخصية وطنية، تشرف على إجراء انتخابات رئاسية دون الذهاب إلى المجلس التأسيسي ودستور جديد[3]، ويعتبر هذا التيار الأكثر واقعية

---

[1] حمزة عتبي، **مرجع سابق**.

[*] البديل الديمقراطي: مكونة من أحزاب التالية: الأفافاس، الأرسيدي، حزب العمال.

[2] محمد زيتوني، **مرجع سابق**، ص.72.

[3] **المرجع نفسه**، ص.73.

لأنه بين الحل الدستوري والسياسي لأن الأزمة ليست دستورية ولذلك يجب المزج بين الحل الدستوري والحل السياسي.

فأما تمسك المؤسسة العسكرية بالدستور حرفيا فهذا لا يتوافق مع ممارساتها، فقد قامت بمخالفته عدة مرات من خلال القرارات التي يمضيها رئيس الدولة بن صالح، والفتاوي الدستورية التي يفصل بها المجلس الدستوري.

وفي ظل هذا الاستقطاب وإصرار المؤسسة العسكرية من خلال خطابات قائد الأركان والتمسك بالحل الدستوري، وبدأت تطرح أسئلة على طبيعة الدور الذي تلعبه المؤسسة العسكرية وتمسكها بشخصيات النظام القديم في إدارة المرحلة، مما خلق توجس من عسكرة الدولة، ورغم الحفاظ على الواجهة المدنية، وبدأ شعار (مدنية ماشي عسكرية)، حاضر بقوة إذ شهد الحراك منذ الجمعة العشرين شعارات ضد قيادة الأركان[1]، ولكن اللافت للنظر برغم من هذه الشعارات التي تستهدف القيادة العسكرية مباشرة، إلا أن ردود فعلها لم يكن عنيفا إلا في إطار اللفظ.

وبعد تسعين يوم من إستقالة بوتفليقة أعلن المجلس الدستوري عن إستحالة إجراء الانتخابات الرئاسية المقررة عقدها يوم 4 جويلية 2019[2]، التي كانت تصر على إجراءها المؤسسة العسكرية وإذا لم يكن كافيا تنظيمها عمليا في ظل رفض الحراك لها، وقام المجلس الدستوري بالتمديد رئاسة الدولة لبن صالح حتى إجراء انتخابات رئاسية.

وإن هذا التمديد رغم أنه جاء في إطار فتوى دستورية إلا أنه جاء سياسيا، فدخلت البلاد في مرحلة غير دستورية ولكن بأدوات دستورية المتمثلة في رئيس الدولة، إلا أنه وبمرور الأشهر ظهرت بوادر الإنقسام في الحراك وهو ما يعكس ضعف وعجز في تصور خارطة طريق موحدة بعد تعمق الرؤى والحلول، وتغذية الاصطفاف الجهوي والعرقي (الراية الأمازيغية).[3]

وأصبح الحراك راديكاليا في مطالبه، لأنه فقد جميع الأدوات التي كان يملكها في الأول، فقد إستطاعت السلطة الفعلية (المؤسسة العسكرية) أن تستحوذ على هذه الأدوات كالإعلام،

---

[1] محمد إسلام قرن، **مرجع سابق**.

[2] فاطمة الزهراء نوي، **إلغاء انتخابات 4 جويلية**، تم التصفح في 2020/09/26. https://2u.pw/4QADp

[3] محمد إسلام قرن، **مرجع سابق**.

والنقابات، والقضاء وفقد الأداة الأهم للتغيير وهي المؤسسة العسكرية لأنها المؤسسة الوازنة في التغيير ولا يقع التغيير السلمي إذ لم تنحاز القوة العسكرية لمطالب الجماهير.

ثالثا – الانتخابات الرئاسية 2019:

بعد إلغاء الانتخابات الرئاسية شرعت السلطة حينها في تنظيم جلسات للحوار وأختير لها القيادي في جبهة التحرير سابقا، ورئيس البرلمان المستقيل في العهدة الأولى لحكم بوتفليقة كريم بن يونس ليقود الحوار، وبعد عدة جلسات حوار أستدعيت فيه كافة الشرائح والفئات الوطنية وتمت عبر العديد من الولايات.[1]

وكان عامل الزمن لصالح المؤسسة العسكرية، وجاء في هذا الإطار في 2 سبتمبر من الناحية العسكرية الرابعة، حيث دعا قائد الأركان إلى إستدعاء الهيئة الناخبة يوم 15 سبتمبر وقال إن الانتخابات الرئاسية: "يجب أن تجرى في الآجال القانونية"، كما أكد على خيار الانتخابات: "كحل وحيد لتجاوز الأزمة الراهنة"، ودعا إلى تجديد مجموعة من القوانين من بينها تلك المتعلقة باللجنة الوطنية التي ستشرف على تنظيم ومراقبة الانتخابات الرئاسية.[2] وتنصيب السلطة الوطنية لمراقبة الانتخابات وتعيين محمد شرفي وزير العدل الأسبق رئيسا لها، وإستجاب رئيس الدولة بن صالح لهذه الأوامر من قائد الأركان وحدد يوم 12 ديسمبر لإجراء الانتخابات.[3]

لقد عملت المؤسسة العسكرية على توفير كل الظروف لإنجاح الانتخابات الرئاسية بعد ما إستطاع الحراك تعطيل موعدين إنتخابيين سابقين، وإستطاعت أن تمر إلى الإنتخابات الرئاسية في 12 ديسمبر من خلال:

1-إضعاف الحراك: عن طريق تجنيد بعض الصفحات الكبرى على مواقع التواصل الاجتماعي من أجل إعطاء صورة على أن الحراك إنتهى بإقالة بوتفليقة وسجن العصابة، وما بقي في الشارع هم من أتباع الدولة العميقة والضغط على القنوات الإعلامية لتجاهل تغطية الحراك.

---

[1] محمد زيتوني، **مرجع سابق**، ص.71.

[2] موقع أصوات مغاربية، **قايد صالح: ينبغي إستدعاء الهيئة الناخبة قبل 15 سبتمبر**، 2020/09/29.
https://2u.pw/vp5GU

[3] محمد إسلام قرن، **مرجع سابق**.

2-التخويف من التدخل الأجنبي: إن الإستثمار في موقف البرلمان الأوربي الذي أصدر لائحة حول واقع الحريات في الجزائر وهذا يخيف الجزائريين من التدخل الأجنبي لذلك جاء الرد بالمشاركة في الإستحقاق الإنتخابي يوم 12 ديسمبر من أجل تحقيق الأمن والإستقرار.

3-المقاربة النفسية والإجتماعية: إن خطاب المؤسسة العسكرية يراهن على الأعماق النفسية والأبعاد الاجتماعية للمواطن من أجل الخروج من الأزمة، وتحريك إنعكاسات المأساة الوطنية وتوظيفها من أجل مقاربة الانتخابات.

4- تكوين تكتل مدني سياسي: لقد إنضمت أحزاب سياسية وهيئات فاعلة في المجتمع المدني للتعامل مع الهيئة الوطنية المستقلة للإنتخابات.[1]

5- الرصيد التاريخي للمؤسسة العسكرية: إن للمؤسسة العسكرية الجزائرية رصيد في الضمير الجمعي للجزائري لأسباب تاريخية وهي أكثر مؤسسات الدولة ثقة من طرف المواطن.

6- الشخصية الكاريزمية لقائد الأركان: ولقد لعب قائد الأركان أحمد قايد صالح دورا محوريا في إزاحة النظام البوتفليقي، وأصبح له تأثير على كثير من الجزائريين من خلال دعوته المتكررة للذهاب إلى الانتخابات الرئاسية.

7- إنجازات المؤسسة العسكرية: ولقد إستطاعت المؤسسة العسكرية بقيادة أحمد قايد صالح من إزاحة بوتفليقة وسجن ما عرف بالعصابة وأثناء توجهها للحراك لم تتعامل معه بعنف دون أن تسقط قطرة دم واحدة.

8- وعود المؤسسة العسكرية بعدم التدخل في الانتخابات: وقالت المؤسسة العسكرية من خلال إفتتاحية مجلة الجيش لشهر سبتمبر، إن زمن صنع الرؤساء قد ولى بدون رجعة.[2]

9- منع العسكريين من الترشح للإنتخابات: صادق مجلس الوزراء على قانون يمنع العسكريين من ممارسة أي نشاط سياسي أو حزبي أو الترشح لأي وظيفة إنتخابية أو عمومية إلا بعد خمسة سنوات من إنهاء الخدمة.[3]

---

[1] محمد بغداد، **المقاربة الدستورية: الجيش وإدارة الأزمة**، (الجزائر: دار الحكمة، 2019)، ص.80.

[2] نوارة باشوش، **مجلة الجيش: عهد صناعة الرؤساء قد ولى بدون رجعة**، تم التصفح في، 2020/09/29. https://2u.pw/sSEKy

[3] عباس ميموني، **الحكومة الجزائرية تصادق على مشروع قانون يمنع العسكريين من الترشح للانتخابات**، تم التصفح في، 2020/10/01. https://2u.pw/LUaF8

ومن العوامل التي ساعدت المؤسسة العسكرية للذهاب للإنتقال المفروض عوض الإنتقال التعاقدي:

-عدم وجود معارضة قوية ومنظمة وذات تمثيل قوي في شكل أحزاب أو تنظيمات نقابية، والأحزاب السياسية في الجزائر ضعيفة بسبب سياسة الإحتواء التي وضعتها السلطة، وفي جزء آخر يرتبط بمسؤولية هذه الأحزاب وممارستها إذ لم تنجح في تكوين تكتلات بسبب الطموحات الشخصية.

- إن تواصل الحراك والضغط على السلطة ورفع سقف المطالب وإجبارها على المزيد من التنازلات وهو ما يطرح في حد ذاته إشكالية هيكلة هذا الحراك وإيجاد ممثلين يتحدثون بإسمه مع السلطة.[1]

وجاءت نتائج الانتخابات الرئاسية والتي قدرت نسبة المشاركة فيها ب 39.9%، ولقد إستطاع عبد المجيد تبون الفوز من الدور الأول بنسبة 58.15%[2]، وقد إمتازت الانتخابات الرئاسية 2019 بعدة خصائص:

أ-**المشاركة السياسية:** رغم تسريع السلطات لإجراء محاكمة رموز النظام السابق بهدف طمأنة الشارع إلا أن نسبة الانتخابات لم تتجاوز39.9% وهي النسبة الأدنى في تاريخ الجزائر على الإطلاق، وبلغت نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسي لسنة 2014 حوالي 52%، وبلغت في سنة 1995 حوالي 75% وهذه النسبة تمثل تحدي كبير أمام إدارة الرئيس الجديد لتجاوز أزمة الشرعية، وهي تعتبر نسبة ضعيفة إذا قورنت بأول انتخابات في مرحلة إنتقال فمثلا في تونس سنة 2014 قدرت نسبة المشاركة ب 62% وفي مصر سنة 2012 بلغت 51%.

ب- ظاهرة إبطال الأصوات: بلغ حجم الأصوات الباطلة حوالي 1.2 مليون صوت وهي تمثل 12% من إجمالي عدد الأصوات وهي تعبر على عدم الرضا على الوضع الجزائري.

ج- شفافية الانتخابات: إن ترشيح كريم يونس رئيس لجنة الحوار، ورئيس السلطة الوطنية المستقلة للإنتخابات محمد شرفي مؤشر من مؤشرات إعادة إنتاج النظام، وهو ما أكدته الأسماء

[1] لويزة آيت حمادوش، **مرجع سابق**، ص.6.

[2] محمد نباح، **رئاسيات الجزائر 12 ديسمبر: النتائج والدلالات**، تم التصفح في 2020/09/26. https://2u.pw/hEVyI

الخمسة، المترشحة التي هي من داخل النظام، والتي نالت موافقة السلطة المستقلة للإنتخابات إذا أن إثنين منهما شغلا منصب رئيس وزراء في حكم بوتفليقة.

د- مقاطعة الانتخابات: انتشرت حملات كبيرة من الحراك تدعوا لمقاطعة الانتخابات وقد بلغت نسبة المشاركة في منطقة القبائل أرقام شبه معدومة وشهدت مظاهر سلبية كتكسير صناديق الإقتراع[1]، وهذه المقاطعة تمثل تهديدا للوحدة الوطنية حيث أنها تصب في صالح التيارات الإنفصالية في هذه المناطق.

هـ- تراجع الأحزاب: تراجع بعض الأحزاب والنخب في هذه الانتخابات، فرغم دعم حزب جبهة التحرير الوطني للمرشح عز الدين ميهوبي (رئيس حزب التجمع الوطني الديمقراطي) إلا أنه حصل على نسبة 7.26%، ولكن لأول مرة كثير من قواعد حزب جبهة التحرير لم تنصاع لأوامر قيادتها ودعمت المرشح عبد المجيد تبون، وكان فوز تبون حالة طبيعية لعدم مشاركة الأحزاب التي تملك قاعدة جماهرية كحزب حركة مجتمع السلم، وكل الظروف وفرت سياسيا وقانونيا من طرف السلطة الفعلية لتوجيه النتائج في هذا المسار.

و- الإنقسام المجتمعي: أما على مستوى الشارع ومواقع التواصل الاجتماعي فقد كرست هذه الانتخابات جوا من الإحتقان الشديد والإنقسام بين رافض وداعي لهذا الإستحقاق، ووجود حالة من الإنقسام داخل الحراك، حيث تواصل تحت شعار (رئيس مزور جابوه العسكر)

ز- إستبعاد الإدارة: جاءت هذه الانتخابات تحت إشراف السلطة الوطنية المستقلة لتنظيم الانتخابات وهي مكسب نحو تحقيق الشفافية والنزاهة في المستقبل.

ح- صعوبة توقع الرئيس القادم: لقد بدت مؤشرات عن دعم قيادة الأركان للمترشح عبد المجيد تبون وذلك من خلال تصريح قائد الأركان أن الرئيس المستقبلي المنتخب سيكون سيفا على الفساد والمفسدين[2]، مع أن هذا التصريح عمومي ومن المنطقي أن الرئيس القادم سيحارب الفساد، ولكن كأن هناك تحضير وتوجيه لمرشح معين أقيل من منصبه بسبب مكافحة الفساد، ويعرف عن عبد المجيد تبون قربه من المؤسسة العسكرية خلال توليه منصب وزير أول سنة

[1] محمود جمال عبد العال، **مأزق الحراك: تحديات ما بعد تبون**، تم التصفح في2020/09/06. https://2u.pw/Cqnli

[2] العالم العربي، **القايد صالح: الرئيس القادم سيكون سيفا على المفسدين وليس لنا طموحات سياسية**، تم التصفح في، 2020/10/01. https://2u.pw/fHD8B

2017 ولعلى أبرز ما رسم العلاقة بين تبون والفريق أحمد قايد صالح هي تلك الصورة التي التقطت للرجلين في إحدى أنشطة الحكومة، ويظهر فيها الفريق يشعل السيجارة لعبد المجيد تبون، بالإضافة إلى اعتقال المجاهد لخضر بورقعة عند تصريحه بأن: " الجيش فصل في أمر مرشحه للإنتخابات القادمة وهذا الشخص لا يوجد إلا في رأس قائد الأركان الفريق أحمد قايد صالح" [1]،والذي فهم حينها أن المعني بهذا التصريحات هو عبد المجيد تبون، ولكن في المقابل شنت عدت حملات منظمة لتشويه صورة عبد المجيد تبون إبتداءا بإتهامه بالفساد من طرف قنوات إعلامية وصولا إلى التشكيك في أصوله الغير إسلامية، وهذا الهجوم أحدث نوعا من الإرباك في من سيكون الرئيس من المرشحين الخمسة، لأول مرة يطرح هذا السؤال في الجزائر.

أما ردود المترشحين للإنتخابات الرئاسية فقد رفضوا الطعن في نزاهة الانتخابات وجاءت تصريحاتهم كما يلي:

عبد القادر بن قرينة حل في المرتبة الثانية بنسبة 17.31 % وقد قال أنه: "سيتعامل مع الوضع السياسي الجديد دون الطعن في نتائج الانتخابات حفاظا على سلامة الشعب الجزائري من أجل إستكمال مطالبه"، كما أعلن علي بن فليس الذي حل ثالثا بنسبة 10.55 %أن: "إستقرار الجزائر والحفاظ على أمنها هو مبتغانا الوحيد"، وأكد عز الدين ميهوبي الذي حل رابعا بنسبة 7.26 %: "لن يجد منا الرئيس إلا كل الدعم".[2]

والملاحظ من هذه التصريحات أن فيها قبول لنتائج الإنتخابات مع أن فيها بعض التجاوزات ولكن الوضع في الجزائر لا يسمح بالطعن في النتائج، وليس من السهل أن نحكم على هذه الانتخابات إن كانت مزورة أو نزيهة التي تعد إنعكاسا لطبيعة النظام الجزائري وفي قلبه المؤسسة العسكرية فهو ليس نظاما ديمقراطيا وفي المقابل ليس دكتاتوريا.

ولقد نتج عن هذه الانتخابات:

[1] عبد القادر بن مسعود، **هي يصبح عبد المجيد تبون مرشح الجيش في الانتخابات الرئاسية الجزائرية؟**، تم التصفح في، 2020/10/01. https://www.sasapost.com/taboun-and-presidential-elections/

[2] عبد الحكيم حذاقة، **انتخابات الرئاسة في الجزائر: ردود الفعل ودلالات الأرقام**، تم التصفح في،2020/10/01. https://2u.pw/JfB9m

✓حدوث قطيعة مع نظام بوتفليقة، وكذلك قطيعة مع الشرعية الثورية التي حكمت الجزائر منذ سنة 1962، فعبد المجيد تبون لم يكن من الثوار، بالإضافة إلى أن المرشحين الخمسة لا يوجد بينهم عسكريا واحدا.

✓إن تمرير الانتخابات الرئاسية الجزائرية إنتصار لرؤية المؤسسة العسكرية والمسار الدستوري الذي يدعو إلى ضرورة سد الفراغ السياسي.

✓تراجع وتيرة الخطاب المتشنج بين الحراك وقيادة الأركان بسبب تمرير الانتخابات وإن عبد المجيد تبون الرجل السياسي الدبلوماسي سيكون خطابه مختلف عن العسكري الصارم.

المطلب الثالث: المؤسسة العسكرية الجزائرية في ظل الحكم الجديد.

تعتبر فكرة السيطرة الكاملة لقيادة سياسية مدنية على شؤون الدفاع في مرحلة إنتقال سياسي، تبدوا أمرا غير متصور حدوثه، وخصوصا في الحالة الجزائرية، التي لعبت فيه المؤسسة العسكرية دورا رئيسيا في سد فراغ المؤسسات بعد إستقالة بوتفليقة، ولقد فتحت المرحلة التي أدارت فيها المؤسسة العسكرية شؤون الدولة بطريقة غير مباشرة من خلال منصب أحمد قايد صالح للأركان (منصب عسكري)، ونائب وزير الدفاع (منصب سياسي)، من خلال فتح ملفات فساد قيادات داخل المؤسسة العسكرية.

وكذلك شعارات الحراك التي تنادي بمدنية الدولة وعدم تدخل المؤسسة العسكرية في السياسة، فتح هذه القضايا إيذان بمرحلة جديدة في علاقة المؤسسة العسكرية الجديدة بالرئيس.

وقد سبق أن نفى عبد المجيد تبون قبل فوزه بالإنتخابات كمرشح حر أنه مرشح أحد مؤسسات الدولة وربطت بعض الأوساط أن تبون يتلقى دعم من قيادة المؤسسة العسكرية.[1]

ومع فوز عبد المجيد تبون بالإنتخابات ويوم تنصيبه وفي تهنئته قال أحمد قايد صالح: "أن الرجل الجديد هو الرجل المناسب والمحنك على قيادة بلادنا نحو مستقبل أفضل"[2]، وقد جاء في إفتتاحية شهر أفريل من مجلة الجيش منذ إنتخابه على رأس الجمهورية أظهر السيد عبد

[1] موقع القدس العربي، **عبد المجيد تبون: لست مرشح المؤسسة العسكرية في الجزائر**، تم التصفح في 2020/09/27.
https://2u.pw/OWVBo

[2] عبد الرزاق بن عبد الله، **الجيش الجزائري يشيد بإنسجامه مع الرئيس تبون**، تم التصفح في 2020/09/27.
https://2u.pw/f3HsY

المجيد تبون ثقته المطلقة في الجيش الوطني، حيث أكد العديد من المناسبات على الدور الذي أداه الجيش الوطني الشعبي في الحفاظ على مؤسسات الدولة وإنقاذ البلاد من محاولات النيل بها.

وأضافت شهادة رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة وزير الدفاع الوطني مدى الثقة والإنسجام التام بين الرئاسة والمؤسسة العسكرية.[1]

ولقد اتبع عبد المجيد تبون إستراتيجية في تعامله مع المؤسسة العسكرية وفق نظرية التنافس المدني– العسكري وهي كالتالي:

1– إختيار الأفراد بناء على الولاء: إتخذ الرئيس عبد المجيد تبون، وسعيه لأحداث تغيرات في أجهزة الدولة وأهمها المؤسسة العسكرية والأمنية، وقد قام في أفريل 2019 بتعيين اللواء عبد الغني راشدي كمدير للأمن الخارجي، وكذلك تعيين اللواء محمد قايدي لإدارة التحضير والعمليات.[2]

2– إسترضاء المؤسسة العسكرية: قام الرئيس عبد المجيد تبون بترقية كل من قائد الأركان بالنيابة السعيد شنقريحة 76 سنة إلى رتبة فريق وتعيينه كقائد أعلى للقوات المسلحة، وكذلك ترقية قائد الحرس الجمهوري بن علي بن علي (82 سنة)، إلى رتبة فريق أول.

وجاءت هذه الترقيات ضمن التغيرات المتتالية على قيادة المؤسسة العسكرية وإدارة وزارة الدفاع.[3]

3– مكافئة الإمتثال ومعاقبة عدم الإمتثال: قام الرئيس عبد المجيد تبون بتنحية اللواء محمد بشار، وكذلك اللواء بوعزة وسيم مدير الأمن الداخلي وإيداعه السجن نتيجة ممارسات خاطئة خلال إستهدافه حراك 22 فيفري.[4]

---

[1] **المرجع نفسه.**

[2] عثمان لحياني، **إقالات تبون بالمخابرات والجيش في الجزائر: هيكلة تدرجية للمؤسسات الأمنية**، تم التصفح في 2020/09/27. https://2u.pw/E5qQE

[3] عبد الرزاق بن عبد الله، **ترقيات جديدة: تبون يواصل تغيراته بقيادة الجيش الجزائري.**

[4] عثمان ليحاني، إقالات تبون بالمخابرات والجيش في الجزائر: هيكلة تدرجية للمؤسسات الأمنية، **مرجع سابق.**

4- رصد ومتابعة المؤسسة العسكرية: كما قام عبد المجيد تبون بتحديد مهام الأمين العام لوزارة الدفاع وصلاحياته وتكليف للمرة الأولى برفع تقدير دوري على مجموعة الأنشطة بوزارة الدفاع، وقد أشارة ضغوط تبون إلى بداية هيكلة المؤسسة العسكرية.[1]

ثانيا: التحديات التي تواجه تبون: هناك عدة تحديات تواجه عبد المجيد تبون وهي:

1-**إستمرار الحراك:** يمثل إستمرار الحراك عقبة أمام مشروع تبون الاقتصادي المتعلق بدعم الأجور، ولقد دعا تبون في أول خطاباته للحوار مع الحراك ووعد بالإفراج عن الموقفين على خلفية التظاهر وهو يحاول بهذه الطريقة تجاوز مسألة الشرعية ولقد إستمر زخم الحراك رافضا لمخرجات انتخابات 12 ديسمبر حتى توقف في شهر مارس بسبب جائحة كوفيد .19

2-الأوضاع الاقتصادية: يمثل الوضع الاقتصادي أكبر التحديات أمام الرئيس تبون الذي رفع شعارات مكافحة الفساد، والمال السياسي، ووعد باسترجاع أموال الشعب المنهوبة من قبل النظام السابق والتي قدرها حوالي 20 مليار دولار، ومن أهم التحديات الاقتصادية تأكل إحتياطي العملة المحلية وتقليل الاستيراد والاتصال من الدعم السلعي إلى الدعم النقدي.[2]

3-تحديات الخارج: لقد فقدت الدبلوماسية الجزائرية زخمها خلال السنوات الأخيرة خاصة منذ مرض بوتفليقة، لذلك فإن أحد أبرز التحديات التي تواجه الرئيس هو إستعادة الجزائر لدورها المؤثر مغاربيا وعربيا وافريقيا، بالإضافة إلى تحديات أمنية، فحدود الجزائر الشرقية والجنوبية مرتهنة بسبب أزمات مستفعلة منذ سنوات من ليبيا إلى منطقة الساحل، حيث تتداخل في هذه المناطق العوامل الداخلية والإقليمية والدولية، وفي هذا السياق تواجه الجزائر تحدي وتحويل قوتها العسكرية في المنطقة إلى أداة تأثير خارج الحدود دون إستعمالها.[3]

المبحث الثالث: مستقبل دور المؤسسة العسكرية الجزائرية.

بعد تسعة أشهر من العلاقة بين المؤسسة العسكرية الجزائرية وحراك 22 فيفري وما ترتب عنها من نتائج إيجابية وسلبية التي يجب أن تقييم الدراسة من خلالها أداء المؤسسة العسكرية الجزائرية ويكون هذا ضمن التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه أدوارها المستقبلية.

---

[1] **المرجع نفسه.**

[2] محمود جمال عبد العال، **مرجع سابق.**

[3] المركز العربي الديمقراطي، **مرجع سابق**، ص ص.31،32.

المطلب الأول: تقييم أداء المؤسسة العسكرية الجزائرية وحراك 22 فيفري.

إن المسار الذي تفاعلت فيه المؤسسة العسكرية الجزائرية وحراك 22 فيفري من أجل التغيير تميز بنقاط ضعف وقوة لكل منهما.

أولا – طبيعة العلاقات المدنية العسكرية:

إن تقييم دور المؤسسة العسكرية الجزائرية يكون بمدى إلتزامها بحدود أدوارها الدستورية المتعلقة بسياسة الدفاع التي تمس مجال إختصاصها بالدرجة الأولى بصفتها قوة إقتراحية وليست قراريه، وسنحاول إسقاط نظرية التنافس المدني–العسكري.

وإن مجالات التنافس بين المؤسسات السياسية والعسكرية هي خمسة مجالات: تجنيد النخب، وصنع السياسة العامة، والأمن الداخلي، والدفاع الوطني، والتنظيم العسكري.

ونؤكد نظرية دافيد كوهين وايزيل كرواسون على الظروف العامة والعوامل الهيكلية التي تؤثر على طبيعة العلاقات بين النخب السياسية والعسكرية، وتعتبر النظرية أن لهذه الظروف أهمية بالغة في تحديد أهمية الجهة المتغلبة، وتتكون هذه الظروف وفق نظرية التنافس مدني–عسكري من ثلاث مستويات أساسية:[1]

– **المستوى الأول: الظروف المبدئية:** أن المؤسسة العسكرية الجزائرية وبحكم دورها التاريخي في بناء الدولة، وهي في قلب عملية صنع القرار في الجزائر، وأن معظم الرؤساء الذين حكموا الجزائر هم أبناء هذه المؤسسة.

ويمكن القول بأن الظروف المبدئية كانت لصالح المؤسسة العسكرية في ظل التنافس على القرار السياسي قبل إنطلاق حراك 22 فيفري، والتي تتميز بسيطرة مطلقة للمؤسسة العسكرية، وتبعا لنظرية التنافس المدني – العسكري فإن المؤسسة العسكرية تقاوم مقاومة شديدة، كل محاولة للحد من سلطتها وإرغامها بالتراجع عن دورها السياسي، وهذا ما حدث في تاريخ الجزائر، فجميع الرؤساء الذين حاولوا المساس بنفوذ هذه المؤسسة دفعوا للإستقالة ماعدا الهواري بومدين وعبد العزيز بوتفليقة بصفة أقل، وإن هذه الظروف كانت فقط تحتاج إلى ظرف أزموي ليعود الدور السياسي للمؤسسة العسكرية، وقد مثل حراك 22 فيفري هذا المدخل.

[1] عبد الرحمان حمدي(محرر)، **مرجع سابق**، ص.49.

-**المستوى الثاني: العوامل العسكرية الداخلية:** وهي تلك العوامل التي تنتج من داخل المؤسسة العسكرية.

أ-**عقيدة المؤسسة العسكرية:** إن عقيدة المؤسسة العسكرية الجزائرية هي عقيدة وطنية قومية، فلا شك لا تحمل عقيدة دينية أو طائفية، أو عرقية بذاتها، ولكنها تحمي النظام الجمهوري وهي نقطة لا يجب إغفالها ضمن عناصر قوة وإستقلالية المؤسسة العسكرية في الجزائر، فكلما كانت عقيدة المؤسسة العسكرية وطنية سهل ذلك السيطرة على مراكز صنع القرار مرحلة ما بعد التغيير.

ب-**التماسك الداخلي للمؤسسة العسكرية:** كذلك نلاحظ أن المؤسسة العسكرية تتمتع بمنظومة وتماسك شديد بين أجنحتها المختلفة، وأنه منذ إنطلاق حراك 22 فيفري، وحتى إجراء انتخابات 12 ديسمبر 2019، حافظت قيادة الأركان على كافة أجهزة المؤسسة العسكرية وقد إستطاعت قيادة الأركان إسترجاع الدوائر الأمنية الإستخباراتية من الرئاسة وهو ما أعاد إليها القوة الضاربة داخل المجتمع والتنظيمات والأحزاب السياسية وكذلك ضم الحرس الجمهوري بقيادة بن علي بن علي الذي كان محسوبا على الجناح الرئاسي، ولا يوجد دليل حتى اللحظة يدعم وجود إنشقاقات داخل المؤسسة، وإن المؤسسة كانت دائما متضامنة، وتاريخيا مرت المؤسسة عبر مراحل تاريخ الجزائر بعدة أزمات، ولكنها بقت وحافظت على وحدتها، ومن أهم الأسباب التي تجعلها اليوم متضامنة إلى جانب العصبية التاريخية الداخلية، يكمن فيما يتمتع به أفرادها من إمتيازات مادية تجعلهم من الفئات ذات حظوة في المجتمع.[1]

ج-**الموارد الاقتصادية المتاحة للمؤسسة العسكرية:** لا تختلف المؤسسة العسكرية الجزائرية عن أي مؤسسات الدولة المتبقية، فهي مؤسسة تابعة ماليا للألة الإستخراجية وعائدات النفط، فالجزائر دولة ريعية بإمتياز.

وأن ميزانية المؤسسة العسكرية لسنة 2019 قدرت ب 12 مليار دولار وهي تفوق ميزانية سنة 2000 ب 320% وتقدر ب 25% من ميزانية الدولة، ووفق لتصنيف المعهد الدولي لبحوث السلام ستوكهولم لسنة 2016 تحتل الجزائر المرتبة 17 عالميا والأولى إفريقيا من حيث تصنيف القوى العسكرية، ووفق لمركز الموارد والإعلام حول الإستخبارات الاقتصادية

[1] رياض الصيداوي: نهاية زمن بوتفليقة، **مرجع سابق**، ص.143.

والإستراتيجية، أن المؤسسة تستثمر موارد في تنمية وتطوير صناعة الدفاع إذا بحلول نهاية 2019 سيتم إنشاء 40 مصنعا وتوفير حوالي 30 ألف وظيفة، فالمؤسسة العسكرية الجزائرية مؤسسة ريعية، الأمر الذي يحتم عليها التدخل في السياسة والأعمال من أجل الحفاظ على حصتها من عائدات النفط[1]، كما أن هذه الميزانية الضخمة لوزارة الدفاع بقيت إستثناء من أي رقابة برلمانية، وأن الأرقام السابقة تعضد فرصة مقاومة المؤسسة العسكرية لأي سيطرة مدينة ويدعم رغبة المؤسسة في البقاء مستقلة عن الحكم المدني.

المستوى الثالث: العوامل العسكرية الخارجية.

1- دعم الجماهير: إستطاع الحراك والقوى المدنية تعطيل موعدين انتخابيين، ولكن الإنقسامات التي حصلت داخل الحراك بسبب عده عوامل شهدت بعدا تدريجيا لجزء من الشعب لصالح المؤسسة العسكرية، ولاشك أن مقارنة نسبة عدد المشاركين في الإنتخابات الرئاسية وهي حوالي 40% تعد مقبولة جدا مقارنة مع فشل الإستحقاقين السابقين ويوضح هذا السلوك التصويتي عن الرغبة في الأمن والإستقرار بغض النظر عن مبادئ الحراك وأهدافه، كذلك إرتفاع لغة الهجوم عن المؤسسة العسكرية من بعض الحراكيين صب لصالح المؤسسة العسكرية وهو ما يشكل تحديا لسيطرة المدنية.

2-إنقسام القوى المدنية والسياسة: أن الإنقسامات الكبيرة التي ظهرت بين القوى السياسية الإسلامية من ناحية، والعلمانية من ناحية أخرى، وظهور إختراق إيديولوجي قوي خاصة بعد تصريحات رئيس حركة مجتمع السلم عبد الرزاق مقرئ، التي أتهم فيها قوى علمانية قال عنها إنها متطرفة، تريد ركوب الحراك ليضيف أن هذه القوى مخترقة من قبل الماسونية الدولية وفرنسا، مشير إلى أن هذا يميز جزء من حراك العاصمة على الأقل.[2]

وهذا تسبب في تمكن المؤسسة العسكرية من إستغلال هذا الإنقسام في دعم شعبيتها هذا من ناحية وأبعادهم عن التركيز في وسائل السيطرة المدنية من ناحية أخرى.

---

[1] رشيد لونيسي، **دور المؤسسة العسكرية في الإنتقال الديمقراطي: النموذج الجزائري**، تم التصفح يوم،2020/09/27. https://2u.pw/m6b26

[2] موقع القدس العربي، **هل هناك إسلاميون داخل الحراك في الجزائر؟**، تم التصفح يوم، 2020/09/27. https://2u.pw/0nUXW

3-الوضع الأمني الداخلي والإقتصادي: إن فشل المقاربة الأمنية المجتمعية في عهدة عبد العزيز بوتفليقة، أدى إلى إنتشار ظواهر سلبية كتجارة المخدرات والسرقة وخطف الأطفال، بالإضافة إلى عدم إستقرار الأوضاع الاقتصادية بسبب تراجع أسعار النفط، وجاء ميل المواطن الجزائري إلى تفضيل قيم الاستقرار عن الحرية والديمقراطية وهو ما ظهر من خلال الانتخابات الرئاسية بفوز عبد المجيد تبون وهو دليل على هذا التوجه لدى الناخب والذي سيؤدي حتما لصعوبات في طريقة السيطرة المدنية.

4-الإجماع الشعبي حول الديمقراطية: فنتائج قياس الرأي العام التي أوردها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ضمن برنامج قياس الرأي العام العربي حيث وافقت نسبة 77% سنة 2017 على ملائمة النظام السياسي التعددي التنافسي، ويبين هذا الإستطلاع مدى إجماع الرأي العام الجزائري حول الديمقراطية وما تفرضه من تولي النخب السياسية المدنية السلطة بدلا عن النخب العسكرية، وبين في المقابل قياس الرأي السابق أن المواطن الجزائري يثق في المؤسسة العسكرية بنسبة 76%.[1]

5-التهديدات الأمنية الإقليمية: إن في ظل وجود حدود ملتهبة للجزائر وخاصة الليبية وتهديد حفتر للجزائر، وأزمة بلدان الساحل وما ترتب عليها من تهريب السلاح، والجريمة المنظمة، وإرهاب، يحفز الشارع الجزائري بقبول وجود المؤسسة العسكرية في المشهد السياسي من أجل الحماية، وهذا ما يؤدي إلى صعوبة إستبعادها كليا من المشهد.

6- دور القوى الخارجية في صنع السياسة الداخلية: إن الدور الفرنسي في الجزائر هو الأكثر فاعلية فهو يخترق أجهزة الدولة، وهذا ما يبدو للمؤسسة العسكرية مبررا لحماية الدولة من هذه التدخلات الأجنبية فيتضخم دور المؤسسة العسكرية فتصبح السيطرة المدنية أكثر صعوبة.

تعنى السيطرة العسكرية على المدنية من خلال نظرية التنافس المدني-العسكري السيطرة على خمسة مجالات وهي: توظيف النخب، صنع السياسات العامة، التحكم في الأمن الداخلي، مجال الدفاع القوي، والتحكم في المؤسسة العسكرية.

[1] مراد لعبيدي، **مرجع سابق**، ص.193.

– **التحكم في الأمن الداخلي:** منذ إنطلاق الحراك والمؤسسة تتحكم في جهاز الشرطة لحماية ومرافقة الحراك من خلال الأوامر المباشرة لقائد الأركان عن طريق الخطابات كمنع رفع الراية الأمازيغية في الحراك، ومنع الدخول إلى العاصمة يوم التظاهر.[1]

– **مجال الدفاع القومي:** وهو يقع في صلب إهتمامات ومسؤوليات المؤسسة العسكرية حتى في الديمقراطيات الراسخة وإن هذا الدور أوضح في دولة كالجزائر تعيش مرحلة تحول سياسي.

– **تجنيد وتوظيف النخب:** منذ إستقالة بوتفليقة أصبحت المؤسسة العسكرية هي الحاكم الحقيقي في الجزائر بسبب عدة عوامل، ولقد قامت المؤسسة العسكرية وبطريقة غير مباشرة عن طريق رئيس الدولة، أو بإيعاز من جهاز الأمن الداخلي بتعيين عدة شخصيات وهي كالتالي: شنين رئيسا للبرلمان، وكمال فنيش رئيسا للمجلس الدستوري، وكريم يونس رئيسا للجنة الحوار، ومحمد شرفي رئيس اللجنة الوطنية المستقلة لتنظيم الانتخابات.

– **صنع السياسة العامة:** وتمثل في التدخل المباشر لقائد الأركان أحمد قايد صالح عندما أمر رئيس الجمهورية بإستدعاء الهيئة الناخبة وتشكيل السلطة الوطنية للإنتخابات والقيام بتعديلات في قانون الإنتخابات.

أما المجال الخامس المتمثل بالتحكم في المؤسسة العسكرية فيصعب قياس مؤشرات التنافس فيه بين المؤسسات السياسية والمؤسسة العسكرية.

وفقا لنظرية التنافس المدني–العسكري فإن الإرث التاريخي للتدخل في الشأن السياسي هو لصالح المؤسسة العسكرية الجزائرية، وباعتبار أن الظروف المبدئية تشكل دافعا في عودة الدور السياسي للمؤسسة العسكرية، وهو ما تجسد بعد إنطلاق حراك 22 فيفري، التي أحدثت تغيرات أدت إلى فعالية المؤسسة العسكرية فقويت قدرتها التنافسية بسبب إستقالة المنافس القوي من الرئاسة عبد العزيز بوتفليقة ليحل مكانه رئيس دولة ضعيف وهو عبد القادر بن صالح، وفي ظل أحزاب سياسية ضعيفة، ومجتمع مدني غير مؤثر فإن السيطرة كانت لصالح المؤسسة العسكرية مما أدى إلى عملية تحول لم يحدث فيها توافق بين أغلبية القوى السياسية والعسكرية.

[1] موقع عربي21، **قايد صالح يصدر أمر يمنع نقل المتظاهرين للعاصمة**، تم التصفح في، 2020/09/27.
https://2u.pw/fxMrN

ومن خلال نظرية التنافس المدني – عسكري والعوامل التي تساعد على السيطرة التي كانت في معظمها لصالح المؤسسة العسكرية ونفس الأمر بالنسبة لمجالات التنافس ولكن لا يمكن القول من أن هناك سيطرة كاملة من خلال المقارنة بالإطار النظري.

ثانيا – تقييم أداء المؤسسة العسكرية الجزائرية:

ولقد إستطاعت المؤسسة العسكرية من خلال دورها تحقيق:

– الضغط على عبد العزيز بوتفليقة من أجل تقديم إستقالته.

–حرصت المؤسسة العسكرية على الطابع السلمي للحراك، ولم تتعامل معه وفق المنطق العسكري المتداول تاريخيا في البلاد قبل 2004.

– حافظت المؤسسة العسكرية على الأمن والإستقرار الداخلي خلال الحراك

– عملت المؤسسة على مكافحة الفساد من خلال تحييد الأذرع السياسية والمالية للنظام، وفعلت دور جهاز القضاء.

– تحملت المسؤولية السياسية والقانونية والأمنية، بحكم ما تمليه عليها مكانتها في المخيال الجمعي فقد أبرز سلوكها مدى قدرتها على إتخاذ القرار المناسب تجنبا للمخاطر والتهديدات الموجهة للكيان الجمعي.[1]

– حافظة على الخيار الدستوري من خلال الذهاب للإنتخابات الرئاسية لتجنب الفراغ المؤسساتي.

– التعامل بحكمة ضد الشعارات التي إستهدفت قيادة الأركان مباشرة.

أما الإنتقادات التي وجهت للمؤسسة العسكرية أثناء الحراك:

– شن حملات وإعتقال ومتابعات قضائية على النشطاء مما سبب تضييق نسبي على الحريات.

[1] محمد بغداد، **مرجع سابق**، ص.22.

– إلزام الإعلام بنوع من الأحادية والدعاية ضد التيارات التي لا تتفق مع مقاربة المؤسسة العسكرية.

– بحكم أن المؤسسة العسكرية كانت الفاعل الأساسي في المشهد خلال عشرة أشهر حالة دون تأسيس لحوار وطني حقيقي يقود إلى مسار ديمقراطي سواء بسبب الخوف من الحالة الإنتقالية (الغير تأسيسية) أو لتركيبة العقل العسكري الذي يتأسس على الهيمنة.

– عدم الثقة في السياسي المعارض وتوظيف الانتخابات لإعادة تجنيد نخب النظام بفرض وصاية على حاضر ومستقبل الدولة.[1]

– إن المسار الدستوري رسم إستقطابا جماعيا حاد على مستوى العلاقات الاجتماعية، وهو لا يخدم التماسك الوطني، والسبيل الوحيد لتحقيق التماسك بتوفير الشروط اللازمة ليختار الشعب ممثليه عبر مسارات تعاقدية لا مفروضة ومستقبل المؤسسة العسكرية الجزائرية في وجود شعب واعي ومتماسك.

ثالثا – تقييم أداء حراك 22 فيفري:

لقد إستطاع الحراك منذ إنطلاقه في 22 فيفري2019 حتى توقفه في 20 مارس 2020 من تحقيق مكاسب، وفي المقابل لازمة الحراك نقاط ضعف مزمنة.

1–إيجابيات حراك 22 فيفري:

– إستطاع الحراك إلغاء العهدة الخامسة بعدما إنحازت المؤسسة العسكرية لمطالبه.

– إعادة الثقة في المجتمع خاصة لدى الشباب الذي ظل سنوات معتزل العمل السياسي.

– تحقيق الإجماع الوطني من خلال مخاطبته للضمير الجمعي الجزائري فتجاوز الأطر التقليدية كالزعامات.

– نجح في تفعيل وتوظيف الأدوات خارج النظام وعلى رأسها الشارع وشركاء التواصل الاجتماعي.

[1] نور الدين بكيس، الحراك الشعبي الجزائري، **مرجع سابق**، ص.166.

– الاستفادة من تجارب الحراك العربي ويتمظهر ذلك في المحافظة على السلمية ورفض التدخل الأجنبي.

2– سلبيات حراك 22 فيفري:

– فشل في امتلاك أدوات التغيير من داخل النظام بتحرير المؤسسات والسلطات.

– دفع ديناميكية الشارع لإنتاج حراك وزخم ثوري ظاهريا وفعل إصلاحي وظيفيا، ولذلك كان الالتباس بين السقف الثوري والسقف الإصلاحي.

– الدكتاتورية ورفض الآراء المخالفة.[1]

– حمل راية الهوية الأمازيغية التي أضعفت الحراك، لأن الحراك وطني وليس فئوي ولا جهوي.

– غياب النخب الذي جعل الحراك عاطفيا وسهل الاختراق.

– تراجع زخم الضغوط الذي كان يمارسها على النظام بسبب الصراعات الإيديولوجية بداخله.

المطلب الثاني: التحديات الداخلية والخارجية الراهنة للمؤسسة العسكرية الجزائرية.

تواجه المؤسسة العسكرية الجزائرية في ظل الواقع السياسي بعد حراك 22 فيفري رهانات وتحديات داخلية وخارجية.

أولا – التحديات الداخلية:

1–إحترافية المؤسسة العسكرية الجزائرية.

إن التحدي الكبير الذي يواجه المؤسسة العسكرية الجزائرية في الوقت الراهن هو تحديث وعصرنة القدرة الدفاعية في ظل العولمة وتغير أشكال الحروب مع هذه التغيرات، وهذا ما دفع الجزائر إلى تبني إحترافية المؤسسة العسكرية من أجل تطوير المنظومة الدفاعية.

وينقل الباحث منصور لخضاري عن موقع وزارة الدفاع، بأن الظروف التي أملت ضرورة التوجه نحو الإحترافية وهي:

[1] **المرجع نفسه**، ص.162.

– **السياق الجيوإستراتيجي:** الذي برزت فيه نزعات وبؤر توتر جديدة، تتغذى من أسباب أثنية وإجتماعية وسياسية ساعدت في تأجيج الظاهرة الإرهابية مما جعل النزعات في العالم أكثر حدة.

– **الظروف السياسية والداخلية:** التي تتلخص في التحول الديمقراطي التي إنتهجته الجزائر منذ قرار التعددية الحزبية، مما يستدعي وجوب إعادة النظر في وضعية المؤسسة العسكرية من البناء المؤسساتي للجمهورية.

– **التطور التكنولوجي في مجال الأسلحة:** الذي يدفع إلى ضرورة عصرنة القوات المسلحة.[1]

وعليه تحدد منطلقات بحث متطلبات تحقيق إحترافية المؤسسة العسكرية بإبراز عنصرين أساسين وهما: إعادة بناء العلاقات المدنية – العسكرية، وتحديث المؤسسة العسكرية وعصرنتها.

– **إعادة بناء العلاقات المدنية العسكرية:** تقيد الإحترافية العسكرية الجنود من إنتهاك المبادئ والمعايير الديمقراطية وبناء عليه، كلما كان لدى المؤسسة العسكرية إحساس قوي بمهمتها الأساسية وإخلاقية مهنتها، فإنها تطور ثقافة مؤسسة تستند إلى قيود ذاتية وتحترم القانون والسلطة المدنية، وكما قال هنتغتون: "أصبح هناك قبول وإقرار واسع بمبادئ الإحترافية العسكرية والسيطرة المدنية من طرف المؤسسات العسكرية نفسها في مختلف أنحاء العالم".[2]

ويقضى التوجه المستقبلي للمؤسسة العسكرية برد العلاقات المدنية العسكرية في الأطر المحددة لها في الدستور لذلك يجب إعادة النظر في الأدوار السياسية التي جعلت منها محور العديد من التجاذبات كلما حصل بالجزائر محطة سياسية مهمة[3]، كما حصل مؤخرا في حراك 22 فيفري والإنتخابات الرئاسية 2019 وطبيعة الدور الذي لعبته، والمقصود هو إنتفاء الدور السياسي للمؤسسة العسكرية بمفهومه الضيق وهو عملية إسناد السلطة عن طريق دعم مرشح معين بإستخدام الإدارة وتوفير كل الظروف لتوجيه العملية الانتخابية.

[1] منصور لخضاري، إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر، (2006–2011)، **مرجع سابق**، ص.279.

[2] هاني سليمان، **مرجع سابق**، ص.26.

[3] منصور لخضاري، إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر (2006–2011)، **مرجع سابق**، ص ص.284،285.

فالمؤسسة العسكرية تبقى من أهم مؤسسات الدولة الرئيسية ومشاورتها والأخذ برأيها في بعض السياسيات، ولا سيما المتعلقة بالمجالات الأمنية فضلا عن الدفاعية أمرا مهم، ومن هذا يجب أن تسود قيم التوافق للمشاركة والحوار المتواصل بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات السياسية، خاصة فيما يتعلق بوضع السياسات الدفاعية.

وأعتبر ربيكا شيف[1] حسب نظرية التوافق أن هذه القيم من يمنع المؤسسة العسكرية من التدخل في الشأن السياسي مع ضرورة اشتراك المجتمع في هذه القيم، وما يزيد من دعم هذا التوجه هو المعيار الاجتماعي والمتمثل في التكوين الاجتماعي للضباط داخل المؤسسة العسكرية الجزائرية الذي يعكس كل المكونات الاجتماعية والجغرافية المختلفة الموجودة في الجزائر، وهذا يساعد على حدوث هذا التوافق.

-**عصرنة المؤسسة العسكرية الجزائرية:** لقد تغيرت الفلسفة العسكرية القائمة على ضرورة إنشاء جيوش ضخمة من حيث العدد والتجهيز الثقيل.

فالجيوش الاحترافية اليوم لا تحتاج إلى أعداد قوات برية كبيرة لأن الغرض منها هو التطهير وإحتلال الأرض، فالتقنيات المتطورة في القوات الجوية هي العامل الأكثر تطور في إنهاء المعركة، بالإضافة إلى تطور قدرات الطائرات من دون طيار والأقمار الصناعية.[2]

تم إعادة بعث مسار العتاد الحربي الجزائري في بداية الألفينات، حيث وقعت الجزائر في مارس من 2006 على صفقة سلاح بقيمة 7.5 مليار دولار، وتضمنت الصفقة حصول الجزائر على 36 طائرة من طراز (ميغ 29)، و28 مقاتلة من طراز (سوخوي 30)، وكذلك 14 طائرة تدريب من طراز (باك 120)، إلى جانب 8 بطاريات دفاع جوي (أس 300)، و300 دبابة من طراز (تي 90)، وتم الاتفاق على تحديث 36 مقاتلة (ميغ 29)، فضلا عن 250 دبابة (تي 72).[3]

---

[1] عبد الرحمان حمدي(محرر)، **مرجع سابق**، ص.38.

[2] مباركة جنان كركوري، **إستراتيجية الدفاع الوطني في عصر العولمة**، الملتقى الدولي للسياسات الدفاع الوطني بين الإلتزامات السياسية والتحديات الإقليمية، (جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، يومي 30-31 جانفي 2017)، ص ص.502،503.

[3] شريفة كلاع، "العلاقات الروسية الجزائرية: البعد الطاقوي والتعاون العسكري"، **مجلة دراسات سياسية**، ع.1، (جوان، 2017)، ص ص.121،122.

ونشرت مجلة (ميلتري ووتش) العسكرية الأمريكية تقريرها على القدرات العسكرية الإفريقية سنة 2020، وكشفت أن سلاح الجو الجزائري يحتوي على 30طائرة (سو 30)، و36 طائرة (سو 24)، و15 سرب من الطائرات (ميغ 25)، وتحتل المؤسسة العسكرية الجزائرية المرتبة الثانية إفريقيا والثالثة عربيا، و28 عالميا في آخر تصنيف صدر لموقع (جوبال فاير بالو).[1]

وتكون بداية الطريق إلى الإحترافية هو الإعتماد بشكل كبير على القوات العاملة والمتعاقدة، والتقليل شيئا فشيئا من عناصر الخدمة الوطنية في تكوين القوات المسلحة، وكذلك تطوير وتحيين برامج التكوين العسكري، والقيام بالتدريبات والمناورات المشتركة، حيث شاركت الجزائر منذ 2005 في مناورات السنوية الكبرى التي تشرف عليها القوات الخاصة الأمريكية أفريكوم بمشاركة 15 بلد إفريقي وأوربي.

ومن عوائق الإحترافية في الجزائر إنتشار الفساد داخل المؤسسة العسكرية، وعن مؤشر الشفافية في قطاع الدفاع الجزائري، يؤكد تقرير مؤشر مكافحة الفساد لعام 2015 أن الجزائر تقع في الترتيب (F) وهو الحرج مع كل من سوريا واليمن وليبيا ومصر.

ووضع التقرير الجزائر ضمن الدول التي لا تخضع موازنات الدفاع والمؤسسة العسكرية فيها لشفافية أو رقابة برلمانية.[2]

أما الشفافية التعينات والترقية في الأطر المتوسطة والعليا داخل المؤسسة العسكرية، فإنه لوحظ أن الإختيار يتم في كثير من الأحيان على أساس الولاء والمحسوبية.[3]

2- **تراجع أسعار النفط:** إن تراجع أسعار النفط تعني تراجع ميزانية المؤسسة العسكرية والتي تقدر ب 12 مليار دولار وتمثل 25 % من ميزانية الدولة، ولكن في المقابل هناك عدة تحديات كبيرة تواجه المؤسسة العسكرية وتتمثل في:

- تحديث المؤسسة العسكرية وضرورة إحترافيتها.

---

[1] يونس بورتان، **مجلة أمريكية: سلاح الجو الجزائري ضمن "الأقوى إفريقيا"**، تم التصفح في، 2020/09/29. https://2u.pw/WMYZI

[2] محمد سعدي، "إمكانية إصلاح مؤسسة الجيش ورهانات في العالم العربي، دراسة أولية مقارنة"، **مجلة سياسات عربية**، ع.24، (جانفي 2017)، ص ص.71-75.

[3] **المرجع نفسه**، ص.75.

– التنافس مع المغرب مما أدى إلى سباق التسلح.

– النزاع في مالي وعدم الاستقرار الأمني في ليبيا وتونس.

– النشاط المتزايد للجماعات الإرهابية داخليا وخارجيا.

3– **أطروحات الانفصال:** مع الحراك الذي عرفته المنطقة العربية عادت خطابات الإنفصال في اليمن، وسوريا، وليبيا، وهذا يتزامن مع نوايا الشرق الأوسط الجديد والمشكلة في الجزائر بالنسبة للأمازيغ وخاصة سكان منطقة القبائل ليست في ترسيم ثقافة المجتمع الجزائري، لكن الإشكالية تكمن في تسييس المطالب التي ظهرت مع الحركة التي تنادي بالإنفصال التي يتزعمها فرحات مهني، وهذه المسألة ترتبط مباشرة بتهديد تماسك المجتمع خاصة أنه كان من بين الملفات التي تلاعب بها الاحتلال الفرنسي.[1]

وقد زاد هاجس هذه المسألة مع بداية حراك 22 فيفري، ورفع الراية الأمازيغية أثناء الحراك التي رأى فيها البعض مقدمة لمشروع التقسيم تحت غطاء الهوية الأمازيغية.

بالإضافة إلى أزمة الطوارق وهي موروثة إستعماريا، وفيها تيار من طوارق مالي والنيجر يرفض الواقع ويطالب بدولة للطوارق، والخوف من بروز قوى متطرفة في الطوارق الجزائرية.

4– ظاهرة الإرهاب: قد أعلنت الجماعة السلفية للدعوة والقتال سنة 2007 إنضمامها إلى تنظيم القاعدة، والذي نفذ بعد ذلك عمليات إستهدفت رموز السيادة في الجزائر سنة 2007 كمقر رئاسة الحكومة وتفجير المجلس الدستوري.

ولقد تم إحباط عدة إعتداءات إرهابية كانت ستستهدف المسيرات بعد إنطلاق حراك 22 فيفري.

ثانيا – التحديات الخارجية: ويمكن رصدها في:

1–التهديدات الخارجية:

– **النزاع مع المغرب والقضية الصحراوية:** إن قضية الصحراء الغربية وما تسببت فيه حرب الرمال أفضت إلى حالة من التأهب العسكري شبه التام على الحدود الجزائرية المغربية، أدركت الجزائر النوايا التوسعية للمغرب والتي تمثل تحديا رئيسيا للأمن القومي الجزائري.

[1] ليلى كرفاع، "تحديات الأمن القومي الجزائري بعد الحراك العربي"، **مجلة العلوم السياسية**، ع.7، (2018)، ص.29.

– **الانكشاف الحدودي:** بعد 2011 تحملت الجزائر كلفت الحراك العربي حيث أن التحولات السياسية في تونس والمرحلة الإنتقالية وما ترتب عنها من ضعف الأجهزة الأمنية، وكذلك الأزمة الليبية وإنهيار الدولة أثر على حدود الجزائر مع كل من تونس وليبيا فأدى إلى إنكشاف الحدود، وإنتشار الجماعات المسلحة والتهريب.

وفي 2012 اندلعت حرب في شمال مالي جنوب الجزائر، حيث سيطرت جماعات مسلحة على شمال البلاد لتدخل القوات الفرنسية وتشتعل المنطقة، وفي أوت 2020 حدث ثالث إنقلاب عسكري في مالي[1]، وهذا من شأنه يؤدي إلى عدم الاستقرار في مالي وبالتالي التأثير على الجزائر.

– **الإرهاب العبر وطني والجريمة المنظمة:** أصبحت الجزائر تعاني من مشاكل إنتقال الجماعات الإرهابية كالجماعات الليبية المقاتلة عبر مد نشاطهم إلى صحراء مالي والنيجر، فأصبحت هذه التنظيمات تؤثر في الديناميكيات الأمنية للمنطقة، وقد أخذ تهديدات الدائرة الإفريقية للأمن القومي الجزائري والتي مصدرها الإرهاب في الصحراء والساحل منحى آخر في إقامة علاقات تعاون مع عصابات الجريمة المنظمة.

– **فوضى السلاح:** بعد التطورات التي حصلت في المنطقة سنة 2011 وسقوط نظام معمر القذافي بدأت فوضى إنتشار السلاح حيث تم تهريبها إلى 14 دولة ويشرف على العمليات ميليشيات ليبية بالتنسيق مع شبكات الجريمة المنظمة والإرهاب، ومن النتائج الناجمة على فوضى انتشار السلاح عملية تيقنتورين بالجزائر سنة 2013.[2]

– **الهجرة الغير شرعية:** تعتبر الهجرة بطريقة سرية وغير شرعية من أهم التهديدات للأمن القومي الجزائري القادمة من الدائرة الإفريقية، إلا أن سرية تلك الحركات يصعب مراقبتها وقد بلغ عدد المهاجرين الأفارقة في كل من الجزائر وموريتانيا حوالي 100 ألف، ويتمثل خطر المهاجرون في نقل الأمراض والأوبئة، وقد تم إختراقهم من طرف جماعات الإرهاب والجريمة المنظمة.

---

[1] يحيى فاضل، **إنقلاب عسكري جديد في مالي**، تم التصفح في، 2020/09/29.
https://www.okaz.com.sa/articles/authors/2039965

[2] سعدي ياسين، **التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة محمد بن أحمد وهران: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016)، ص ص.105–107.

2-علاقات التعاون الخارجية:

تعرف المؤسسة العسكرية الجزائرية تحديات على الصعيد الخارجي ناجمة عن علاقات التعاون والتنسيق مع المؤسسات العسكرية الأجنبية خاصة مع روسيا وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، زيادة على علاقتها مع الحلف الأطلس.

- **علاقات التعاون مع روسيا:** ولقد أقامت المؤسسة العسكرية علاقات تعاون مع الإتحاد السوفياتي منذ سنة 1963، خاصة في مجال التسلح وتكوين الضباط، وتعتبر المؤسسة العسكرية الجزائرية مجهزة على النحو الشبه كامل بالسلاح والعتاد الروسي الذي هو بأمس الحاجة لإعادة التأهيل والتحديث، لذلك فإن التعاون في المجال التقني والعسكري أصبح ضرورة ملحة في وقتنا الراهن.

وكانت صحيفة (لوجين اند بياندان) الجزائرية قد كشفت شهر نوفمبر 2006 عن قيمة الصفقة بين الجزائر وروسيا التي بلغت مليار دولار والتي قالت إنها تشمل 300 دبابة من طراز (90 أم بي بي أس)، وكما شملت أيضا صيانة للسفن الحربية الجزائرية روسية الصنع.[1]

-**العلاقات التعاون مع أوروبا:** أما العلاقات العسكرية بين الجزائر وفرنسا عادت إلى النشاط بعد فترة طويلة من الحصار فرضتها الحكومة الفرنسية حول التسلح الجزائري، من خلال زيارة وزير الدفاع الفرنسي للجزائر سنة 2004، والتي توجت بالإعلان عن إتفاق للتعاون العسكري.

كما تعتمد الجزائر في مجال أنظمة الاتصالات على فرنسا وألمانيا وإيطاليا، مما أدى إلى نجاح الجزائر في إطلاق قمر صناعي ذي قدرات عسكرية.

-**علاقات التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية:** أما العلاقات العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية فلقد وضع صانع القرار الأمريكي الجزائر من بين الدول ذات الأهمية الإستراتيجية في مكافحة الإرهاب.

في سنة 2009 صرفت وزارة الدفاع الأمريكية ما يقدر بـ 35 مليون دولار، وأطلقت الحوار العسكري من أجل التدريب ورفع مستوى القوات الجزائرية، كما شاركت الجزائر في

[1] شريفة كلاع، **مرجع سابق**، ص.122.

المبادرة الأمريكية للشراكة لمحاربة الإرهاب عبر الصحراء[1]، كما تقوم الولايات المتحدة بدعم الجهود الجزائرية في مكافحة الإرهاب ومراقبة الممتلكات الأجنبية.

رغم هذا التعاون المهم إلا أن الولايات المتحدة تتحفظ من تزويد الجزائر ببعض الأسلحة والمعدات العسكرية المتطورة، وفي 2009 قامت القوات الأمريكية الخاصة بعمليات مشتركة مع القوات الجزائرية ضد الجماعات المسلحة، وشبكات تهريب الأسلحة والمخدرات في الجنوب الجزائري.[2]

- **علاقات التعاون مع الحلف الأطلسي:** وخلال الفترة ما بين 2001 و2003 نشطت حركة تبادل الزيارات والوفود بين المؤسسة العسكرية الجزائرية والحلف الأطلسي، حيث يرى الخبير العسكري محمد شفيق مصباح، بأن إنضمام الجزائر إلى الحلف الأطلسي أمر لا مفر منه فبالنظر لموقع الجزائر ومن باب وقف العنف من الضفة الجنوبية للبحر المتوسط.[3]

إن رغبة الجزائر في الإستفادة من المزايا التي يحققها مسار الشراكة مع الحلف، وفي ذات الوقت ضرورة الإنخراط في هذا المسار يشكلان تحديان أساسيان للمؤسسة العسكرية مما سيؤدي حتما إلى التوجه لنظام أكثر ديمقراطية.

المطلب الثالث: آفاق دور المؤسسة العسكرية الجزائرية.

لقد حدث تراجع للدور السياسي للمؤسسة العسكرية الجزائرية بسبب تغير عواملها العسكرية الداخلية والخارجية لصالح مؤسسة الرئاسة مقابل الظروف المبدئية التي كانت لصالح المؤسسة العسكرية.

ومع إنطلاق حراك 22 فيفري 2019 أضعفت مؤسسة الرئاسة، وهذا كان لصالح المؤسسة العسكرية التي تماهت مع مطالب الحراك وضغطت من أجل إستقالة بوتفليقة لتدير الأزمة بعد ذلك بطريقة غير مباشرة من خلال منصب سياسي وهو لقائد الأركان أحمد قايد

---

[1] مريم براهيمي، **التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012)، ص.166.

[2] **المرجع نفسه**، ص.172.

[3] لعروسي سيدي علي، **المؤسسة العسكرية والعمل السياسي في الجزائر، دراسة حالة: الانتخابات الرئاسية 1994-2004**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، 2008)، ص.173.

صالح الذي يشغل في نفس الوقت نائب لوزير الدفاع، الذي كان القائد الفعلي في الجزائر بعد إستقالة عبد العزيز بوتفليقة، وهذا ما وضحته نظرية التنافس حيث كانت معظم العوامل ومجالات التنافس لصالح المؤسسة العسكرية مقابل تراجع لدور الرئاسة والمدنيين، وعلى المدى المتوسط سيستمر هذا الدور السياسي للمؤسسة العسكرية وذلك لعدة إعتبارات:

– غياب نخب سياسية فاعلة وأحزاب سياسية ذات قدرة تعبويه، ولقد أثبتت الانتخابات الرئاسية في 12 ديسمبر تراجع شعبية عدة أحزاب سياسية.

– تقديم المؤسسة العسكرية التزامات بالحفاظ على أدوارها الدستورية وعدم التدخل في الشأن السياسي، عن طريق تزكية شخصية للوصول إلى منصب رئاسة الجمهورية، وإذا سلمنا بصدقية هذه الإلتزامات مع أن هناك مؤشرات تخالف ذلك، فابتعاد المؤسسة العسكرية عن ممارسة الأدوار السياسية مازال لم يتحول إلى مبدأ أساسي وقناعة سياسية راسخة تلتزم بها المؤسسة العسكرية.[1]

– الإنقسام المجتمعي بعد الانتخابات الرئاسية حول مدى شرعية الانتخابات التي أفرزت عبد المجيد تبون، بالإضافة إلى نسبة المشاركة التي لم تتعدى 40% وهي تضعف منصب الرئاسة وتفتح المجال أكبر لتدخل المؤسسة العسكرية.

– خصوصية المؤسسة العسكرية الجزائرية وإرثها التاريخي سيبقى ملازما لها حتى وإن تعاقبت القيادات، فهي أصل في تكوين بنيتها، ولا يوجد هناك ما يمنع تدخلها في حسم الخيارات عند المحطات المفصلية كما حدث تاريخيا.[2]

– تنامي التهديدات الداخلية والخارجية للجزائر من خلال إثارة النعارات الطائفية والجهوية، وكذلك تنامي ظاهرة الإرهاب وتهريب الأسلحة، ليتعقد الوضع أكثر في مطلع 2020 من خلال التوتر الذي يشهده شرق المتوسط، والإنقلاب الذي حدث في مالي، كل هذه التهديدات هي دافع للمؤسسة العسكرية للبقاء في المشهد السياسي بالإضافة إلى أن المؤسسة العسكرية هي المؤسسة الوحيدة التي يثق بها الشعب من خلال أداء أدوارها الدستورية.

[1] مراد لعبيدي، **مرجع سابق**، ص.206.

[2] **المكان نفسه**.

أما على المدى المتوسط سيحدث تراجع في الأدوار السياسية للمؤسسة العسكرية وذلك للأسباب التالية:

– يتميز النظام السياسي الجزائري، أنه لا يوجد فيه زعيم أو قائد عسكري أبرز، فالسلطة موزعة على إقرار تكتلات مدنية وعسكرية وهي في حالة صراع دائما داخلي وخارجي، وإن عدم وجود قائد أو حاكم قوي مطلق النفوذ يمنع رجوع النهج التسلطي.

– وجود ضباط مرحلة الإستقلال وهم خريجي المدارس الجزائرية وخلال الخمس سنوات القادمة سيسيطرون على المراكز القيادية بشكل كامل[1]، وهذا عائد لعوامل بيولوجية ويتميز هؤلاء الضباط بالاحترافية وعدم الميل لممارسة أدوار سياسية.

– بروز صحافة مكتوبة قوية ومتصارعة تعكس صراعات وأجنحة السلطة المدنية أو العسكرية وتوفر إطار للحوار السياسي الذي يمكن أن يساعد على الذهاب بخطوات أكثر نحو الرسوخ الديمقراطي بدل ديمقراطية الواجهة.

– صعوبة أن يمارس الرئيس عبد المجيد تبون سلوكيات عبد العزيز بوتفليقة الذي أرغم على تقديم إستقالته.[2]

إن ما شهدته الجزائر منذ حراك 22 فيفري والانعكاسات التي أثر بها على النظام السياسي وأسس لمرحلة جديدة من أجل مواصلة النضال حتى تتحقق مطالبه كاملة، وكذلك التغيرات التي طرأت على تركيبة المؤسسة العسكرية التي ستؤثر على أدوارها من خلال عملية تفاعلية مع البيئة الداخلية والخارجية في ظل الواقع الجديد للجزائر.

[1] رياض الصيداوي، نهاية زمن بوتفليقة، **مرجع سابق**، ص.258.

[2] **المرجع نفسه**، ص.259.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال ما تم عرضه في الفصلين السابقين، تخلص الدراسة إلى إثبات صحة الفرضيات التي تمت صياغتها من أجل تفكيك المشكلة البحثية التي يعالجها الموضوع، حيث تعتبر المؤسسة العسكرية الجزائرية هي التي صنعت الدولة ومارست أدوار سياسية منذ أن كانت إرهاصا في جيش التحرير الوطني، ورسمت توجهات الدولة عند ميلادها من خلال الإشتراكية ونظام الحزب الواحد، ومارست السياسة كوظيفة أصيلة في تكوينها من خلال المحافظة على تدخلها في كل مراحل تطور النظام السياسي من الإطاحة ببن بلة إلى تنصيب الشاذلي بن جديد، ثم بعد ذلك إلغاء المسار الإنتخابي في التسعينات، وتجليس كل من زروال وعبد العزيز بوتفليقة في كرسي الرئاسة على التوالي.

أما بالنسبة للفرضية الثانية فلقد برهنت المؤسسة العسكرية الجزائرية على قدرتها في التكييف وفق المتغيرات الداخلية والمتمثلة في حجم وتكوين الإمتداد الجغرافي للحراك، وكذلك المتغيرات الخارجية وهي إمكانية التدخل الخارجي، هذه الأسباب أدت إلى سرعة تفاعل المؤسسة العسكرية مع مطالب الحراك من خلال المرونة التي تتميز بها، فبتطور موقفها تصاعديا من التحفظ ثم الحياد إلى التأييد والتماهي وتخليها عن نظام بوتفليقة، فقد إستطاعت المؤسسة العسكرية الإستفادة من ماضيها وأستغلت الفرص للتخلص من كل خصومها.

أما بالنسبة للفرض الثالث فإن ضعف وإنقسام القوى المدنية السياسية وغياب التعايش الإيديولوجي بين الأحزاب وضعف الرؤية وغياب الإستراتيجية الموحدة، أتاح للمؤسسة العسكرية التي تتميز بالتماسك وخاصة بعد إسترجاع دوائر الإستخبارات، وهذا مكنها من لعب دورا أساسي في توجيه العملية السياسية ودخلت في مواجهة مع الحراك، إلا أنها فرضت مقاربتها الدستورية من خلال التوجه إلى انتخابات 12 ديسمبر 2019، التي تعبر من خلالها المؤسسة العسكرية عن الدور الذي تراه لنفسها عبر إمتلاك رؤية واضحة للكيفية التي يجب أن تسيير عليها الدولة.

أما الفرض الأخير والذي يفترض أن المؤسسة العسكرية تسعى للإشراف على عملية إنتقال السلطة خوفا من أي تغيير جذري للوضع القائم، الذي قد يفقدها امتيازاتها عبر وصول أشخاص لم تصنعها دوائرها ولا تتحكم فيهم بسبب إنعدام الثقة الذي يطبع الثقافة السياسية في الجزائر، كما تحضر في إدراك المؤسسة العسكرية تجربة التسعينات وما وقع بعد الإنفتاح السريع من أزمة دموية، فالأسباب السابقة مجتمعة جاءت لتوجيه العملية الانتخابية من خلال توفير كل الظروف لمرور المرشحين الخمسة للتنافس من داخل دائرة النظام.

ومن ناحية النظرية المطبقة فإن نظرية التنافس المدني–العسكري كانت ملاءمة لموضوع الدراسة بسبب تركيزها حسب دافيد كوهين وأزيل كرواسون حول مجالات التنافس والعوامل التي تتحكم في قدرة السيطرة التي كانت لصالح المؤسسة العسكرية بسبب فعاليتها ومن خلال فرض المسار الدستوري، ويستمر هذا الدور على المدى القريب وسيحدث بعد ذلك تراجع في هذا الدور لصالح المدنيين على المدى المتوسط.

وأخيرا وكنتيجة عامة فإن المؤسسة العسكرية الجزائرية إستجابة للحراك وأزاحة نظام بوتفليقة وتعاملت بإحترافية عالية مع الحراك، وفي المقابل وباستخدام النموذج الإنتخابي التي يزكي فيها النظام نخبه أعادت المؤسسة العسكرية إنتاج النظام عن طريق دوران النخب الداخلي، فأعاقت عملية التحول الديمقراطي التي تحتاج إلى مسار طويل يقتنع فيه العسكريين بالتنازل عن السلطة وذلك بشكل تدريجي عبر مراحل تتشكل فيها قوة سياسية متماسكة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع.

أولا: قائمة المراجع العربية.

❖ **الكتب:**

1- أحمد الصالح العمرات، **الامن والتنمية: منظومة الأمن الشامل كبيئة خاصة في التنمية المستدامة في ظل العولمة**، (عمان: د م ن، ط.1، 2002).

2- أزراج عمر، **يوميات الحراك: نحو تحرير الجزائر من النظام الدكتاتوري**، (الجزائر: دار خيال للنشر والترجمة، 2019).

3- إسماعيل قيرة وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، (الكويت: مشروع دراسات ديمقراطية في البلدان العربية ،2011).

4- بومدين طاشمة، **الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية**، (الجزائر: شركة دار الأمة، 2013).

5- هاني سليمان، **العلاقات المدنية – العسكرية، والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة 25 يناير**، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.1، 2015).

6- زولتان باراني، **كيف تستجيب الجيوش للثورات؟ ولماذا؟**، ترجمة: عبد الرحمان عياش، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط، 2017).

7- طاهر زبيري، **نصف قرن من الكفاح: مذكرات قائد أركان جزائري**، (الجزائر: الشروق للإعلام والنشر،2011).

8- لخضر بورقعة، **مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة: شاهد على اغتيال الثورة**، (الجزائر: دار الحكمة، ط.2، 2000).

9- محمد بغداد، **المقاربة الدستورية: الجيش وإدارة الأزمة**، (الجزائر: دار الحكمة، 2019).

10- محمد حربي، **الجزائر 1954-1962، الأسطورة والواقع**، ترجمة كميل قيصر داغر، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية ،1983).

11- محمد مناوي، **الدولة والعنف في الجزائر**، ترجمة عبد الرحيم حزل (بيروت: افريقيا الشرق،2003).

12- محمد علال، **بوتفليقة والزنزانة رقم 5**، (الجزائر: دار الأمة، 2019).

13- ناصر جابي، **الجزائر: سنوات بوتفليقة**، (الجزائر: دار الأمة، 2013).

14- ناصر جابي (محرر)، **الحركات الأمازيغية في شمال إفريقيا**، (الجزائر: منشورات الشهاب، 2018).

15- نور الدين بوكروح، **الجزائر بين السيء والأسوأ: بحث في الازمة الجزائرية**، (الجزائر: دار القصبة، 2000).

16- نور الدين بكيس، **الحركات الإحتجاجية في الجزائر من المواجهة إلى الإحتواء**، (الجزائر: النشر الجامعي الجديد 2018).

17- ــــــــــــ، **الحراك الشعبي الجزائري: النسخة المنقحة لثورات الربيع العربي**، (الجزائر: النشر الجامعي الجديد، 2019).

18- نور الدين زمام، **القوى السياسية والتنمية دراسة في سوسيولوجية العالم الثالث**، (الجزائر: دار الكتاب العربي، 2003).

19- سعد الدين الشاذلي، **مذكرات حرب أكتوبر**، (سان فرانسيسكو: دار بحوث الشرق الأوسط، ط.4، 2003).

20- سعيد بوشعير، **النظام السياسي الجزائري**، (عين امليلة: دار الهدى، ط.2، 1993).

21- عبد الحميد الابراهيمي، **في أصل المأساة الجزائرية: شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر 1958-1999**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001).

22- عبد الحميد مهري، **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي: تجربة الجزائر**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2002).

23- عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن في الجزائر: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**، (الجزائر المكتبة العصرية، 2005).

24- عبد الرزاق مقري، **قبل الحراك: عن التيه الحكومي والبدائل المنشودة**، (الجزائر: دار الخلدونية، 2020).

25- عبد الرحمان حمدي (محرر)، **الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا**، (قطر: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015).

26- عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر منذ 1962 إلى يومنا هذا**، (الجزائر: البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، 2014).

27- عمر برامة، **الجزائر في المرحلة الانتقالية: أحداث ومواقف**، (عين مليلة، دار الهدى، 2001).

28- عمرو الشوبكي (محرر)، **الحركات الإحتجاجية في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، 2014).

29- فؤاد الأغا، **علم الاجتماع العسكري**، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2007).

30- صالح بلحاج، **تاريخ الثورة الجزائرية**، (الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2008).

31- صالح بلحاج، **النظام السياسي الجزائري 1962-1978**، (القاهرة: دار الكتاب الحديث،2013).

32- رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، (الجزائر، دار المعرفة 2000).

33- رياض الصيداوي، **صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر: الحزب، الجيش، الدولة**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2000).

34-ـــــــــــــ، **نهاية زمن بوتفليقة: صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر**، (الجزائر: دار بهاء الدين، ط3، 2019).

35- خالد نزار، **مذكرات خالد نزار**، (الجزائر: منشورات الخبر، 2000).

❖ **الدوريات والمقالات:**

36- أحمد محسن، **كيف يستجيب الجيش المصري للثورة القادمة؟**، (تركيا: المعهد المصري للدراسات، 2018)

37- إلياس بوكراع، "الجيش الجزائري والانتقال الى الديمقراطية"، **مجلة الحدث الدولي**، (نوفمبر 2004).

38- بهلولي أبو الفضل محمد، "القواعد الدستورية المنظمة لمهام المؤسسة العسكرية في الجزائر"، **مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية**، ع.13، (السداسي الثاني 2018).

39- جلال خشيب، **صدام الإرادات: التقاطعات المحلية والدولية في حراك الجزائر**، (قطر: المركز المصري للدراسات، 2019).

40- دانا الكرد، "الجيش في الرأي العام بيانات من الجزائر والسودان"، **مجلة سياسات عربية**، ع.39، (جويلية، 2019).

41- هناء قيصران، "الإصلاح السياسي في الجزائر كأداة لمواجهة تهديدات الحراك السياسي العربي"، **مجلة الفكر للدراسات القانونية والسياسية**، ع.9، (مارس 2020).

42- حسين بلخيرات، "التحولات الجيوسياسية والعقيدة العسكرية للجيش الجزائري"، **مجلة دراسات وابحاث**، ع.3، (سبتمبر 2018).

43- كمال حميدو، **التواصل الاجتماعي والنشاط السياسي للمواطن في الحراك الجزائري: من دوامات الصمت إلى دوامة التغيير**، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2019).

44- لويزة آيت حمادوش، **الحراك الشعبي في الجزائر بين الإنتقال المفروض والإنتقال التعاقدي**، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2019).

45- طاهر سعود، عبد الحليم مهورباشة، "المدينة الجزائرية والحراك الإحتجاجي: مقارنة سوسيولوجية"، **مجلة عمران**، ع.18، (خريف 2016).

46- طاهر سعود، "أدوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر"، **مجلة سياسات عربية**، ع24، (يناير 2017).

47- ليلى كرفاع، "تحديات الأمن القومي الجزائري بعد الحراك العربي"، **مجلة العلوم السياسية**، ع.7، (2018).

48- محمد الصالح بابا رشاد، **دور المؤسسة العسكرية التركية في السياسة الداخلية 1980-2012**، منشورات مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، (العراق: منشورات مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية،2012).

49- محمد بوضياف، "النظام السياسي الجزائري في ظل خيارات المصالحة الوطنية: التطورات والمشاهد المحتملة"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع.29، (شتاء2011).

50- محمد زيتوني، "الحراك السياسي في الجزائر وأزمة السلطة ما بعد بوتفليقة"، **مجلة قضايا ونظرات**، ع.16، (جانفي 2020).

51- محمد سامح، **العلاقات المدنية العسكرية ومستقبل النظام السياسي في الجزائر**، (ب م ن: مركز اركان للدراسات والأبحاث والنشر،2019).

52- محمد سبيطلي، **حراك الجزائر: أزمة النظام بين الإصلاح أو القطيعة**، (السعودية: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 2019).

53- محمد سعدي، "إمكانية إصلاح مؤسسة الجيش ورهانات في العالم العربي، دراسة أولية مقارنة"، **مجلة سياسات عربية**، ع.24، (جانفي 2017).

54- منصور لخضاري، "الجيش وتجربة الانتقال الديمقراطي في الجزائر(1988-1992)"، **المستقبل العربي**، ع.465، (2017).

55- ناصر جابي، **مأزق الإنتقال السياسي في الجزائر: ثلاثة أجيال وسيناريوان**، (قطر: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2012).

56- ـــــــــــ، **وضع المعارضة الجزائرية ومساراتها المختلفة**، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2016).

57- نوري دريس، "الجيش والسلطة والدولة: الدولة النيوباترمونيالية"، **مجلة سياسات عربية**، ع.35، (نوفمبر 2018).

58- عبد الغني بثينية، لامية بن دادة، " التعبئة والأخطار الكبرى"، **مجلة الجيش، سلسلة خاصة**، ع.3، (أفريل2013).

59- علاء الدين زرومي، "دور النخب العسكرية في الحياة السياسية العربية، الجزائر نموذجا"، **مجلة المفكر**، ع.16، (ديسمبر2017).

60- علي بوشربة، "الصناعات العسكرية دفع قوي للصناعات الوطنية"، **مجلة الجيش**، ع.618، (جانفي2015).

61- عمراني كربوسة، "المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن"، **مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية**، ع.16، (سبتمبر 2014).

62- فاطمة سايح، "دور الفساد المالي والإداري في إنبثاق الحراك الشعبي في الجزائر"، **مجلة التكامل الاقتصادي**، ع.3، (سبتمبر 2019).

63- فاروق طيفور، "قراءة في الحراك الشعبي الجزائري، 2019" **مجلة دراسات شرق أوسطية**، ع.87، (2019).

64- فوزية قاسي وعربي بومدين، "العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية في الجزائر: بين حكم الواقع وتحديات نزع الطابع العسكري"، **مجلة سياسات عربية**، ع.16، (مارس2016).

65- فريق الأزمات العربية، **الأزمة الجزائرية إلى أين؟**، (الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، ع.18، 2019).

66- صالح زياني، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، **مجلة المفكر الجزائرية**، ع.5، (2010).

67- صادق حجال، **إشكالية العلاقة بين التحديث والإستقرار السياسي: حالة الجزائر نموذجا**، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2019).

68- قاسم حجاج، "التدخل الإنساني للجيش الوطني الشعبي في مواجهة الكوارث: دراسة الشراكة عسكرية – مدنية خلال فيضان واد ميزاب سنة 2008"، **مجلة دفاتر للسياسة والقانون**، ع.14، (جانفي2016).

69- قوي بوحنية، **الحراك السياسي في الجزائر: من إسقاط السلطة إلى هندسة الخروج الأمن**، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2019).

70- شريفة كلاع، "العلاقات الروسية الجزائرية: البعد الطاقوي والتعاون العسكري"، **مجلة دراسات سياسية**، ع.1، (جوان، 2017).

71- مديرية الإعلام والاتصال والتوجيه، "مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة"، **مجلة الجيش سلسلة خاصة**، ع.4، (أكتوبر 2018).

❖ **الوثائق الرسمية.**

72- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1963.**

73- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **ميثاق الجزائر 1964.**

74- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1976.**

75- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 2016.**

❖ **التقارير:**

76 – البارومتر العربي، الدورة الخامسة، **الجزائر، التقرير القطري**، 2019.

77- المركز العربي للأبحاث ودراسة سياسات، **الجزائر 2019 من الحراك الى الرئاسيات**، تقرير رقم.6، (فيفري2020).

❖ **الرسائل الجامعية.**

78- أمال شلي، التنظيم العسكري في الثورة الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة العقيد الحاج لخضر: قسم التاريخ،2006).

79- إسماعيل عميرة، **دور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية للمجتمع الجزائري**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2009).

80 - ياسين سعدي، **التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة محمد بن أحمد وهران: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016).

81 - لعروسي سيدي علي، **المؤسسة العسكرية والعمل السياسي في الجزائر، دراسة حالة: الانتخابات الرئاسية 1994-2004**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، 2008).

82 - ميلود عروس، **معوقات الممارسة السياسية في الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الحاج لخضر باتنة: قسم العلوم السياسية،2010).

83- منصور لخضاري، **استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر(2006-2011)**، "أطروحة دكتوراء غير منشورة، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013).

84- مسلم بابا العربي، **الجيش والانتخابات في الجزائر(1991-2004)**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية ،2005).

85- مريم براهيمي، **التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012).

86- مراد لعبيدي، **المؤسسة العسكرية في الجزائر (1990-2017)**، مذكرة ماستر غير منشورة، (جامعة محمد خيضر بسكرة: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017).

87- سهام زروال، **الإصلاحات السياسية في النظم السياسية في ظل التحولات الدولية الراهنة، دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراء غير منشورة، (كلية الحقوق والعلوم السياسية باتنة: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2018).

88- سمير قط، **البعد الافريقي في سياسة الامن في الدفاع الوطني الجزائري**، أطروحة دكتورا غير منشورة، (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم سياسية والعلاقات الدولية، 2017).

89- عادل أورابح، **الدولة الريعية وإشكالية الأمن -دراسة حالة الجزائر-**، أطروحة دكتوراء غير منشورة، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2018).

90- عبد القادر زيغم، **الحركات الاجتماعية وآليات التعامل من قبل الأنظمة السياسية العربية، (دراسة مقارنة: الجزائر/تونس)**، أطروحة دكتوراء غير منشورة، (جامعة زيان السعيد الجلفة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018).

91- عزيزة ضميري، **الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2008).

92- على خازن، **تأثير الإنفاق العسكري على التنمية: دراسة حالة الجزائر(1990-2015)**، مذكرة لنيل شهادة ماستر غير منشورة، (جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016).

❖ **الندوات والأبحاث.**

93- أحمد سويقات، **دور الجيش الوطني الشعبي من خلال التجربة الدستورية في الجزائر**، الملتقى الدولي للسياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السياسية والتحديات الإقليمية، (جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 30-31 جانفي 2017).

94- مباركة حنان كركوري، **إستراتيجية الدفاع الوطني في عصر العولمة**، الملتقى الدولي للسياسات الدفاع الوطني بين الإلتزامات السياسية والتحديات الإقليمية، (جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، يومي 30-31 جانفي 2017).

❖ **المواقع الإلكترونية.**

95- رياض الصيداوي، "**سوسيولوجيا الجيش الجزائري ومخاطر التفكك**"، الحوار المتمدن، العدد 1887، تم التصفح في2020/8/8.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=94105&r=0

96- الجيش الوطني الشعبي، **تاريخ الدرك الوطني**، موقع وزارة الدفاع، تم التصفح في2020/8/9.
http://www.mdn.dz/site_cgn/index.php?L=ar#undefined

97- الجيش الوطني الشعبي، **مهام اركان الجيش الوطني الشعبي**، موقع وزارة الدفاع، تم التصفح في 2020/10/10
http://www.mdn.dz/site_em_anp/index.php?L=ar

98- مسلم بابا العربي، **المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر**، تم التصفح في 2020/08/12.https://www.startimes.com/f.aspx?t=20749490

99- عثمان لحياني، **قائد الأركان يقر بوجود فساد في صفوف الجيش**، تم التصفح في2020/09/05، https://www.alaraby.co.uk

100- ــــــــــــ، **الجيش يعترف بصراعات ما قبل انتخابات أفريل**، تم التصفح في 2020/08/30، https://www.alaraby.co.uk

101- **تصريح اللواء عبد الغني هامل حول الفساد**، تم التصفح في2020/08/30، https://www.youtube.com/watch?v=aVhgiTkeaEw

102- عبد القادر بن مسعود، **الرجل الأخطر في الجزائر: الفريق القايد أحمد صالح الذي يتتبع الجميع خطواته**، تم التصفح في 2020/08/30، https://www.sasapost.com/the-general-ahmed-kayed-saleh

103- وكالة الأناضول، **الجيش الجزائري يرفض إقحامه في السياسة**، تم التصفح 2020/08/30، https://www.aa.com.tr/ar

104- حمزة عتبي، **بعد عام من تنحية الجنرال توفيق أي دور للمخابرات في الجزائر**، تم التصفح في2020/08/30، https://arabic.cnn.com/world/2016/09/24/intelligence-algeria-role-politic

105- ناصر الدين سعيدوني، **ديناميات الحركة الإحتجاجية: ندوة أفاق الحركة الإحتجاجية ومستقبل التحول الديمقراطي في الجزائر**، تم التصفح في 2020/09/09. .https://www.youtube.com/watch?v=8BPNsZrujEM&list=PLt3Bsj5Jaaadw

106- عبد الإله بن داودي، **أزمة الخلافة في الجزائر: انقسامات كثيرة وما من منتصر**، تم التصفح في 2020/08/30، https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/algerias-succession-crisis-plenty-of-divisions-but-no-one-conquers

107- عثمان سعيدي، **عروبة اللغة الأمازيغية وإيديولوجية النزعة البربرية الإستعمارية**، تم التفصح يوم 2020/09/11. https://www.fonxe.net/vb/showthread.php?t=66839

108- يحي أبو زكريا، **الجزائر من أحمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة**،2003، ص.42. https://ia802903.us.archive.org/9/items/Politic_20181019

109- أمين بن مختار، **إعترافات بهاء الدين طليبة تعيد فتح قضايا الفساد السياسي**، تم التصفح في 2020/09/18. https://bladipost.com/post/12766

110- جريدة الرائد الإلكترونية، **رابطة حقوق الإنسان الجزائرية تحذر من ثورة جياع**، تم التصفح في،2020/09/18. **https://bladipost.com/post/12766**

111- فاطمة الزهراء شيلي، **ظاهرة (الحرقة) أو الهجرة الغير شرعية في الجزائر**، تم التصفح يوم 2020/09/18. **https://democraticac.de/?p=58676**

112- موقع الشروق الجزائرية، **الجزائر وافقت دون شروط على مرور طائرتنا الحربية عبر أجوائها**، تم التصفح في 2020/09/19. **https://www.echoroukonline.com**

113- أميرة أحمد حرزولي، **الأزمة السياسية في الجزائر: تعقيدات الداخل وتحديات الخارج**، تم التصفح في 2020/09/21. https://democraticac.de/?p=60134

114- محمد أبو بكر، **7 أسباب تجعل حراك الجزائر إستثناء**، تم التصفح في2020/09/21. **https://www.hafryat.com/ar/blog**

115- مختار بوروينة، الجزائر: **جبهة التحرير تتمسك بتعهدات بوتفليقة وتدعم الحراك**، تم التصفح في 2020/09/22. https://www.omandaily.om/?p=684740

116- محمد المنشاوي، **أحداث الجزائر في دائرة الإهتمامات الأمريكية**، تم التصفح في 2020/09/22. **https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/4/4/**

117- موقع الجزيرة، **ماكرون يدعو لفترة إنتقالية معقولة في الجزائر**، تم التصفح في 2020/09/23. **https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/3/12**

118- بلال دردور، **هذه كواليس دعم الإمارات لنظام بوتفليقة ضد الحراك**، تم التصفح في 2020/09/23. http://sahafaty.net/news12190660.htm

119- زكريا حبيبي، **بوتفليقة نجاح حزب فرنسا في الجزائر**، تم التصفح في، 2020/09/25.https://www.aljazairalyoum.com

120- موقع الجزيرة، **سقوط طائرة مقاتلة بالجزائر والرئيس يعزي عائلتي الطيارين**، تم التصفح في، 2020/09/25.https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/1/28

121- موقع جريدة الخبر الإلكترونية، **بيان شديد اللهجة لقيادة الأركان**، تم التصفح في، 2020/09/25.https://www.elkhabar.com/press/article/152341

122- منية غانمي، **الجزائر: قائد الجيش يتوعد ووزارة الدفاع تسحب التهديد**، تم التصفح في، 2020/09/23.https://www.alarabiya.net/ar/north-africa/2019/02/26

123- موقع الجزيرة، **الجزائر: وزارة الدفاع تنفي عزل قائد الجيش**، تم التصفح في، 2020/09/25.https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/4/-2

124- موقع مونتي كارلو الدولية، **قائد الجيش الجزائري يطلب إعلان عجز الرئيس بوتفليقة عن ممارسة مهامه**، تم التصفح في 2020/09/25.https://www.mc-doualiya.com/articles/20190326

125- موقع عربي بوست، **هل تخلى القايد صالح عن بوتفليقة**، تم التصفح في، 2020/09/25. https://arabicpost.net

126- محمد إسلام قرن، **التحول السياسي في الجزائر من مأزق النظام إلى مأزق الحراك**، تم التصفح في، 2020/09/25. https://2u.pw/byjXO

127- عبد القادر درماس، **من هو النائب سليمان شنين الذي إنتخب رئيسا للمجلس الشعبي الوطني في الجزائر؟**، تم التصفح في 2020/09/26. https://2u.pw/HnYX6

128- موقع جريدة الشروق الإلكتروني، **الطيب بلعيز يستقيل من رئاسة المجلس الدستوري**، تم التصفح في 2020/09/26. https://2u.pw/GHRyy

129- حمزة عتبي، **لماذا يتوجس الجيش من المرحلة الإنتقالية**، تم التصفح في 2020/09/26. https://2u.pw/xoRpT

130- عصام لشموت، **المؤسسة العسكرية والحراك الجزائري: من إستفاد من الآخر**، تم التصفح في 2020/09/26. https://2u.pw/2yr5f

131- فاطمة الزهراء نوي، **إلغاء انتخابات 4 جويلية**، تم التصفح في 2020/09/26. https://2u.pw/4QADp

132- محمد نباح، **رئاسيات الجزائر 12 ديسمبر: النتائج والدلالات**، تم التصفح في 2020/09/26. https://2u.pw/hEVyI

133- محمود جمال عبد العال، **مأزق الحراك: تحديات ما بعد تبون**، تم التصفح في2020/09/06. https://2u.pw/Cqnli

134- موقع القدس العربي، **عبد المجيد تبون: لست مرشح المؤسسة العسكرية في الجزائر**، تم التصفح في 2020/09/27. https://2u.pw/OWVBo

135- عبد الرزاق بن عبد الله، **الجيش الجزائري يشيد بإنسجامه مع الرئيس تبون**، تم التصفح في 2020/09/27. https://2u.pw/f3HsY

136- عثمان لحياني، **إقالات تبون بالمخابرات والجيش في الجزائر: هيكلة تدريجية للمؤسسات الأمنة**، تم التصفح في 2020/09/27. https://2u.pw/E5qQE

137- رشيد لونيسي، **دور المؤسسة العسكرية في الإنتقال الديمقراطي: النموذج الجزائري**، تم التصفح يوم،2020/09/27. https://2u.pw/m6b26

138- موقع القدس العربي، **هل هناك إسلاميون داخل الحراك في الجزائر؟**، تم التصفح يوم، 2020/09/27. https://2u.pw/0nUXW

139- موقع عربي21، **قايد صالح يصدر أمر يمنع نقل المتظاهرين للعاصمة**، تم التصفح في، 2020/09/27. https://2u.pw/fxMrN

140- يونس بورتان، **مجلة أمريكية: سلاح الجو الجزائري ضمن "الأقوى إفريقيا"**، تم التصفح في، 2020/09/29. https://2u.pw/WMYZl

141- يحيى فاضل، **إنقلاب عسكري جديد في مالي**، تم التصفح في، 2020/09/29. https://www.okaz.com.sa/articles/authors/2039965

142- موقع أصوات مغاربية، **قايد صالح: ينبغي إستدعاء الهيئة الناخبة قبل 15 سبتمبر**، 2020/09/29. https://2u.pw/vp5GU

143- عبد الحكيم حذاقة، **انتخابات الرئاسة في الجزائر: ردود الفعل ودلالات الأرقام**، تم التصفح في،2020/10/01. https://2u.pw/JfB9m

144- العالم العربي، **القايد صالح: الرئيس القادم سيكون سيفا على المفسدين وليس لنا طموحات سياسية**، تم التصفح في، 2020/10/01. https://2u.pw/fHD8B

145- عبد القادر بن مسعود، **هل يصبح عبد المجيد تبون مرشح الجيش في الانتخابات الرئاسية الجزائرية؟**، تم التصفح في، 2020/10/01. https://www.sasapost.com/taboun-and-presidential-elections/

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

❖ **كتب:**

146- IISS- Rutledge Taylor & Francis Group، **The military balance 201: The annual assessment of global military capabilities and defense economics**، (London: 2011).

147- Jean François Daguzan, **Le Dernier Rempart**, (Paris: Editions Publisud, 1992).

❖ **تقرير:**

148- **Global Health Security Index, 2019**, Building Collective and Accountability.

قائمة الجداول

جدول (1): نتائج الدور الأول للإنتخابات البرلمانية في 26 ديسمبر 1991 ..... ص49

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
مقدمة	1
الإطار المنهجي والمفهومي والنظري	
أولا: الإطار المنهجي للدراسة	3
ثانيا: الإطار المفهومي للدراسة	6
ثالثا: الإطار النظري للدراسة	8
الفصل الأول: مكانة المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الجزائري: الدور ومجالات التأثير	
تمهيد:	15
المبحث الأول: تطور المؤسسة العسكرية الجزائرية	15
المطلب الأول: الجذور التاريخية لنشأة المؤسسة العسكرية الجزائرية	15
المطلب الثاني: التنظيم الهيكلي والتركيبة البشرية للمؤسسة العسكرية الجزائرية.	18
المطلب الثالث: القواعد الدستورية المنظمة لدور المؤسسة العسكرية الجزائرية.	22
المبحث الثاني: المؤسسة العسكرية الجزائرية وبناء الدولة.	26
المطلب الأول: المؤسسة العسكرية الجزائرية وصناعه القرار في المرحلة الاستعمارية.	26
المطلب الثاني: المؤسسة العسكرية الجزائرية وصناعه القرار في مرحلة الأحادية الحزبية.	32
المطلب الثالث: الدور التنموي والدفاعي للمؤسسة العسكرية الجزائرية.	38
المبحث الثالث: المؤسسة العسكرية الجزائرية وتحولات النظام السياسي بعد 1989.	46
المطلب الأول: المؤسسة العسكرية الجزائرية في مرحلة الانفتاح السياسي 1989-1991.	46
المطلب الثاني: المؤسسة العسكرية الجزائرية واللوبي الفرانكفوني.	50
المطلب الثالث: المؤسسة العسكرية الجزائرية في عهدة عبد العزيز بوتفليقة.	58
الفصل الثاني: العلاقة بين المؤسسة العسكرية الجزائرية وحراك 22 فيفري 2019	
تمهيد	72

المبحث الأول: حراك 22 فيفري بين الخلفيات التاريخية والتجليات الواقعية المعاصرة	72
المطلب الأول: التطور التاريخي للفعل الحراكي في الجزائر.	72
المطلب الثاني: أسباب حراك 22 فيفري.	82
المطلب الثالث: خصائص ومطالب حراك 22 فيفري.	95
المطلب الرابع: موقف الأطراف الداخلية والخارجية من حراك 22 فيفري.	99
المبحث الثاني: مقاربة المؤسسة العسكرية الجزائرية في حل الأزمة.	106
المطلب الأول: موقف المؤسسة العسكرية الجزائرية من حراك 22 فيفري.	106
المطلب الثاني: المؤسسة العسكرية الجزائرية والإطار الدستوري.	117
المطلب الثالث: المؤسسة العسكرية الجزائرية في ظل الحكم الجديد.	128
المبحث الثالث: مستقبل دور المؤسسة العسكرية الجزائرية.	131
المطلب الأول: تقييم أداء المؤسسة العسكرية الجزائرية وحراك 22 فيفري.	131
المطلب الثاني: التحديات الداخلية والخارجية الراهنة للمؤسسة العسكرية الجزائرية.	138
المطلب الثالث: آفاق دور المؤسسة العسكرية الجزائرية.	146
الخاتمة.	150
قائمة المراجع.	153
قائمة الجداول.	167
فهرس المحتويات.	168

ملخص الدراسة:

تناولت الدراسة العلاقة القائمة بين المؤسسة العسكرية الجزائرية وحراك 22 فيفري من خلال رصد أدوار المؤسسة العسكرية الحاسمة التي ميزت تاريخ الجزائر السياسي، وتحليل الأسباب التي أدت إلى حراك 22 فيفري وما أفرزه من تأثيرات داخلية وخارجية.

وجاءت الدراسة للإجابة على تساؤل مركزي حول تأثير دور المؤسسة العسكرية الجزائرية على حراك 22 فيفري إبتداءا من 22 فيفري 2019 إلى غاية توقف الحراك في مارس 2020، إنطلاقا من مجموعة فرضيات أهمها إن الهيمنة التي تتمتع بها المؤسسة العسكرية الجزائرية على الحياة السياسية تعود للمكانة التاريخية التي تحتلها بسبب بنائها للدولة، وكذلك ضعف الطبقة السياسية المعارضة المشتتة، أتاح للمؤسسة العسكرية أن تلعب دورا أساسي في توجيه العملية السياسية.

وفي ختام الدراسة لقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها، إن تدخل المؤسسة العسكرية الجزائرية في الحياة السياسية كان له أثر إيجابي في موقفها لما إنحازت لحراك 22 فيفري، وبعد ذلك كانت صاحبة القرار من خلال الدور الذي تراه لنفسها بإمتلاك رؤية واضحة للكيفية التي يجب أن تسير بها الأمور من خلال فرض مقاربتها لحل الأزمة، وهذا أفضى أن تمثل المؤسسة العسكرية عقبة أمام تحول حقيقي في الجزائر.

Abstract:

The study examined the relationship existing between the Algerian military establishment a7nd the February 22 movement, by monitoring the crucial roles of the military establishment that characterized Algeria's political history, and analyzing the causes that led to the February 22 movement and the internal and external influences it produced.

The study came to answer a central question about the impact of the Algerian military establishment's role on the movement of the Algerian military on February 22nd, starting from February 22, 2019 until the movement ceased in March 2020, based on a set of hypotheses, the most important of which is that the dominance that the Algerian military institution enjoys over political life is due to the historical position it occupies. Due to its state building, as well as the weakness of the dispersed political class, the military establishment has allowed it to play a fundamental role in directing the political process.

In the conclusion of the study, a set of results have been reached, the most important of which is that the intervention of the Algerian military establishment in political life had a positive impact on its position when it aligned itself with the February 22 movement, and after that it was the decision-maker through the role that it sees for itself by having a clear vision of how it should be Things are running through it by imposing its approach to resolving the crisis, and this has made the military institution an obstacle to real change in Algeria.